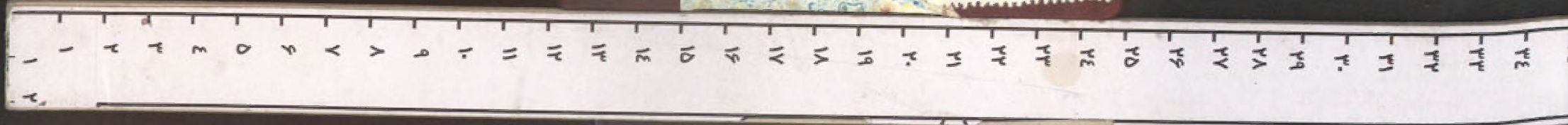


کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۲۱۸۸
شماره اختصاصی (۹۵) از کتب اهدائی: معز	

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی اهدائی
۹۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۹۵) از کتب اهدائی: *موسیقی*

کتابخانه
جلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

90



۹۵
ع ۴

وقبل دلو و لبول الصبي سبع وفي رواية ثلث ولو كان صبغا
قد لو واحد وكذا في العصفور وبشبهه ولو غبرت النجاسة
ساقها نزع كله ولو غلب الأولان بنزع حتى يزول التعبد
ويستوفى المقدور لا يغني البس بالبالوعة وإن تقارب ما لم
يصل
نجاستها لكن يجب تباعدها قدر خمس ذرع إن كانت الأرض
صلبة أو كانت البر فوق البالوعة والأفبع ولما المضاف
فهي لا يبتدأ ولا الاسم بالاطلاق ويصح سلبه عنه كاللغص
والمصعد والممزوج بما جلية لا إطلاق وكل ظاهر لكن لا يرفع
الحدث وفي طهارة محل التجنب فيه قولان أصحهما المنع ونجس
بالملاقات وإن كثر وكل ما يمازج المطلق ولم يسلط الإطلاق
لا يضره عن قاعدة التطهير وإن قبل حدا وصافه و

يرفع به الحدث الأصغر طاهر ومطهر وما يرفع به الحدث
طاهر ويرفع الحدث ثانياً به قولان المروي المنع وفيما
ينال به الغيث إذا لم يغيره نجاسة قولان أشبههما التبرؤ
مداه ماء الاستنجاء ولا يغسل بفعله الحمام إلا أن يعلم خلوهما
من النجاسة وبكره الطهارة فجاء استخفى الشمس لا ينسب وبما استخفى
بالناد في غسل الأموات وأما الأشهاد فكلها طاهر هذا
الكاتب المختار والكافر وفي سورة لا يؤكل لحمه قولان وكذا
في سورة المسخ وكذا ما أكل الجيف مع خلوه موضع الملاقات
من عيب النجاسة والطهارة في كل ظاهر وفي نجاسة الماء بما لا
الطرف من الدم قولان وأحوطها النجاسة ولو نجس أحد الأجزاء
ولم يتغير اجتنابها وكلها محكم نجاستها لم يجز استعمالها

والواطر

ولو اضطر منه إلى الطهارة تيمم الركن الثاني في الطهارة المائية
وهو وضوء وغسل ويحكم الوضوء بغيره بيان أمور الأول
في وجوبه وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع المقادير
والنوم الغالب على الحاستين والاستحاضة القليلة وفي
باطن الأحليل قولان أظهرهما أنه لا ينتقض الثاني في أدب الخلق
والواجب فيستر العورة من الناظر المحرم ويحرم استقبال القبلة
واستدبارها ولو كان في الاستنجاء على الأيدي ويجب غسل الخرج
البول ويتبعه الماء لا زالت وأقل ما يجري مثلاً ما على
وغسل الخرج الغائط بالماء وحده الأنقاء وإن لم يتعد الخرج
بين الأجزاء والماء ولا يجري أقل من ثلاث ولو نقيها دونها
وجب الإكحال ويستعمل الخرف بدل الأجزاء والماء والاقتصار على

ولا يستعمل العظم ولا الزوث ولا الحجر المستعمل ويستفاد قطبته
 الزاوية عند الدخول عند الخروج وعند النظر إلى الماء وعند الاستحمام
 وعند القزاع والجمع بين الحجار والماء والافاضة وعلى الماء افضل
 ان لم يتعد تقديم الرجل اليمن عند الخروج وبكره المجلوس في الشارع
 والسوابع ومواضع اللعنة تحت الاشجار المثمرة وفي التلال والاسواق
 التي على قعر البول في الارض السليبة ومواطن الحوام وفي الماء
 جاديا وساكنيا واستقبال الريح به ولا يخلو ذلك في السواكن
 والاستحمام باليمن وباليسار وخبر خاتم عليه اسم الله فالكلام
 الا بذكر الله والمضروبة **الناس** في الكيفية والفروض سبعة **الاول**
 البنية مفادته غسل الوجه ويجوز تقديمها عند غسل اليدين
 واستدامته حكمها حق القزاع وغسل الوجه وطوله من مضامير

والنية في تقديم الرجل اليسار واليد اليمنى عند الدخول

شر الزاوية

الزاوية الذوق وعرضها اشتملت عليه الا بهاام والوسطى
 ولا يجزى على ما استرسل من الحجة ولا تغلبها او غسل ^{ليدين}
 مع المرفقين مستدبا بهما الى راس الاصابع ولو نكس فقولان
 اشبه بهما انه لا يجزى واقل الغسل ما يحصل به مساهة ^{هنا}
 ومسح مقدم الدارين ببقية البلل بما يتميحا وقبله فله
 اصابع ولو استقبل فالاشبه الكراهية ويجوز على الشرع ^{الشرع}
 ولا يجوز على حائل كالعامة ومسح الرجلين من رؤس الاضراس
 الى الكعبين ومما قبالة القدم ولا يجوز على حائل من خف
 وفقر ضرورة والتمسك بلبس بالوجه ثم باليدين ثم بالسر ^{السر}
 ثم باليسار ثم باليمين ثم بالرجلين ولا ترتيب بينهما والمولات
 وهوان بكل طهارته قبل الخفاف والفرق في الغسلات

مرة والثانية والثالثة بدعة ولا تكرار في المسح وبذلك يمنع
من الوصول للماء إلى البشرة كالخاتم وجوباً ولوم يمنع حركة
استحياءاً والجبايرة تنزع إن أمكن والأصح عليها ولو وضع
العسل ولا يجوز أن يولد ضوؤه لاختياراً ومقارن به ليس
بصلحك وقبل يتوضأ لكل صلوة وهو حي وكذا البصر
ولو فحاة الحدث في الصلوة وبنى السنين عشرة وضع الأناء على
العين والاختلاف بها والتسمية وغسل اليدين مرة ^{البول} للنوم
ومررتي للفأط قبل الاختلاف والمضمضة والاستنقاء وإن
وان سدا الرجل بظاهرة دأبيه والفرقة بينهما والدعاء عند
صل الأعضاء والوضوء بعد السؤال عند وبكوه الاستعانة
فيه والتمند له منه فمن يتحقق الحدث وشك في الطهارة

الرابع

أو يتحققها أو جهل المتأخر تطهر ولو يتحقق الطهارة وشك في
الحدث أو شك في شيء من أفعال الوضوء بعد انصرافه نبي
على الطهارة ولو كان قبل انصرافه في غير ما بعد ولو
ترك عضو أو به على المألين وفيما بعد ولو كان محالاً ولو
لم يبق على أعضائه ندوة استأنف الوضوء وبعد الصلوة
لو ترك غسل أحد التخرين ولا يغسل الوضوء ولو كان الخارج
أحد الحدثين غسل مخرجه دون الآخر وفي جواب ^{المصنف} كتابه
للحدث قولان أحدهما المنع وأما الغسل ففيه الواجب والتدب
فالواجب منه ستة فالأول غسل الجنابة والظفر في وجبه وكفته
وأحكامه ولما الموجب فأمراً أنزال المني بقضته ونحوه ^{شبهه} وأولوا
اعتبره بالدفق وقتور البدن وبكفه فتور بعد المني ^{يقول}

المستبظ اذا وجد متبا على حبه او ثوبه الذي يفرده به ^{الجاء}
في القبل وحدها غيبوبة الخفة وان اكل كل وكذا في
المرّة على التابيد وفي وجوب الغسل بوطي الغلام ترد ويمن
علم الهدى بالوجوب لما الكيفية فوالله جنة البنية
الصل الوجه الراس وقدمه عند غسل البدن واستد
حكمها الى الفراغ وغسل البنية بما ينبغي ولا يكون كالد
وتخليل ما لا يصل اليه الماء الابر والتدبير بيد براسة ثم يمسح
ثم يمسح ويحيط الترتيب بالارغاس ومنهها ادبعة لا
وهو ان يعصر كره من القعدة الى طرفه ثلثا وينوء ثلثا و
غسل البدن ثلثا والمضمضة والاستنشق وامر بالبدن
على العبد وتخليل ما لا يصل اليه الماء والغسل بصاع وما

المجد
احكامه فمجر عليه قرآنة العزائم ومس كتابة القرآن ^{دخول}
اجتناناً عند المسجد الحرام ومسجد النبي ولو احتمل فيها
تيمم لم يخرج به ووضع الثوب فيها على الاظهر وبكره قرآنة ما
زاد على سبع ايات والمصحف في النوم ما لم يتوضأ ^{كل}
والترتيب ما لم يمتنع في تنشق والخضاب لو راى ملا
بعد الغسل افاده الامع البول والاجتهاد ولو احدث
في ثناء الغسل فنبذ قول الحقها الا تمام والوضوء بخير
غسل الجنابة عن الوضوء وفي غيره ترد اظهر انه لا يخير
الثاء غسل الخصى والنظر فيه وفي احكامه وهو في الغالب
اسود او احمر فليطالده دفع فلو استبى بالعد حكم لها بغير
القطنة ولا خضض مع السن المباس ^{يجمع} ولا مع الصغر وهل

مع الحمل فيه روايتان اشهرهما انه لا يجتمع واكثر المحض
عشرة ايام واقله ثلثة ايام فاوقات يوم او يومين
فلينحصر في كل ثلثة في حجة عشرة فقولان المروي انه
حيض ما بين الثلثة الى عشرة محض وان اختلف لونه
ما لم يعلم انه لعذرة او قرح او جرح ومع تجاوز العشرة
تراجع ذات العادة اليها والمستدرة والمضطربة الى العذر
ومع فقدته تراجع المستدرة الى عادة اهلها واقلها وان
لم يكن او كن مختلفا وجبت هي للمضطربة الى الروايات
وهي سنة من كل شهر او سبعة من كل شهر او من كل شهر ثلثة
وعشر من اخر وثبتت العادة باستواء المحض في ايام
دويرة الدم ولا يثبت بالنسبة الواحد ولورات في ايام العادة

صفة او كدرة وقبلها او بعد لها صفة المحض فيجاوز
العشرة فالرجوع للعادة وفي قول اخر وتترك ذات
العادة الصلوة بروية الدم وفي المسند والمضطربة تترك

ولا احتياط للعادة اولى حتى يتبين المحض ذات العادة

مع الدم لا تظهر بعد ما دلتها يوم او يومين ثم

ما تعلم المستحاضة ان اسمها لا قضت الصوم دون

واقل الطهر عشرة ولا حدة لاكثر واما الحكم فلا تفقد

لها صلوة ولا صوم ولا طواف ولا يرتفع لها حدث

عليها دخول المساحدا اجتنابا عن المسجد بن ووضع

فيها على الاطراف وقراءة العزائم ومسكن كتابه القران

على في وجها وطبها موضع الدم ولا يصح طلاقها

مع تجاوز العشرة
يقبل او يجنبه شك ان ينظر
بالنكاح وفعله ومثله

بعض عبادات ميكنه
بمسكن كاستمره بعد تجاوز كذا عشرة قضاء
دونهم صوم

بمسكن

بمسكن

بمسكن

بمسكن

مع دخوله فيها وحضوره ويجب عليها الفل مع التقاء
وقضاء الصوم دون الصلوة وصلحونا في الجهد
لوسعت الحجة الأشبه بغير وجوب الطهارة على فرجها
بوطيها وذا ثبات الحوطها الوجوب هو نأروا فاعلم
ونصف في وسطه وربع فآخره ويجب لها الصوم لوقت
كله بغيره وذلك الله في صلاتها بقدر صلواتها وبكوه
لها القضاء في صلاة الغرام وصلح المصنف في صلاة
والاستمتاع بما ينال من الركنية ووطيها قبل الفل
وإذا أحضرت بعد دخولها الوقت لم تصلح مع أكلها
قصت وكذا لو أدركت من آخر الوقت قد دخلها
والصلوة وجبت لا دام ومع الأهل قصنا ونقتل

كانت

كانت الجبلين لا بد من الوضوء **فصل** في الصلاة
وهي في الأصل صغرى أو بدنية لكن ما تراه بعد ثباتها
ستمر بعد ثباتها في الفاس وبعد البأس وقبل البلوغ في
الحمل هو استخاضة على الأشهر لو كان مبطلاً وبجاءت بار
فان طلع باطن القطنة لزمنها قبل لها والوضوء لكل صلوة
وان غمها ولم قبل الزمان مع ذلك في غير الخمره وصلحنا
وان سال الزمان مع ذلك غلنا في صلاة الظهر والعصر
بينهما وصلح المغرب والعشاء ويجمع بينهما وكذا يجمع بين الصلاة
الليل والصبح قبل واحد وان كانت متقلة وإذا فصلت
ذلك صار طاهر ولا يجمع بين صلواتين بوضوء واحد ووطيها
أنه نظماً رأى الاختيار وفي الأدم من المقدس بقدره

وكذا يلزم من السلس البطن **الامع** عند النفاس لا يكون نفاس

الامع الدم ولو ولدت تاماً ثم لا يكون الدم نفاساً حتى يراه

بعد الولادة او معها لا قبلها ولا حتم لا قبله واكثره روايات

اشهرها انه لا ينسد عن كثير من الحيض وتغير حالها عند انقطاعها

قبل العشر وان خرج القطنة نقية اغتسلت ولا توقفت **النقاء**

وانقضاء العشر ولو رأت بعدها ما منهن واستحاضت والنقاء

كالخائض فيما حرم عليها وبكره لها وغسلها كحل الخائض في الكفة

وفي استحباب تقديم الوضوء على الغسل وجواز تأخره عنه **المس**

مسائل الاموات والنظرة امور اربعة **الاول** الاحتضار والفرض

فقد استقبل الميت القبلة على احوط القولين بان يلقى على ظهره

ويجعل وجهه وباطنه وجنبه كلها الى القبلة والمنسوبة نقله الى

فصل في النفاس
النفاس هو ما يخرج من الرحم من الدم
او غيره من غير الدم في وقت
الحيض او غيره من غير الحيض
فصل في النفاس
النفاس هو ما يخرج من الرحم من الدم
او غيره من غير الدم في وقت
الحيض او غيره من غير الحيض

الى مصلاتها وتلقبته الشهادة بين ولا قرابة لانها علم السلام

وطرائف الفرج وان تغضض منهاه وطبق فاه ومعد يذاه

الجنبية ويغطي بثوب ان يقر عند القران وترج عند

ان مات ليلا ويعلم المؤمن من جوفه ويجعل يمينه الامع **الاستبراء**

فلا يجوز فضلا عن رجائه بل يصبر عليه ثلثة ايام وان كان مصلو

لا يترك ازيد من ثلثة ايام ويكره ان يحضر جنباً وحائضاً وقبل

بكره ان يجعل على بطنه حديد **الاستبراء** الغسل وفروضة اذالة

النجاسة عنه وبغسل ثيابه الصدور ثم بالكافور ثم بالقراح **مشراباً**

كحل الجلباء ولو تعذرت السرا والكافور كفت المرة بالقراح

وفي وجوب الوضوء قولان والاستحباب اشبه ولو خيف من **تغسل**

تأثر حبه تبسم وسنن ان يوضع على رقع موحياً الى القبلة

اشبه

الحاج

الاداء

مظلاً ويفتح جيبه وينزع ثوبه من تحته ويترعرع ^{تلبس}
اصابعه برفق ويغسل راسه وحيد برغوة السدر ويغسل
فوجه بالحوض ويبدئ بغسل يديه ثم يمشي راسه الايمن ثم باليسار
ويغسل كل عضو ثلثاً وفي كل فم يمسح بطنه في الاولين ^{الاول}
ويقف لغاسل على عتبة ويحفر الماء حفرة وينشف يديه
ويكره اقماره وقصافه ويجعل شعره وحده بين يديه
الغاسل وارسل الماء في الكف فارسل الماء في اليانعة ^{الان}
الكفن والواجب منه منزلة وقصص واذا رما جوفه في الصلوة للرجل
ومع الضرورة يجره للقامة وانما سجد بالكافور وان قل
والسنان يغسل الغاسل قبل الكفنة او يوضأ وان بناه للرجل
حبرة بمسحة عبرية غير مطبوخة بالذهب وخرقة للقدح وغطامة تقية

عليه

عليه عنك ويخرج طرفاً الغمامة من الخنك ويلقيان على صدته
ويكون الكفن قطناً وطيباً لذريته ويكتب على الحجر النقيض
واللقافة والجريدتين فلا بد منهن ان لا اله الا الله ويجعل بين
اليدين قطن وتزاد للمرأة اللقافة اخوة لاسها وتدهنها ونظماً
وتبدل الغمامة قناعاً ويحرق الكافور باليد فان ضل من
النقيض صدده وان يكون درهما او اربعة دراهم والجلد ثلث عشر
درهما وثلث ويجعل مع جريدتان احداهما من جانب اليسار
بين قصير وازاره والاخرى مع ترقوة جانية لا يمين بلصقتها
بجانبه ويكون من القطن ويسل فان فقد في السدر والاسنان
الخراف في الايمن الشجر ويكره بالخيوط بالريق وان يعمل
لما بيد من الاكفان اكلام وان يكفن بالسوا ومن الاكفان

او تطيب بغير الكافور والذريرة او يكتب عليه بالسواد ويجعل
 في سمع الميت وبصره شئ من الكافور وقبل يكره ان يقطع ^{لكفن}
 بالحديد **الرابع** الدفن والفرش موادته في الارض على جانب
 الامم موجه بالقبلة ولو كان في البحر تعقد البرثقل ويجعل
 في الوفاء وارسل لو كانت في سبعة حامل من لم قبل فت
 في مقبرة المسلمين يندبونها القبلة استكراما للولد
 وسنة اشاع الخناز او مع جانبها وتربعها وحفر القبر
 او الى الترفرة وان يجعل له الحد وان يخفي النازك ويجعل
 ازاره ويكتب على سر ويدعو عند نزوله ولا يكون رجا الا في اللذة
 ويجعل الميت عند رجل القبر وقدامه ان كانت امرأة وينقل
 سر بين ويحضر عليه وينزل في المشاة سابقا براسه والمرأة ^{توضعا}

اشارة
 اشارة
 الرتبة

ويجعل عقد كفته ويلقنه ويجعل معه تربة ويسبح الحمد
 ويخرج من قبل جليبه ويجعل الحاضرون بظهور الالف ^{جميع}
 ولا يهتف في ولا يرمي ثم يطم القبر ولا يوضع فيه من غير
 توابه ويرفع قدرا ربع اصابع مربعا ويصب عليه الماء من قبل
 راسه وروا فان فصل ماء صب على سطره ويضع الحافر ^{اليد}
 الايدي عليه وترجمين ويلقنه الولي بعد انضامهم ويكره فتح
 القبر بالساج الاعم الحاجه وتخصيصه وتكرمه ودق سبعة
 في قبر واحد ونقل الميت الى قبر يلدونه الى الله الى المهاد
 وفيه مسائل الاول الكفن المرأة على زوجها
 ولو كان لها مال **الثاني** الكفن الميت من اجل تركته قبل الدين
الثالث لا يجوز تبش القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم **الرابع** النهي

اذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه ^{فمن}
 بثيابه وينزع عنه الخفان والفرس ^{الاسم} اذا مات
 ولد الحامل قطع واخرج ولو مات هي وولد شق جوفها
 من الجانب الايسر وفي رواية فحاط بطنها ^{الاسم} اذا وجد
 بعض الميت وقبض صدره فمات ولو وجد كله ولو لم يوجد
 الصدر غسل وكفن ما فيه عظم ولف في خوخة ودفن
 ما خلا من عظم قال الشيخان ولا يغسل السقط الا اذا
 شهورا اربعة ولو كان دونها الف فخوخة ودفن
الاسم لا يغسل الرجل الا الرجل وكذا المرأة ^{الرجل} وتغسل
 بنت ثلث سنين محرمة وكذا المرأة وتغسل الرجل من حمار
 من ولاة الشيايب كذا المرة الثامنة من مات محرما

احل لكن لا يقرب الكافور ^{الاسم} لا يغسل الكافر ولا يكفن
 ولا يدفن بين المسلمين ^{الاسم} لو قتل كافر لم يمسح عليه
 ماء لم يصرف القبر او فرخت بعد جعله فيها ^{الاسم}
 غسل من يغسل على يد من يدبره بالموت وقبل
 تطهيره بالغسل على الاظهر وكذا الرجل الغسل قطعة
 فيها عظم سواء نبت من تحت ميتة هو لغسل الحاضر
 واما المندوبين الاضالك المشرور غسل المجبرة وقته
 ما بين الفجر الى ما بين الزوال وكلما اقرب من الزوال
 كان افضل واول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف
 ليلة سبع عشرة وقعة عشرة واحد وعشرون وثلاث
 وعشرون وليلة الفطر والعيد بين ليلة النصف

من وجب ويوم المبعث ليلة النصف من شعبان والقد يروى يوم
 ويوم المباهلة وغسل الأهرام وزيارة النبي ^ص ولقضاء الكسوف
 والتوبة وصلوة الحاجة والاستحارة ودخول الحرم والمسجد
 الحرام والكعبة والمسجد النبي ^ص وغسل المولود **روى الثاني**
 في الطهارة الترابية والنظف أمور أربعة **الاول** شرط التيمم بالماء
 وعدم الوصول اليه أو حصول مانع من استعماله كالبرد والمرض
 ولولم يوجد إلا ابتداءً أو جفافاً كثر اللبس وقبله بالوضوء
 في الحال وهو أشبه ولو كان معه ماء وخشى العطش تيمم
 وإن لم يكن فيه سعة من قدر الضرورة وكذا لو كان على حديد
 نجاسة ومعه ماء بكفيه لأبداً لها والوضوء وكذا من كان معه
 لا بكفيه لطهارة وإذا لم يوجد للميت ماء تيمم كالحي العاجز

الركن الثاني

الاول

الرابع

الذي

الثاني ما تيمم وهو تراب الخالص دون ما سواه من المنسحق كالأ
 والدقيق والمعادن كالخجل والزرنيخ ولا يارض النورة ^{الحق}
 ويكره بالسجدة والرمال في جواز التيمم بالحجر تردد وبالجواز قال
 الشنجان ومع فقد الصعيد تيمم بغيره والثوب اللبد وعرق
 الدابة ومع فقد بالوحل **الثالث** في كفيته لا يصح قبل الموت
 ويصح مع تصيقه وفي صحته مع العدة فولان أحوطهما **الثاني**
 وهما يجب استيعاب الوضوء والذراعين بالمرح فيه روايتان
 أشهرهما اختصاص المرح باليمين وظاهر الكفين وفي عدد ^{القبض}
 أقوال الجودهما للوضوء وضعية والفصل اثنتان والواجب فيه
 التيمم واستدامته حكماً والترتيب بيده مع جهة
 ثم بظاهر اليمنى ثم بظاهر اليسرى **الخامس** في حكمه وهي ثمانية

الثاني

من التوبتين على الدم فقد عفي عما دون الدرهم سعة

في الصلوة ولم يقف عما زاد عنه ونبتا يلغ قدر درهم حقيقان

روايتان اشهرهما وجوب الازالة ولو كان مستغرقا لم يجز الازالة

وقبل يجب الازالة مطلقا وقبل يترتب التفاحش **المقالة**

دم الحيض ويجب الازالة وان قل والحق الشيخ بدم الاستحاضة

والتفاس وعفي من دم الفروج والبرجح اليه لا يرقى فاذا

رقا اعتين فيه سعة الدم **المقالة** ويجوز الصلوة فيما لا يتم

الصلوة فيه منفردا مع نجاسة كالنكته والجور والقلنسوة **المقالة**

يغسل الشاب والبدن من البول الصبي فانه يكفى صبغ الماء

عليه ويكفى الازالة عن النجاسة ولو بقي اللورد **المقالة** اذا علم

موضع النجاسة وان جعل غسل كل ما حصل فيه الاستبراء ولو نجس

احد التوبتين ولم يعلم عنه صلى الصلوة الواحدة في كل واحدة

مرة وقبل طهرهما وصلى عن يانا **المقالة** اذا لا في الكلب **المقالة**

والكافر ثوبيا اوجدا وهو طيب غسل موضع الملافة

وجوبا وان كان ضاحيا بايا رثن التوب بالماء احتجابا

المقالة من علم النجاسة في ثوبه او بدنه وصلى فامدا غا

في الوقت وبعد لوفى في حال الصلوة فروايتان اشهرهما انه

مصلحة لا فائدة ولولم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء وهذا بعيد

مع بقا الوقت فيه قولان اشبههما انه لا فائدة ولوروا في

في اثناء الصلوة ازالتها وانتم الصلوة او طرح عنه ما هي فيه الا ان

ذلك لا ينافي الصلوة في طهرها **المقالة** المرسية للعبى اذا لم يكن لها

الا توب واحد يغسل في اليوم والبلية مرة **المقالة** ومن لم يتمكن

من تطهر النوب لقاءه وصلى برأنا ولو منعنا منع صلى
وفي الامانة قولان اشبههما ان الامانة **الله** التمسى
اذا حيفت لبول وضبره عن الارض والباري والحجرات
الصلوة عليه وهل تطهر الاشبه نعم وقطرها الارض باطن الخف
والقدم مع زوال نجاسة وقبل في الذنوب يلقي على الارض
النجاسة بالبول فانها تطهر مع بقاء ذلك الماء على طهارة
ويلحق بذلك النظرة الاولى ويحرم منها اواني الذهب والفضة
في الاكل وضبره وفي المفضل قولان اشبههما الكراهية الاولى
المشركين طاهرة ما لم يعلم نجاستها بما نثرته من ابلقات
نجاسة ولا يستعمل من الجلود الا ما كان طاهرا في جنسه
منك ويكره مما لا يוכל لحم حتى يدين على الاشبه وكذا يكره

وكذا يكون من اواني الخشب كان خشبا او قروا وغسل الا انه مع
ولوع الكلب ثلثا او اقله بالتراب على الارض ومن الخمر والمقارة
ثلثا والبيع افضل ومن غيره لا شيء والثلث لحوط **الله** **الله**
في المقدمات سبع **الله** في الاعداد والواجبات سبع الصلوة **الله**
وصلوة الجمعة والعبد والكسوف والزلزلة والاباء والطواف
والاموات وما يلقى من الانسان نذروا وشبهه وما سواه من
والصلوة الخمس عشر ركعة في الحضر واحدى عشر ركعة في السفر **الله**
اربع وثلاثون ركعة على الاثم في الحضر ثمان للظهر قبلها وكذا العصر
واربع للعرب بعد ما وبعد عشاء الاخر ركعتان من جواب **الله**
براحة وثمان للبلد وركعتا الشفع وركعة الوتر وركعتان
للغداة وللقط في السفر ثمان للظهر من وفي سقوط الوتره

الشرب
كتاب
الاول

نقرا

قوان وكل يعين من هذا النواقل تشهد وتسلم والموتوا

الثاني في المواقيت والنظر في قدرها ولواحقها **ولما قيل**

فالوفاة فيه مختلفة ومحصلها اختصاص الظهور عند الزوال بمقدار
ادائها ثم يترك الفريضة في الوقت والظهور مقدمه للمغرب

مقدار اذا العصر فتخرج به واذا طلع الفجر دخل وقت صلواته

تمتد حتى تطلع الشمس وقت نافلة الظهور من حين الزوال حتى

يصير الفجر قد بين وناقلة العصر الى اربعة اقدام وناقلة المغرب

بعد ما حتى تذهب الحجرة المغربية وركعة الوتره تمتد بامتداد

العشاء الاخرة وصلوة الليل بعد انقاصه وكما قرب من الفجر

كان افضل وركعتا الفجر بعد الفراغ من الوتر وناحيتها حتى

يطلع الفجر الاول افضل وامتد حتى تطلع الحجرة ولما التواحق

الاول

الاول

الاول يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انقضاء وقت الشمس

الى الحاجب الايمن فمن تقبل القبلة ويعرف المغرب بذهاب

الحجرة الشرقية **الثاني** قبل لا يدخل وقت العشاء حتى تذهب

الحجرة المغربية ولا يصلي قبله الا مع العذر ولا يظهر الا ركعة

الثالث لا يقدم صلوة الليل على الانصاف الا انما عليه

وطوبى راسه او مسافر وقضاؤها افضل **الرابع** اذا تلبس

الظهور ولو ركعة ثم خرج وقتها اتمها مقدمة على الفريضة

وكذا العصر ما نوافل المغرب فته ذهب الحجرة ولم يكملها يدب

الخامس اذا طلع الفجر فقد كانت النافلة قد اذعن الفجر

ولولا من صلوة الليل بربع زاحم بها الصبح ما لم يخسرت

الفريضة ولو كان التلبس اذون الاربع ثم طلع الفجر يدب

وقضى تأقلا الليل **الساكن** تصلي الفرائض أو آوقضاء
 سلم تنصبوا الحاضرة والنوافل صالم بدخل وقت الفريضة
الساكن يكن ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وغروبها وقبيلها
 وبعد الصبح والعصر عند النوافل المرتبة وما سبب **الساكن**
 الا فصل في كل صلوة تقدم بها في اول وقتها الا ان تشبه
 في مواضع شاء الله **الساكن** او اصدقاها داخل الوقت ثم تبين
 اليوم اعاد الا ان يصح بدخل الوقت ولما يتم وفيه قول **الساكن**
 في القبلة وهي الكعبة مع الامكان والافضل ما وان بعد قبله
 قبلة لاهل المسجد والمسجد قبله من صلى في الحرم والحرم قبلة
 اهل الدنيا وفيه ضعف لو صلى في وسطها استقبال
 اي جدرانها شاء ولو صلى على سطحها ابرز بين يديه ^{منها}

ولو قبله وقبل يتلقى يصلي مومبا الى المعهود ونحوه
 اهل كل اقليم الى سمت لكون الذي يلهم فاهل المشرق يجبلون
 المشرق على الكعبة لايسر المغرب الى الايمن والجدي خلف ^{المنكب}
 الايمن والشمس عند الزوال محاذية لطرف الحاجب الايمن
 مما يلي الانف والشمس عند الزوال محاذية وقبل يجيب التبا
 لاهل المشرق عن سمتهم قبله وهو بناء على ان توجههم
 الى الحرم وانا فقد العلم بالجهة والطن صلى الفريضة الى
 اربع جهات ومع الضميمة لوضيق الوقت يصلي جهة الى جهة
 الجهات شاء ومق ترك الاستقبال عمدا اعاد في الوقت
 وبعده ولو كان طائفا او سائرا وتبين الخطاء لم يعد
 ساكن بين المشرق والمغرب وفيه لا مع خروج وقت وكذا لو ^{تدبر}

وقبل عبيد وان خرج الوقت ولا تصلي الغرض على الدائم
 اختياراً وخص في النافلة سفر كحيت توجب الرحلة **الرابعة**
 في لباس المصلي لا يجوز الصلوة في جلد الميت ولو دبره وكذا ما لا
 يحمد ولو ترك دبره ولا في صوفه وشعره ووبره ولو كان قلنسوة
 او ثوبه ويجوز استعماله في الصلوة وغيرها وان اخذ من مسبة
 جزاً او مع غسل موضع الاتصال يجوز في النجاسة الخالص للمعشر
 بغير الارانب والثعالب في فرا السجاب قولان اظهرهما **الحوازي**
 وفي الثعالب الارانب روايتان اشهرهما المنع ولا يجوز
 في الصلوة المحرم المحض للرجال الا مع الضرورة اذ في المحرم يهل
 يجوز للنساء من غير ضرورة فيه قولان اظهرهما **الحوازي** وفي
 التكة والقلنسوة من المحرم يتردد اظهر **الحوازي** مع الكراهية

وهذا يجوز الركوب عليه والافتراش والمروى نعم ولا باس ثوب
 مكفوف به ولا يجوز في ثوب يصعب مع العلم ولا في ثوب
 ظهر القدم ما لم يكن له ساق كالخف في الثقل
 العربية وكراهة في الثياب السوداء والعمامة والخف في
 الثوب الذي تحتته وبر الارانب والثعالب وفوقه
 اذ في ثوب واحد للرجال ولو حكى ما تحته لم يضر وان
 باثره وفوقه المقيص ان يشمل الصماء وفي طامة من تحتك
 لها وان يؤم من غير رداء وان يصح مع حديد اظفارها
 وفي ثوب يمتصهم صاحبهم وفي ثياب النساء مثل افخام
 في صورة ويكره للمرأة ان تصلي في خلخال الرصوت او
 متقبية ويكره للرجال اللثام وقبل يكره في ثياب **الاول**

سنة ثلاث الاولى ما يصح فيه الصلوة بشرط طهارة الطهارة

وان يكون مملوكا او ماذونا **فصل الثاني** في جهر الرجل ستر

قبله ودبره وستر ما بين السرا إلى الركبة افضل وستر حبة

كله مع الرداء اكمل ولا فصل الحرة في درع وخماره سائر

جميع حسب ما عد الوجوه والكهفين وفي القدمين يرد

اشبه الجواز والامة والصبيته فحرام ان يستر الحبد و

الراس مع ذلك افضل **فصل الثالث** بجوار الاستئذان في الصلاة **الثانية**

يكلم ما يستر العورة كالخيش وورق الشجر والطين

ولولم يجد سائر اصل على عزباناً قافاً مومياً اذا **المطلع**

ومع وجوده يصلي خالاً مومياً للركوع والسجود

فصل في مكان المصلي يصلي كل في مكان مملوكا او **فصل**

فيه ولا يصح في المكان المعصوم مع العلم وفي جواز صلوة

المرأة الحائض المصلي الرجل فولان احدهما المنع سواء صلت

بصلوته او متفرقا محرمات او جنيبة والاخر الجواز

على كراهية ولو كان بينهما حامل او **فصل** **عشر** **عشر**

اذرع فصاعداً او كانت متأخرة عنه ولو بميقط الحبد

صحت صلواتهما ولو كانا في مكان لا يمكن فيه التباعداً صلى

الرجل ولا ثم المرأة ولا بشرط طهارة موضع جهتها **فصل**

اذا لم تنعد نجاسة ولا طهارة مواقع المساجد عند مواقع

الجهة ويصح صلوة الفريضة في المسجد الا في الكعبة و **الثانية**

في المنزل ونكوه الصلوة في الحمام ويؤتى الله لغائب ومبارك

الابل وساكن النمل وفي مضارب الخيل والحمير والبقال **فصل**

الاودية وارض السجدة والثلج اذا لم يتمكن جبهته من الجود
 وبين المقابر الامع الحائل في بيوت الجوسم النيران
 والمخور وفي جواز الطرق وان يكون بينك وبينه نار مضرة
 او مصحف مفتوح او حائط يزين بالوع ولا يابس بالبيع
 ومن افضل الغنم وقبل يكره الى باب مفتوح او اذان مواجبه
السادس فيما يجوز عليه لا يجوز السجود على ما ليس من الجلود
 والصوف قداما يخرج باستحالة من ارض كالمعان
 ويجوز على الارض ما بنيت فيها ما لم يكن مأكولا بالعادة
 او ملبوسا وفي الكتان والعطن روايتان اشهرهما المنع
 الامع الضربة ولا يجزى على ثوب من يدبند فان منع السجود
 على ثوبه ويجوز السجود على الثلج والمقبور فيه مع عدم الارض

وما بنيت فيها فان لم يكن فعل كفه ولا يابس بالقرطاس
 ويكره ما فيه كتابية ويكره في ان يكون مملوكا خالبا من غلام
السابع في الاذان والاقامة والنظر في المؤذن وما يؤذن
 له وكيفية الاذان ولو اخطأ المؤذن فيعتبر فيه العقل
 والاسلام ولا يعتبر فيه لب او غف فالبصير يؤذن والعبد يؤذن
 ويؤذن المرأة للآراء خاصة ويحجب ان يكون عدلا صبيحا
 بصيرا بالاذان والاقامة منظر قائما مرتفع مستقيلا
 القبلة واقفا صوته وقسمة المرأة ويكره الابد مينا و
 ولو اخل بالاذان والاقامة فاسبا وصلى تباركها ما لم
 يركع واستقبل صلوة ولو تعمد لم يرجع وانما يؤذن
 له فالصلاة الخ لا يضر اذا وقضاه استحبابا للوجوب **السادس**

للتسعة والجماع وقال النجاشي في الجماع وبما كذا الاستحباب فيها ^{بحر}
 وكذا للعداء والمغرب وقاضي القضاة الحسن بن مؤذن ويقام
 الأول وروى ثم يقيم لكل فرضة كان افضل ويجمع يوم الجمعة
 بين الظهر باذان واحد واقامتين ولو صلى في مسجد جماعة
 ثم جاء آخرون ولم يؤذّنوا ما دامت الصفوف قائمة ولو ان
 اذن الآخرون واقاموا ولو اذن بنسبة لا تقرا ثم اراد
 الاجتماع استحباب الاستئذان **واما الكيفية** فلا يؤذن لفرضة
 الا بعد دخول وقتها ويقدم في الصبح رخصة لكن يعيده
 بعد دخول قته وفصوله على أشهر الروايات خمسة وثلاثون
 للاذان ثمانية عشر والاقامة سبعة عشر فصلا وكله
 مشق على التكبير في اقل الاذان ثمانية اربع والتهليل في آخر ^{الاقامة}

فانمرة والتهليل شرط والسنة في الوقوف على فصوله ^{ثنا}
 في الاذان في الاقامة والفصل بينهما ركعتين وحلية
 او سجدة او خطوة خلاف المغرب فانه لا يفصل بين اذانها الا
 خطوة او سكتة او تسبيحة ويكره الكلام في خلالها والتجسس
 الا للاشعار وقول المصلوة خير من النوم **واما اللواحق**
 من السنة حكايته عند سماعه وقول ما يخل بالمؤذن والكف
 من الكلام بعد قوله قد قامت الصلوة الا بما يتعلق بالصلوة
ما قبل ثلث الاولى اذا سمع الامام اذانا جازان ^{بحر}
 به في الجماعة ولو كان المؤذن منفردا **الثانية** من احدث
 في الصلوة اعادها ولا يعيد الاقامة الا مع الكلام **الثالثة**
 من صلى خلف من لا يقندى اذن لنفسه واقام ولو خشي

واما اللواحق

واما الكيفية

ما قبل الاولى

ان ثم

الثالثة

من قوالت الصلوة اقصر من فصوله على تكبيرتين وقد قاسمت
 الصلوة **وإنما القياس** مثلثة **الاول** في افعال الصلوة وهي
 وكسبة وسند ونية **قال الجي** ثمانية **الاولى** النية وهي ركع
 وان كانت بالشرط اشبه فانها تقع مقارنته ولا بد من نية القراءة
 والتعجبين والوجوب والندب والاداء والقضاء ولا بد من
 نية القصر لا الاتمام ولو كان متخيراً او يتعين استحصالها
 عند اول خبر من التكبير واستدامتها حكماً **الثاني** التكبير
 وهو يكن في الصلوة وصورتها الله اكبر مرتباً ولا يتعقد
 بمعناه ولا مع الاخلاال ولو جوف ومع التعذر تكفي الترتيب
 ويجب العلم بما امكن والاخر ينطبق بالمكن ويعقد قلبه
 بهامع الاشارة ويترط فيها القيام ولا يجزئ قاعدة

القول
 والقياس
 والاولى
 القياس
 الاول

مع القدرة

مع القدرة والمصلي النخبة في تعيينها من السبع وسننها
 النطق بها على وزن اقل من غير مد واسماع الامام من خلفه
 وان يرفع بها المصلي يد به محاذياً وجهه **الثالث القياس**
 وهو الركن مع القدرة ولو فقد الاستقلال اعتمد قواعده
 من بعض الية بالممكن ولو عجز أصلي فاعداً وفي حد ذلك قرآن
 احصها من اعادة التمكن ولو وجد القاعد خفاها من متماً
 ولو عجز يصلي مستلقياً ويجوز ان يترج القاعد قاذباً ويطه
 رجله ذاكراً وقيل بتورك متشهد **الرابع** القراءة وهي
 متعينة بالحمد في كل ثمانية وفي كل الاذان من كل بابا ^{ثلاثة} و
 وثلاثة تصح الصلوة مع الاخلاال بها عداً ولو جوف وكذا
 الاعراب وترتيبها وكذا البسملة في الحمد والسورة ولا

القول
 الرابع

ولا تجزئ الترجمة ولو ضاق الوقت قراها بحسن منها ^{العلم} ويجب
 ما أمكن ولو عجز قارئ من غيرها ما تليبه ولا يسبح الله ولا الله
 وكبره بقدر القراءة ويجزئ الآخر من سائر بالقراءة ^{يد} يعقد
 بها قلبه في وجوب سورة مع الحمد في الفرائض المختار
 مع سعة الوقت وأما كان التعلم فولا ان اظهرهما ولا يقرأ
 في الفرائض صريحة ولا ما يغور الوقت بقراءتها
 ويجزئ المصلح في كل ثالثة واربعة بين قراءة الحمد ^{التسليم}
 ويجزئ من الخمس اجبا في الصبح والمغرب والعشاء ^{بغير}
 الباق وادناه ان يسبح نفسه ولا تجزئ المرة ^{للمسألة} **والسنة** الجهر
 في موضع الانخفاض من اول الحمد والسورة وتر قبل القراءة
 وقراءة سورة بعد الحمد في النوافل والاقتصار في الظاهر بين
^{على} قمار الغفر

سائر

الاول
الثاني

الثالث

در السنة
الاربع

على قصر الفصل في الصبح على طولانه وفي العشاء على سطر
 وفي ظهري الجمعة بسورة ما بالناس فحين وكذا الوصل في الظاهر
 على المظهر ونوافل النهار الخفات والليل حمزة ويجب
 ان يسبح الامام من خلفه قراته ما لم يبلغ العلو وكذا الشهادتين **مسائل**
 اربع **الاول** حمزة قول النبي اخو الحمد وقبل بركه **الثاني** الصبح في المشرح
 سورة واحدة وكذا الفصل الا بالافك البسلة بنية ما قبل او هو السبحة
الثاني يجوز بل الحمد في الاخرة فتسجعات اربع وصورتها سبحانه الحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر وروى قس وقيل عشرة وقيل اثني عشر وهو احوط
الاربع ولو قرأ في الثالثة احد الغزائم سجد عند فركه ثم يقوم فيه ثم ويركع ^{لو كان}
 السجود في اخرها قام وقرا الحمد استحياء بالركع من قراءة **الثاني** الركوع وقيل
 في كل ركعة مرة الا في الاكسوف والزلزال وهو ركعتان في الصلوة اجازة والركب

والواجب خمسة لا تخلو قدرها يصل مع كثافتها وركبتة وارجح ان قصر على
والا اوصاء والطائفة بقدر ذكر الواجب تسعة واحد كبير صورها سجدة
في العلم ويجوز ان الله تعالى مع الضميمة في الواحد الضميمة في
في الذكر في في السجدة ورفع الواجب الطائفة والاضابة الستة في
لذا فاعايد به محاورها وجاهد ثم يركع بعد اداءها ويضعها على
مفرجات الاصابع اذا ركبتة في خلفه من وراء ظهره عقدة
التي هي موصلة
انما السجدة ثلثا فاذا قبالا بعد ان تصاب به سبع الله
من حده داعيا عبده ويكره ان يركع ويبدأ تحت شابهة السجدة
ويجب في كل ركعة سجدتان وهما ركن في الصلوة واجبات
سجدة السجود على الالفاظ السبعة الجوهرة
والكف من والركبتين والاصابع

اطمینان

والكفين والركبتين واجها في الرجلين وضع
 الوجه ^{على} الكفين على وجه السجود عليه وان
 لا يكون موضع السجود ^{على} الارض الا بالاعمال
 عن يمينه ولو قد انحنى فرفع يده يسجد
 عليه ولو كان يجبهه ذنبا احتضر فغير
 يقع السليم على الارض ولو قد سجد على
 احد ^{الوجهين} ولا فعلى ثقبه ولو عجز وما
 والذكر فيه والتسبح كالركوع واليمينه
 بقدر الذكر الوجهين ^{في} رفع اليدين ^{مطبق} بحقيب
 الاولى ^{والثانية}

الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

في حاله سابقا بيديه وان يكون موضع

أراخض السجود مساويا لوقوفه وان ^{يرغم} يغم ينفذه

ويدعو الزيادة على البتحة الواحدة

٥ والتكبيرات الثلاث والعاشرين السجدين

٥ والقعود مستورا والطمانينة عقيب

٥ رفعة من الثانية والبقاء ثم تقدم

معتد على يديه سابقا يرفع ركبتيه ويكره

الاقعاء بين السجدين **السابع** التشهد

وهو واجب في كل ثنائية مرة في الثلاثية

والثلاثية مرتين وكل تشهد شق على

الاول

ختمه

ختمه الجلوس الطمانينة بقدره والشهادتين والصلوة على النبي

والدعاء واقل الشهادتين لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد

ان محمدا عبده ورسوله ثم ياتي بالصلوة على النبي والله **سنة** ان يجلس

مستورا ويخرج رجله ثم يجعل طاهر اليد على الارض وطاهر النية

الى باطن اليد والدعاء بعد ارجاء يسمع الامام من خلفه الشهادتين

والثامن التسليم وهو واجب في اصح القولين وصورة السلام طينا

وعلى منباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته و

بانه لابد ان كان الثالث مسجداً والستة فبدان يلم المنقر فسلمة

واحدة الى القبلة ويومئ برأسه صمداً لا يمد والامام بصغرة وجهه

اليمين والامام سلمتين بوجهه يميناً وشمالاً **وثنوياً**

الصلوة ختمه **الاول** التوجه بجمع تكبيرات منها الواجب

بجمع

بينها ثلثة اربعه بكرة ثلثا ثم يدعوا واثنان ثم يد

اثنان ويوجه **السا** القنوت في كل ثلثة قبل

الركوع وفي الثانية بعد الركوع الا في الجمعة فانه في الاول

قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع ولو في القنوت فصا بعد

الركوع **الثالث** نظره قائما الى موضع سجود موافقا الى باطن كفيه ود

الى ايمن وجبه وساجدا الى الطرف انقروا متشهدا الى جهة **السا**

وضع اليدين قائما على فخذيه جيذا وكبته وقائما تلقاء وجهه

وكائما على كبته وساجدا جيذا اذنه ومتشهدا على فخذيه

السا التقبيل على اظهريه واقلد سج الركوع او قبلها السلام **خامسة**

يقطع الصلوة ما يبطل الجهاد ولو كان سهوا والالتفات والكلام

مجرى من فصا عمدا وكذا الفقه والفعل الكثرة الخارج عن الصلوة

الابطال

لا يرد الدنيا في موضع العين على الساق في الصلاة الجهرية والبطال

الابطال ويحرم قطع الصلوة لالخوف من الرد

مثل قولك تحريم او ترد عطف او قبل **السا** يقطعها

أكل والشرب الخ في الترميز عشرة الصور

ولمعه عشرة وفي نسخة الصلوة والشرب

فان كان بينهما الكراهية وتوابعها لا تنافي بينهما

ومثلا لا الشاوب والتفصيل والعيشة **السا** ونحوه والامر

موضع السجود والتخمير البصا وبقية الكلام

والسجدة بحرف دمد فعدة الاخلاصين

وليس الخ خصة ويجوز للمصلي التيمم بالاعاءة

طسور والسلام مثل السلام على المصلي

سلام عليكم

سلام عليكم

والدعاء في الواجب احوال الصلوة والسؤال المباح
دون الحرم **للتصا الثاني** في بقية الصلوة وهي واجبة
ومندوبة فالواجب منها الجمعة وهي تكفي
عوض الظلم يستقط معهما الظلم وقتها ما بين
الزوال حتى يصير ظلم العشي مثله يستقط
بالفوات وتقضي ظلم اول يوم بذكر الخطبتين
اجزاء الصلوة وكذا ذكر مع الامام الركوع
ولر في الثانية ويدرك الجمعة بادر الكسركا
على اشهر ثم النظر في شروطها ومن تجب عليه
ولو احتيا واستتمها والشروط خمسة **الاول**

السلطان

او من **الثاني** السلطان العادل فجب **الثاني** العادل في قوله
روايتان اشهرهما خمسة الامام احدثهم
الثالث الخطبتان ويجب في الاولى حمد الله
والثناء عليه والوصية بتقوى الله وقراءة
سورة خفيفة وفي الثانية حمد الله والصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى
وعلى الجماعة المسلمين والاستغفار للمؤمنين
والمؤمنات ويجب تقديمهما بمهما على
الصلوة وان يكون الخطيب قاضيا
مع القدرة وفي وجوب الفصل بينهما **الثاني**

بالخطيب

نردد لحوطه الوجوب ولا الشبهة فيها
الطهارة وفي جوارها ايقاعها قبل النفل
مواثبات اشهر الجوارز وليست بان يكون
الخطيب بليغا مؤظها على الطهارة حتى
تتأكد بان يبدؤ معتددا على الخطبة على شيء
وان ليس له الا ان يجلس امام الخطبة ثم
يؤم ويخطب جاهرا **والله** للجماعة فلا
تصح فرادي **مسألة** ان لا يكون بين
الجمعتين اقل من ثلثة اميال والذي
يجب عليه كل مكلف غير مكره يسلم للضعف

نحو

والعرج والعمي وغيرهم ولا مسافروا تقطعنا
لو كان بدينه وبين الجمعة ان يترك فرسخين ولو
حضر احد هؤلاء يجيب عليه على الصبح
والمجنون والمرأة **واما الوضوء فليس بالأكو**
اذا نزلت الشمس وهو حاضر **مسألة**
السفر لتعين الجمعة ويكره بعد الفجر **مسألة**
يجب للاصحاء على الخطبة وقياح ركعتي
الخلاف في تحريم الكلام **الثلاثة** اذا كان
الثاني بدعة وقيل بذكره **الرابعة** يحرم
البيع بعد النداء ولو باع انعقد

حرم

معوام

ووقتها ربح
علمها جماعة وفرا د او وقعها بين
الاربع شوط
طلوع الشمس الى الزوال لو كانت لم
تقص وهي ركعتان يكبر في الاولى خمسا
وفي الثانية اربعاً بعلقة الحمد

في الركعتين صح والسنورة لوقيل تكبير الركوع على
ويقول الدعاء وهو ^{الله} الله
اللهم انت اهل الكبرياء استجبنا **وسننها** لاصحاب السجود
والفطير واهل الجود
والعز واهل العفو على الارض وان يقول للورد
والرحمة واهل التقوى
والعفة اسألك بحق
الحق الذي جعلني على سكينته وقرار وان يطعمه قبل ان يخرجه
للسلم عيسى او محمد ^{صلى الله عليه وسلم} ^{صلى الله عليه وسلم}
وتسبوا وكما صحت وقيل ان
ن يصلح على محمد ^{صلى الله عليه وسلم} ^{صلى الله عليه وسلم}
في الفطر

في الفطر وبعد عردة في الاضحية ما يضي
به وان يقراء في الاولى بالا على والثانية
بالشمس والتكبير في الفطر عقيب اربع ^{صلوة}
اولها المغرب واخرها صلوة العيد وفي
الاضحية خمسة عشرة اولها ظهر يوم العيد
لمن كان بمخفى وفي غيرها عقيب غز يقول
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على
ما رزقنا من بهيمة الانعام وفي الفطر
يقول الله اكبر الله اكبر ثلثا لا اله الا ^{الله}

والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر
على ما هدينا وبكره الخروج بالسلاح
وان يتنفل قبل الصلوة ويجعلها
الاعسجد للنبي عليه السلام قبل
خروجه **مايل خسر الاثر** قيل تكبير
الترديد لجيد الاشبه الاستجاب
وكذا القنوت **الثانية** مرجع العيد
فهي الحياض فحضور الجمعة ويستحب
الامام اعلاهم ذلك **الثالثة**

خطبتان

الخطبتان بعد صلاة العيد وتقدم بهما
بلبة ولا يجب استماعهما **الرابعة**
لا يغفل للنذر ويعمل منه من طين ^{مسة} الحياض
اذا طلعت الشمس حرم التسفر حتى
يعلى العيد ويكره قبل ذلك **ومثلها**
صلوة الكسوف والنظر في سببها
وكيفيتها واحكامها **وسببها** **الف**
الشمس او غروبها خسوف القمر والنزول
له وفي رواية تجب الاخا وفضلها
وقتها من الابتداء الى الاخا

بغيره ولا قضاء مع القوات وعدم العلم والحرارة
بعض القصر ويقضى لوعلم واهل او تسمى
وكذا الواحدة في القصر كله على التقدير
وكيفتها ان يكبر ويقراء الحمد وسوره
اربعينها ثم يكبر فاذا انقضى
فدعاء الحمد ثانيا وسورة ان كان
اتم في الاولى والاقرع من حديث
قطع فاذا اكمل خمسا سجداً ثنتين
ثم قرا بغير تكبير وقراءه وركع معتمداً
تدنيه **الاول** ثم تقبل عليه ولم

ويجوز

ويستحب فيه الجماعة والاطالة بقدر
الأسوة واعلم ان الصلوة ان فرغ ولعاد ٢٢
قبل الاخلاص وان يكبر وركع
بقدر قراءة وان يقرأ السور الطوال
مع السعة ويكبر كل ما انتصب من
الركوع **الاول في الخامس والعاشرة**
يقول سمع الله لمن سمعه وان تقنت
خمس فتنات **والاحكام فيها**
الاول اذا التقى في وقت حاضرة يخير في
الاختيار بينهما شاء على الاصح

يتحقق وقت الحاضرة فيتعين ^{في} الحياء
 ولو كان الحاضرة نافلة والكسوف او
 ولو خرج وقت النافلة **الحكم الفصل**
 هذه على الرحلة ما شيا وقيل بالمنع
 الامع العذر وهو اشبه **ومنها**
صلوة الجنائز والنظر في **يصل**
 عليه والمصلي وكيفتها ولو احتجها
 واحكامها ولو احتجها **بالمصلاة**
 على كل مسلم ومن **هي** **مكة** **فمن** **بلغ** **سنة**
 شتين وليستوى الذكر والانشي

القاره

ملا

والحر والعبد وليستحب على من لم يبلغ
 فلك ممن ولد حيا ويقوم بها كل مكاف على
 الكفاية واحق الناس بالصلة على
 للبيت اولاهم عيراته والزوج بالمرة
 اولى من الاخ ولا يوبى ام الا من استكثرت
 فيه شر ابطا اما **مهم** **والاستنباب** و
 يستحب تقديمها مشي ومع وجودها
 فهو الى بالتقدم وترجم للمدة النساء و
 تقف في وسطهن ولا تبرز وكذا العا **اربع**
 او اصاب بالمرأة ولا يات من لم يات
 لمرأة

له التوكيد وهي خمس تكبيرات بينها اربعة
لاحية ولا يتعين وافضل ان يكبر
ويتشهد الشهادتين ثم يكبر ويصلي
على النبي وآله عليه السلام ثم يكبر
ويلعو الموهنين **في الرابعة** يلعو الملت
وينصرف بالخامسة مستغفرا وليس
الطهارة من شوطها وهي من فضلتها
ولا يتباعد عن الجنائز بها يخرج
عن العادة ولا يصلي على الميت الا
بعد غسله وتكفينه ولو كان عا

بجمل

باجعل في القبر وسنة من عورته ثم يصلي
عليه وسنتها وقوف الامام عند وسط
الرجل وصدرة المرأة ولو اتقاجعل اليك
الي الامام وللرؤى الى القبلة بما ذي
بصدورها وسطه ولو كان طفلا
فمن رجليها وقوف المأموم ^{خلفه} والامام
ولو كان واحدا ان يكون للصلي
متظها احافيا رافعا يديه بالتكبير
كله داعيا للميت في الرابعة
كان مؤمنا وعليه ان كان من

ولبقاء المستضعفين ان تكل مستضعفا
 وان تحبهم مع من ^{يؤكله} ان جهل
 حاله والوطن اللهم اجعله لنا ولا
 بويه فطرا ويتفهم وقفه حتى يرض
 الجنان الواحدة مرتين واحكامها
 اربعة الاول من ادم كيعض التبيك
 اثم ما بني ولا يؤان برفعت الجنان
 ولو على القبر الثاني لو لم يصلي على
 لم يتصل على قبره يوما ولياله
 حبت الثالث يجوز ان يصلي
 حبة

هذه الصلاة
 التي هي
 في الصلاة
 على القبر

هذه

الصلاة

صلاة في الصلاة كل وقت ما لم يتيق وقت
 حاضرة الرابع لو حضرت جماعة في
 انشاء الصلاة تحب في الانعام على الا
 ولي الاستيناف على الثانية وفي ابتداء
 الصلاة عليهما واما المنذوب فيها
 صلاة الاستسقاء وهي مستحبة
 مع الجذب الكيفية كصلاة العيد
 والقنوت بسوا الا للرحمة وتوفير للملأ
 وفضل ذلك لا داعيه للتأثر ومن
 سننها صوم الناس ثلاثا ولا وج في

ط

الثالث وان يكون الاثنى والجمع والالا
صحا ربحا حفاة على مسكنة ووقا ربحا
الشيوخ والاطفال والعجايز من المسلمين
خاصة والتفريق بين الاطفال والاعا
مها وتصلى جماعة وتحويل الاما الرداء
اعنيهم عليهم السلام استقباله القبلة
مبكرًا ا مائة رافعا ~~فوق~~ على يميني
سجدا والحاليه ممدولا ~~الحاجة~~ سجدة
وات طلبا الناس حاملا ويتابعه الناس وخطبة
بعد المصلوة والمبالغة في الدعاء والمناجاة

صوته

التنحية

ان تراخوت الاجابة ومنها ما قلته شهر
رمضان وفي اشهر الروايات استحباب الف
ركعة زيادة على المكتوبة في كل ليلة عشرون
ركعة بعد المغرب ثمانى مكات وبعد
العشاء اثنا عشرة وفي العشر الاواخر
في كل ليلة ثلثون ركعة الا في كل
ليلة مائة مضافة ما عين في رواية
يقصر على المائة ويصلى في الجميع ولا يعون
يصلوه على جعفر عليهما السلام و
فاطمة عليهما السلام وعشرون في

الاحاديث

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أخرجته بصلوة على عليه السلام وفي
عشيتها عشرون بصلوة فاطمة عليها السلام
ومنها صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان في
الأول مرة بالحمد وبالأختار الفطرة
وفي الثانية بالحمد والاختار مرة واحدة
ومنها صلوة يوم القدر وهي قبل الزوال
بنصف ساعة ومنها صلوة ليلة النصف
من شعبان وهي أربع ركعات ومنها
الصلوة ليلة المبعث ويومها وكيفية ذلك وما
يقال فيه وبعثه كور في كتبنا

في صلاة الفجر
في صلاة الفجر
في صلاة الفجر

فلا تتركها

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

وكذا ما بر النوافل فليطلب غناك **للتفضل**
في التواضع وهي **خمس الأول** فمن أفل معه
بواجب بطل صلواته شرطا كان أفل
أو كيفية ولو كان حياها لا عد الجبر ولا
خفات فان الجهل عذر فيهما وتبطل
لو فعل ما يجب تركه ويبطل في الثوب
للغصوب والوضع للغصوب والسجود
على الموضع الخبيث مع العلم **بالأصح** للجهل
بالغصيبة والنجاسة **وأما السجود**
فان كان عن ركن فكان بطله باقيا

في الحلال

كأنه

لا يصح

بطل

فلا تتركها
فلا تتركها
فلا تتركها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰

ما يقتصر فقط على التذلل والخوم منه ^{مع} يتلوه
مع السجود السهوا **الاول** من نية القراءة
او الجهر والاحفات او الذكر في الركوع او
الطمأنينة فيه والرفع الراس منه الطمأنينة
في الرفع او الذكر في السجود والسجود على
الاعضاء السبعة او الطمأنينة فيه او
الرفع الراس منه او الطمأنينة في الرفع
من الاولى او الطمأنينة في الجلوس التثنية
الثاني من ذكراته لم يقرأ الحمد وهو في السورة
قر الحمد واعادها او غيرها ومن ذلك

قبل السجود انه لم يركع قام في ركع وكذا
 من ترك السجود او التشهد وذكر قبل
 الركوع فعمله فسد لركع ومن ذكر ان الله لم
 يصلي على النبي وآله عليه السلام بعد
 سلام فضاها **الثالث** من ذكر بعد الركوع
 انه لم يشهدا وترك سجدة قضى خالف
 وسجد سجدة بعد التسليم **والسنة** فمن شك في
 عدد السجدة او الثلاثية اعادة وكذا من
 لم يركع ركع صلي او لم يحصل الاولى من
 الرباعية ولو شك في فعل فان كان

في ركع

في موضعه لا به وان لم ولو ذكر ان كان قد
 فعله استأنف صلوته ان كان ركعا
 وقيل **الرابع** اذا ذكر وهو راكم
 ساقفه ومنهم من خصه بالآخرتين
 والاشبه البطلان ولو لم يرفع رأسه
 ولو كان بعد انتقاله مضى في صلوته ^{الشك}
 ركعا كان او غيره فان حصل الاولى من
 من الرباعية عدل او شك في الزايد
 فان غلب بين علي فله وان شك
 الاحتمالان فصوره اربع ان يشك

والاربع

بين الاثنين والثلاث اود بين الثلاث واثنين

اثنين والاربع اود بين الاربعة في الاول انتم

ثم يخط بركعتين جالسا او ركعتين قائما

على رواية وفي الثاني كذلك والثالث

بركعتين من قيام وفي الرابع بركعتين

من قيام ثم بركعتين من جلوس

كل ذلك بعد التسليم ولا سهو ولا على من

كسر سهو ولا على من سهى في سهو

ولا على المأموم ولا على الامام اذا

حفظ عليهم خلفه ولو سهى في

سهو

النافلة

اثنين والثلاث

والاربع

في الركعة

في النافلة تحب في البناء وتحب سجدا

السهو على من تكلم ساهيا ومن شك

في الصلوة

الحال

بين الاربع والخمس ومن سلم قبل التمام

الركعات وقيل لكل زيادة او نقصان

والفقود في موضع قيام وللقيام في

موضع قعود وهما بعد التسليم على الا

شكر عقيبها تشهد خفيف وتسليم

ولا يجب فيهما ذكر وفي رواية للحلي

له

انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول

فيهما بسم الله وبالله وصلى الله على محمد

والحمد وسبحه مرة أخرى بقول ^{الله} بسم
 وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة
 الله وبركاته والحق رفع منسوب ^{الله}
 عن السجود في القبة **الثالث في القضاء**
 من اجل بالصلوة عند او سهوا
 او فاته بنوم او سكر مع بلوغه و
 عقله واسلامه وجب القضاء ^{عليه}
 ما استثنى ولا قضاء مع الاعذار ^{عليه}
 للوقت الا ان يلزمه الطهارة و
 الصلوة ولو ركعة وفي قضاء الفاتية

حج

اعلم ما يتطهر به تردد الحوطة
 القضاء وترتيب النوايت كالحوضر ^{في}
 النوايتية ~~في~~ على الحاضرة وفي وجوب
 ترتيب النوايت على الحاضرة تردد بشبه
 الامتناع ولو قدم الحاضرة على النابت
 مع سعة وقتها ذاكر اعادة ولا يعيد
 لو سهى ويعد عن الحاضرة الى
 الفاتية لو ذكر بعد تلبس ولو
 تلبس بغيره ثم ذكر فريضة ابطها
 واستأنف الفريضة ويصح ما قاله ^ب سفر
 يصح

قصر او لو كان حاضرا وما احتضر انما
ولو كان مسافرا او يقضى للرتد منها
ردتة ومن فلتة فريضة من يوم
ولا يعلمها صلى اثنين وثلاثا وارب
بما مطلقا ولو فانه ما المرحضة قضى
حتى تغلب على طمته الوفاء وليجب
قضاء النوافل للوقفة ولو قامت
بمضيه لم يترك ذلك قضاء وليجب
الصدقة عن كل ركعة من عتقان
لم يتمكن فعن كل يوم وليلة بعد

الركعة

الثانية في الجماعة والتطير في الطرافة الا
الجماعة مستحبة في الفرائض متأكدة
في الجنس ولا يجب الا في الجمعة والعيد
مع الشرايط ولا يجمع في نافله عدل
ما استثنى ويدرك للمأموم الركعة
بادراك الركوع وبادراكه راكعا
على قدمه او ما تنعقد بالامان او
مؤتمرا ولا تصح سيرا والمأموم مستمع
للسأمة ومحمد وكذا بين الصقوف
ويجوز في الصلاة ولا يأتى ثم بمن هو اعلى

المأموم

منه بما يعتد به كالاثنية على روية
عمار وخبوز لو كان على ارض خيرة
ولو كان للمأمور اعلى منه صح
ولا يتابع للمأموم بما يخرج عن
العادة الا مع اتصال الصفوف وتكرار
القراءه خلف الامام في الاحتفالية
على المشعر وفي الجهر بتهلوس مع ولو
همزة ولو لم يسمع قراءة وجب ما
بيعة الامام فلورفع قبلة ناس
اعاده ولو كان عامدا استمر

ولا يعتد

ولا يقف قدامه ولا يلزم نية الا
تمام ولو صلى اثنان وقال كل
منهما كنت مأمورا اعاد او لو
قال كنت اماما لم يعيد ولا
يشترط ان يرى الفرضين ويقعدى للفقير
بمثله وبالمقتل والمثقل بمثله وبالمقتض
ويستحب ان يقف الواحد عن يمين الامام
وللمجاعة خلفه ولا يتقدم الغاري اما
العراة باليسر وسطحهم بارا بركبة
ولو امت المرأة النساء وقفن معها
في صف ولو امهت الرجال وقفن خلفهم

ولا يعتد بالثنية على روية

ولا يعتد

كانت واحدة وليست بان يعيد المفردة
صلوته اذا خرج جماعة اماما او مؤمنا
وان يخص الصف الاول للفضلاء
وان يسبح للمأموم حتى يركع الإمام
ان سبقه بالركعة وان يكون القيام
الى الصلوة اذا ابتداء قد تمت الصلوة
ويكره ان يقف للمأموم وحده الامع
العدد فان يصلي نافلة بعد الا
قائمة **طرف الثاني** يعتبر في الامام العقل
والايمان والعدالة وطهارة المولد و
البلوغ على الاظهر ولا يكون الثاني

الغير

القائم ولا يفي القاري ولا الموقوف
السليم ولا المرأة ذكر او اخصى وجب
للسجد والمنازل والامانة او من غير
وكذا لها شئ واذا تشبهت للائم
من مخننك للمؤمن ولو اختلفوا قدّم
الاقرأ فالأفقه فالأقدم **فصل في**
من فالأصح وجها وليست الامم
ان يسبح من خلفه الشهادتين
ولو احدث وقدم من ثوبه ولو
مات او اغشى عليه قدموا من يمين

فصل في

فصل في

بهم ويكره ان ياتم الحائض بالسفر والتطهر بالنيم
وان سبتا بسبق وان يوم الاحد
والابصر ^{يراعى} ويحذر بعد تقوى ^{هو من المحرمات} والاغلقون
ومن بكرهه ^{لا يحفظ} للمأمم والاعراب بلها
جرين ^{الطرائق} في الحوام ومسائله تسع
الاول لو علم فسق الامام او كفره او جده
بعد الصلوة لم يعد ولو كان عالما اعاد
الثاني اذا خاف فوت الركوع عند
نقله في ركع جاز ان يمشي يركعا
ليلتحق الصلوة في **الثالث** اذا كان

الامام

الامام في محراب داخل لم يضح صلوة من
الى جانبه في الصف الاول **الرابعة**
اذا شرع للمأمور في نافلة فاحرم الامام
قطعيها ان خشي الفوات ولو كان
في فريضة بقل ينسبه الى النقل واتم
ركعتين استحبابا ولو كان اما اهل
قطعيها واستأنف معه ولو كان ^{ممن}
لا يقتدى به استمر حاله **الخامسة**
ما يدرك للمأموم يكون او صلواته
فاذا سلم الامام الله هو ما بقي **الشفقة**

اذا ادرك بعد انقضاء الركوع كبر وسجد مع ^{للصلاة}
 فاذ اسلم الامام استقبل هو وكذلك الواد ^{وتتبعه المذنبون}
 بعد انقضاء التجرد **التاسعة** بعد يجوز
 ان يسلم قبل الصلوة مع العذر او بنية
 الانفراد **الثامنة** النساء ^{يقين} **السادسة** ^{منه} **الاول**
طرحه رجال اخرين **عجوز** اذا
 لم يكن لهم مؤقف امامهم
الثامنة اذا استناب للسبوق فاصحت
 بالصلوة للمؤمنين او حياء لمسلمين
 يتم **خاتمة** ينبغي ان يكون ^{اليد} للجلوس
 مكشوف

في سجدة التوبة
 في سجدة التوبة
 في سجدة التوبة

في سجدة التوبة

مكشوفتوا ليلضات على ابوابها والمنا
 مع حايظها وان ^{اي ضوء} تقم الدخا عينه
 ويخرج بيسارة ويتعاهد نعله ويعد
 اذا دخل خلا او خارجا وكنتها والا
 سرج فيها واعادة ما استعملت منها
 ويجوز فيه ويخرج بيسارة تقص
 للشهد خاصة واستعمال الكثرة في
 غيره من ^{مطلقا} الشاخذ ويحرم خرقها بالغيب
 وقتشها بالصورة وان يؤخذ منها
 الى غيرها من طريق او ملك او عدا

بلغ

لو أخذوا خصال النجاسة اليها وضلوا
فيها واخرج الحصاة منها وبعادوا
أخرج وبكره تغليتها ^{والشرف} ولان
يجعل عاتقها ^{بغير كبر} ولخلعة ويجعل طريقا
وبكره فيها البيع والشراء ^{بغير كبر} وتمايز المجانين
وانتفاذا الأحكام ^{حكم} وتغريف الضوا ^{مخبر}
واقامة الحدود ^{حكم} وانتشاد الشعر
عمال الصبايع والنوم وحضورها في
الغم ريحة الثوم والبصل وكشف
العورة وقيل القمار والبصاق فان

وان شرف

فعله

فعله مسترة بالتراب ^{الرابع} في الصلوة
لخوف وهي مقصورة سفر أو حضرة جماعة
وفرادي وإذا طابت جماعة والبدن
في خلاف القبلة ولا يؤمن هجومه
وامكن ان يقاومه بعض ويصلي مع
الإمام ^{بغير كبر} الي قوت جائز ان يصلي
صلوة ذات الرفاع وفي كيفية روا
يتان استقرها رواية الجلي عن
عبد الله عليه السلام ^{امام جعفر بن محمد} قال
يصلي الامام ^{بغير كبر} بالاولى ركعة ويقوم

ع

في الثانية نية بصل حتى يتوالت باثني
 الاخرى فيصل بهم ركعة ثم يجلس
 حتى يتم من خلفه ثم يسلم بهم وفي
 المغرب يصلي بالاولى ركعة ويقف
 في الثانية حتى يتوالت باثني الاخرى
 فيصل بهم ركعتين ويجلس عقيب
 الثالثة حتى يتم من خلفه ثم يسلم بهم
 وهذا يجب اخذ السجدة به نرد استشهاده
 الوجوب ما لم يمنع لحدول الجيت
 الفرض وهنا ميل الاولى الى اثنائها

ويطيل التقدمة

ويظهر التفرقة

انها اقل من الاولى

المسافه جب
 اذا انتهى الحال الى المسافه فالصلاة
 الامكن واقفا او ماشيا او راكبا
 ويسجد على قربة من سرجه والاموميتا
 ويستقبل القبلة ما امكن والاكثر
 على الثانية ولو لم يتمكن من الاجتماع
 افترض على تكبيرتين على الثانية
 وثلاث عن الثانية يقول في كل
 واحدة سبحان الله والحمد لله ولا
 اله الا الله والله اكبر فانه يجرى
 عن الركوع والسجود

مسافه المسافه

الاحرام

الغنى

الغرض الخوف

كل أسباب الخوف يجوز معها القصر
ولا تنقل إلى الأعيان مع الضيق
ولا قصر على التيسر ان غشى مع
الأهية ولو كانت الخوف من لصر
او شئ كل محل والعرق يصلح
محب الامكان اهية ولا
يقصر احدهما على صلوة الا
في سفر وخوف **الخامسة** في صلوة
للسافر والتطير في الشروط والقصر
اما الشريطة **الاول** للمسافة وهي

هذا هو
الغرض
المراد
منه

اربع

اربع وعشرون ميلا والليل اربعة
الآن في ارجاع نغويلا على المشهور بين
الناس لو قد رمد البصر من الا
من نغويلا على الوضع ولو كانت المستوية
اربع فراسخ واراذا الرجوع لميله
قصر ولا بد من كون للمسافة
مقصودة ولو قصد ما دونها لم
قصد مثل ذلك او لم يكن
له قصد فلا قصر ولو ما في
السفر ولو قصد مسافة فتجاوز

فصروا هذا المختص للمكاري فيه
للملاح والاجر ولو اقام خمسة قيل
يقصر صلواتها راو ينم ليلا ويصوم
شهر رمضان على رواية **الخامسة**
التي توارى جدران البلد الذي يخرج
منه منه او يخفى اذانه فيعصر
في صلواته وصومه وكذا في العود
من السفر على الاشهر في يوم عزيمة
التي في احدى المواليد الا ^{طريق} الاربع مكة ^{اجبة}
واللانية وجامع الكوفة والحائز

٣٤

اما القصر

فانه

فانه مختار ان يقصر في الصلوة
والا فقام افضل وقيل من يقصر
اربعة فليس له ولم يرد الجوع
ليوم مختار في القصر والاقام
ولم يثبت ولو اتم للقصر عاملا مطلقا
اعاد ولو كان حلالا لم يعد
والناسي يعد في الوقت لا مع
خروجه ولو دخل وقت الصلوة
فافر الوقت باق قصر على الا
شهر وكذا لو دخل من سفر اتم

مع بقاء الوقت ولو فاتت اغتبر حال القوم لا
 الجواب واذا نوى للمسافر الاقامة في غير
 بلد عشرة ايام اتم ولو نوى دون ذلك
 قصر ولو خروا وقصر ما بين ثلثين
 يوما ثم ولو صلوة ولو نوى الاقامة ثم
 نبذ الله قصر ما لم يصل على التمام ولو صلوة وا
 وليست بان يقول عقب الصلوة سبحان الله
 والحمد لله والاكلام الله والله اكبر
 ثلثين مرة ويستم منفردا وجميع الناس
 بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء

ولو صلى في غير ذلك اتم وقتا

ولو بعد

قضاء النوافل

ولو سافر بعد الزوال ولم يصل للنوافل قضاها
 سفر او حضر **بسم الله الرحمن الرحيم**
الزكاة وهي قسمة الاول ذكوة
 للمال وان كانه اربعة الاول من ثوب
 عليه وهو كل بالغ عاقل حر مالك للمال
 متوكل من التصرف فالبلوغ يعتبر في
 الذهب والفضة اجما عاقل ولو اخرج
 الطفل من اليه النظر اخرجها استخبا
 ولو ضمن الولي واخرج لنفسه كان
 الرجوع له ان كان مكي او عليه طهارة
 استخبا باذنه لم يكن مكي ولا مكي

الذكوة درلندين
 غورست
 نصاب صريح بحد
 بغير مال است
 بحسب شريعة

اجتهد

ولا وليا غنمت ولا زكوة والرجح لليتيم

وفي وجوب الزكوة في غلات الطفل

روايتان الموطأهما الوجوب وقيل

في مال المجنون قياما

كان أو غيره وقيل حكمه

الطفل والأول أصح والمحرية معتبرة

في الإجناس وكان لا يمكن من التصرف

فلا يجب في مال العائيب إذا لم يكن

صاحبه متمكنا منه ولو عدا الله

بعد عودته إليه ولو مضت عليه مال

نكوة لسنة واحدة استحبابا ولا زكوة

في مواضع وليس
بمعتد به

كلها

والله

في الدين وفي رواية اللان يكون صاحبه هو

الذي يؤخره وزكوة الفرض على الفرض

ان تركه بحاله حولا ولو لم يجز بد

الركن الثاني ما يجب فيه وما يستحب

في الانعام الثلاثة الابل والبقر والغنم

في الذهب والفضة وفي الغلات الاربع الخطة

والشعير والتمر والزبيب ولا يجب فيها علفا

وليتحب في كل ما تنبت من الاخر مما

يكال او يوزن والخضر وفي مال اللحية

قولان اصحاب الاستحباب وفي خيل

استحب

فصل

نصب الربون ونيهاة نغ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, featuring dense cursive and some red ink markings.

ففي حقه ما ذا بلغت احدى وستين

ففيها حذرة فاذا بلغت ستا وسبعين

ففيها بنتا لبون فاذا بقولك لحري

وَقَدْ عَرَفْنَا حَقَّهَا ثُمَّ لَمْ نَعْرِفْهَا

المزاد شيء حتى يبلغ مائة

احد وعشرين في كل حين حقة

وَوَكَّا اِيْرَقِيْ دَنْتَلُوْن دَايِيْغَا

وَالْفَرِضَانِ ثَلَاثُونَ فِيهَا تَبِيعُ اَرْبَعَةٌ

۱۱۵۰۰: فیه امته و خالفه

دو ساله دارد

نصب الربون وفيها ساه

واحدة وعشرين وفيها ثمان مائة وستون
 وواحدة وفيها ثلث مائة واثنتين
 ثلثمائة وواحدة وثمانين اشهر ^{فيها}
 اربع الفم ^{الضمة} حتى تبلغ اربع مائة
 فصاعدا في كل مائة سنة وما
 نقص ^{من} نقص ^{من} فوجب الفريضة في كل
 واحد من النصب والنفقة بما زاد
 وقد جرت العادة بتسمية ^{الركعة} ما لا يفتقر به
 الركوة من لا يستقر من
 البقر وقصا ومن الفم حق ^{الشرط}

هذا هو الحق في النصب
 والنفقة وما لا يفتقر به
 الركوة من لا يستقر من
 البقر وقصا ومن الفم حق

الشوم فلا يجب في المملوكة ولو في بعض الحول
^{لأن} الحول وهو اثنا عشر مالا وان ^{كل}
 ايامه وليس حول الامتياز حول النخال
 بل يعتبر فيها الحول ^{كما} في الامتياز ولو ^{فيها}
 ما نقص عن النصب في اثنا عشر مالا
 حوله من حين ماله ولو ملك مالا آخر
 له حولا بانفراجه ولو ثلث النصاب
 قبل الحول سقط الوحي وان قصد الفرد
 ولو كان بعد الحول لم يسقط ^{الان}
 ان لا يكون عواملا ^{ما} ^{اللق} ^{حق} ^{فقط}
^{هكذا}

كما

ويعوزان يدفع من غير غنم البلاد

لو كانت أدون ^{يا يتيمة} **الرابعة** لا يجمع بين متفرق في الملك والنفقة بين

مجمع فيه ولا اختيار بل لا تطفئ النور

في زكاة الذهب والفضة ويشترط

في الوجوب النصاب والحول وكونها

منقوشين بكتابة للعاملة وفي قدر

النصاب ^{أول} من الذهب ^{والتبر} يتلك

اشهرهما عشرون دينارا ففيها

عشرة قاريط ثم كلما زاد

اربعة

اربعة مثاقيل ففيها قيراطان وليس

فيها نقص عن اربعة زكوة ^{نار}

زكوة ونصاب **الفضة** ^{الاول}

مائتا درهم ففيها ^{درهم} خمسة

درهم وكلما زاد اربعون ففيها

درهم وليس فيها نقص عن اربعين زكوة

والدرهم ستة دنانير والدينار ثمانية

حبات من حبات الشعير وتكون قدر

العشرة ^{اروسط} سبعة مثاقيل ولا زكوة في البنا ^{يك}

بكر ولا في المني وزكاته اعارته ولو

زبور

قصده انك انما اقبل الحول لم يجب الزكوة
 ولو كان بعد الحول لم تقطع ^{تصله} خلفها
 نفقة قد انصا ^{بمنه} فزايلا للذة
 وحال عليها الحول وجبت عليه زكوتها
 ولو كان شاهدا ولم يجب لو كان
 غائبا ^{احكام} وللجبر ^{بالحسن} ^{الاحكام}
القول في زكوة الفلات لا يجب الزكوة
 في شئ من الفلات الاربع حتى تبلغ
 نصابا وهو خمسة او سوق كل سوق
 يستون صاعا يكون بالعراق القين و

وسبعة

وسبعة ائة رطل ولا تقير في ان ادب
 فيه وان قل ويتعلق به الزكوة عند تسمية
 حنطة او شعيرا او زبيرا او تمر او قلا اذا
 احمر ثم التخل او اصغرت او انعقد الحصر
 ووقت الاخراج اذا صفت الغلة وجمع
 البثرة ولا يجب في الفلات الا اذا تمت
 في ذلك لا ما يتبعه حبا او يستوجب
 وما يفي سحبا او عذيا او بعلا ^{الزكوة} فيه
 العشر وما يستقي بالتموضع ^{انما يظن انما ياران نعم محمود} والدوا
 وفيه نصف العشر ولو اجتمع الامر ان

حكم الاغاب ولو تسايأ اخذ من نصفه
نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر
والزكاة بعد الموتة ^{بعد الموت} **القول فيما يستحب**
فيه بشرط في مال التجارة للحول وان يطلب
براس المال او بالزيادة في الحول كله
وان يكون قيمته نصابا فصاعدا
فتخرج الزكاة جنيدين عن قيمته
درهم او مائتين ولبشرط في الخيل حول
الحول والسوم وكونها انا لا تخرج
عن العتيق ديناران وعن الجرون

استعملوا

حينئذ

دينار وما يخرج من الارض مما يحب
الزكاة حكمه حكم الاجناس للربعة
في اعتبار التسي وقد انصاب فكمية التسي
الركن الثالث في وقت الوجوب
اذا اهل الثاني عشر وجبت الزكاة
ويقترب شرابط الوجوب فيه كله
وعند الوجوب بغير دفع الواجب
ولا يجوز تاخيرها الا لعذر كالنكاح
لما تحقق وشبهه الخوف من ظلم او شتم حشر
فقال اذا عجز لها جان تاخيرها شهر او

شهرين الاشهر ان جواز التخيير مشروط

بالعذر فلا يتقدم بغير زواله ولو اخرج مع

امكان التسليم ضمن ولا يجوز تقديرها قبل

وقت الوجوب على اشهر الروايتين ويجوز

دفعها الى المستحق قرضا ولصواب

ذلك عليه من الزكوة ان تحقق التو

ويعني القابض على صفة صفة الاستحقاق

ولو تغير حال المستحق استأنف له المال

ولو عدم المستحق في بلدته تعالىها ولم يضمن

لو تلفت ويضمن لو نقلها مع وجوبه

الملك الكافي

والزينة

الذمة مقبلة في اخراجها وعزلها الى

الركن الرابع في المستحق والنظر في الصفا

والوصاف واللوحة اما الاصناف

فثمانية الفقراء والمساكين وقد اختلف

في ايهما استحق الاول اشهر مائة في تحققة

ولصا بط من لا يملك مؤنة سنة له

ولياله ولا يمنع لو املك الارض والمال

وكذا من في يده ما يتعيش به ويعجز عن

استئجار الكفاية ولو كان سبيانية جرم

وينع من يستغنى الكفاية ولو ملك

خسيرة

فمنه يخلو

وللمندوبة لا يحرم على الهاشمي ولا غيره ولا

تحريم عليهم الواجبة من ولد عبد المطلب

والاولى فيها قبل الاولى يجب دفع

الزكاة الى الامام اذا طلبها ويقبل

قول المالك لو ادعى المالك الاخراج

ولو بادر المالك باخراجها لجزائه

ويجب دفعها الى الامام ابتداء ومع قدره

الى الفقيه للمامون من الامية لانه

ابصر من افعى **الثانية** يجوز ان يخص

بالزكاة احد الاصناف ولو واحد من كل صنف

فصلها

من الثلث والاربعين

وفسّمها على الاصناف افضل فاذا قبضها

الامام او الفقيه برئت ذمّة المالك ولو

تلفت **الثالثة** لو لم يجد مستحق استحب

عزلها والا بصاء بهما **الرابعة** لو مات

العبد للمبتاع بمال الزكاة ولا وارث

له ويرثه ارباب الزكاة وفيه حجة

آخر هذا الجود **الخامسة** اقل ما يعطى

الفقير ما يجب في النصاب للولد وقيل

ما يجب في الثلث والولد الظاهر والحد

لاكثر فغير الصدقة ما البقت غنى

الثامنة بكرة ان تمكك صاحب ما اخرج به
 في الصدقة اخيارا ولا بأس بعوده اليه
 غير ان وشبهه **التابعة** اذا قبض الامام
 والفقير الصدقة دعي لصاحبها استرجاعا
 على الاظهر **الثامنة** في قطع مع غيبة
 اسلام سلك السعاة والمؤلفة وقيل
 في قطع معهم سركم السيل وعلاقا
 لا يقطع **التاسعة** ينبغي ان يعطى
 من كوة الذهب والفضة اهل المسكنة
 ومن كوة النعم اهل التجل والنوصال

لواصل

لواصل بها من يستحق من قبلها **القسم**
الثاني في زكاة الفطر وامر بانها **الزكاة**
اقول فيمن يجب عليه انما يجب على البالغ العقل
 الحر الذي يخرجها عن نفسه وعياله من مسلم
 وكافر وحر وعبد صغير او كبير ولو عال ابدا
 ولغير النية في ادائها وتفسط عن الكفر
 لو اسلم وهذه الشروط تنقضي عند حال المال
 فلو اسلم الكافر او بلغ الصبي او ملك
 الفقير القدر المعتبر قبل الهلاك وجبت
 لزكاة ولو كان بعد لم يجب وكذا لو ولد له

اوفاق المحزون

عليهم
او ملك عبداً وليستحب لو كان ذلك ما بين
المداد و صلوة العيد والتعبد مندوبا
لا لخر لهما عن نفسه وعن عياله وان
قبلها ومع الحاجة يدبر على عياله
ثم تصدق بهم على غيرهم **الثاني**
في حياضها وفيها والضابط خارج
فكان قريبا غاليا كالخيط في الثغر
والتمر الزبيب والارز والاقطوط
للبن و افضل ما يخرج التمر ثم الزبيب
وبليه ما يغلب على قوته بليه وهي من

جميع الاجناس صاع وهو تسعة اجمال
بالعراق ومن اللبن اربع اجمال **الفسر**
قوم بالمدني والتقدير في عرض الوجيب
بل يرجع لا قيمة الشربة **الثالث وقتها**
وتحب بهلال الثوال وينضيق عند صلاة
العيد بحجرتين قد يسميها في شهر رمضان
ولو من اقله ولا يجوز تأخيرها عن الصلوة
الا لعذر او لانتصاب المستحق وطى قبل صلوة
العيد قطرة وبعد ما صدقة قبل في القضاء
وهو لحوطواذ اعزها و اخر التيام العذري

لم يضمن لو تلفت ويضمن لو فسخ مع التمسك
تلفها ولا يجوز التمسك ولو تلفها ضمن ويجوز
وجوده مستحق مع عدمه ولا يضمن ^{لو تلفت} **الرابع** في مقر
فما وهو مصرف زكوة المال ويجوز ان
ينزل للمالك اخراجها وصرفها
للملاح ومنه نصبه افضل ومع
التعذر في فقهاء الامامية ولا
يعطى الفقير اقل من صاع اللان
يجتمع من لا يتبع لهم ولا يستحب
ان يختص بها القرابة نعم الجيران

اخافه بانه
عشر

مع الاستحقاق كتاب الخمس **بموجب**

في غنائم دار الحرب والكنوز ^{سنة} وللعان والغنيمة
وارباح التجارات وارضها التي هي اذا انت
بها من مسلم وفي مال الحرام اذا اختلط
بالحلال ولا يتميز ولا يجزى في الكسب حتى
يبلغ قيمته عشرين دينارا ^{للمسلم} وكذا اعتبر
في العبد على رولية البرنظي ولا في
الغرض حتى يبلغ دينارا ولا في ارج
التجارة رات الا فيما فضل منها عن مؤنة
سنة له ولعائله ولا يعتبر في الباقية مقله

غنيمة خورون بوزن

وينقسم الجنس ستة اقسام على الاشهر ثلاثة
 للام وثلاثة للتيامى والمساكين واغنيا البتل
 ممن ينسب اليه بالطلب بالادب في المنعوق
 من ينسب اليه بالام قولان اشهرهما
 انه لا يستحق اهل يجوز ان يختص به طائفة
 حتى الوحيدة فيه تردد والاصوط بسيطة
 عليهم . ولو شئنا ونا ولا يحمل
 لا غير بله الامع عدم المستحق فيه ويعتبر
 الفقر في التيسيم ولا يعتبر في ابوالمسيل
 ولا يعتبر عدالة في اعتبار الاعمال

تردد واعتباره احوط ويلحق بهذا

مسائل الاولى ما يختص به الامام من الا

نبال وهو ملك من الامم بغیر قائل سلمها
 اهلها او اخلوا والارض للموات التي
 اى غنایم
 اى ارض
 اى غنایم

باد اهلها اولم يكن لها اهل وقرى
 ليجعل ويظن الا ارضه والاجام وما
 اى رخصه
 اى رخصه

يختص به ملوك اهل الحرب من الصوافي
 اى نفيص

والقطايع غير المغصوبة وميراث من
 اى مساكين او ملك

الا وراثته له وفي اختصاصه بالمعادن
 اى نفيص

تردد الشهرة ان الناس فيها شرع

وقيل اذا غفر اقرم بغير اذن متعفينته

وقيل اذا غفر اقرم بغير اذن متعفينته
والرواية مقطوعة **الثانية** النية
لا يجوز التصرف فيما يخصه مع وجود
الاباذنه وفي حال الغيبة لا بأس
بالمناكح والحق الشيخ للساكن والمثاق
به **الثالثة** يصرف الخمس اليه مع وجود
وله ما يفضل عن كفاية الاصابان
من نصيبهم وعليه الاتهام لو عود
ومع غيبته يصرف الى الاصناف الثلاثة
مستحقهم وفي مستحقه عليه السلام

والصواب ان لا يصرف الا في حال حياته
والصواب ان لا يصرف الا في حال حياته
والصواب ان لا يصرف الا في حال حياته

اقوال

ويشترط ان يكون المالك
او من له التصرف
او من له التصرف

اقوال اشبهها بجواز دفعه الى من يحكم
من الجنس عن كفايتهم على وجه التهمة
لا غيره **كتاب الصوم** وهو يستدعي بيان
امور **الاول** الصوم هو الكف عن المفطر
مع النية ويكفي في شهر رمضان نية القربة
وغيره يفتقر الى التقين وفي نذر المعين ترد
وقفها ليلالا ويجوز تحديدها في شهر
رمضان الى الزوال وكن في العشاء ثم
يفوت وقفها وفي وقتها للمندوب بيان

والصواب ان لا يصرف الا في حال حياته
والصواب ان لا يصرف الا في حال حياته

عند انقضاء الشهر
وان لم يبق الا في حال حياته
والصواب ان لا يصرف الا في حال حياته

١ اصحهما ماواة الواجب قبل يجوز قد
 ٢ نية شهر رمضان على الحلال ويجزى فيه
 ٣ نية واحدة ويصام يوم الاثنين من شعبان
 ٤ بنية الذب ولو اتفق من رمضان
 ٥ اجزاء ولو صام بنية الواجب لم يجز
 ٦ وكذا الورق مذنية وللشيخ قول اخر ولو
 اصبح بنية الا فطار فبطل من شهر
 ٧ رمضان جرد مذنية الواجب يجزى
 ٨ ما لم تنزل الشمس لغيره ولو كان بعد

الروا

قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من مؤمن يصوم شهر رمضان بالاول او يبيت الله به
 له سبع خصال اولها ينزع الحرام ثم جسد الشايرة فيقول بسم الله عز وجل والناظر
 يحفظ قد كفر خطيئة اير آدم والرابعة يهون الله عز وجل على سكران للموت والامنة
 اما من الجوع والعطش يوم الجمعة والسادسة يعطى الله بركة من الذر والذرة
 الزوال امسك ولجبا وقضاء الثاني فيما مسك
 عنه الصائم وفيه مقصدان الاول يجب
 الامساك عن شدة اشياء الاكل والشرب
 للمعاد وغيره والى الجوع قبل الاورد برا على الاكل
 وفي افساد الصوم بوطي الغلام ترد و
 حرم والكذا في اللوطى والاستهناك وايضا
 الغبار والغليظ لا يخلو من عذبا والبقاء
 على الجنابة من بعد حتى يطالع الفجر ومعا
 النوم جنبيا والكذب على الله ورسوله والا
 يجهل عليهم السلام والامر بما في المأوقل

بل يجوز لا يصح الفصل غير مفيد
 للمصنف

فيمنعه الله من طاعت غيره ولا يصوم به محله

فيمنعه الله من طاعت غيره ولا يصوم به محله

بكره وفي السجوط ومضغ العلك ترد
اشبه الكراهية وفي حقيقته قولان ^{شبهها}
المحريم بالبيع والذي يطل الصوم
انما يطله عند اختياره ولا يفيد ^{محض}
للأثم ومضغ الطعام للصبى وذوق
الطائر وما يظمه ما لا يتعدى له
لخلق والاستنقاء الرجل في الماء
السواك في الصوم مستحب ولو بالتر
ويكره مباشرة النساء تعقيل
طسا وملاعبة والاكتحال بما فيه

بسوادم

من كبره

صوم

صومك واخرج الأثم للضعف ودخل
الحما الكلاك وشم الأبراحين وبقاء كد
في الزجر والاحتقان بالجأ مد وبالنوب
على الجسد وجلوس المرأة في الماء ^{للقصد الثاني}
وفيه مسأله **الاولى** يجب الكفارة و
القضاء بتجمل الأكل والشرب والجماع قبل
ودبر على الأظهر والأمنع باللاعنة
والللا مستقدا يصل الغبار إلى الخلق ^{وتعدى}
في المكذب على الله والرسول والائمة عليهم
السلام وفي الأرقاس قولان اشبهها انه

الكفارة وفي تعدد البقاء على الجنابة الى الفجر
 وايضا أشهرها الوجوب وكذا الويام
 غيرنا وللفضل حتى طلع الفجر **الثانية**
 الكفارة عتق الرقبة او صيام شهر في
 متتابعين لو طعم استين مسكينا وقيل
 هو مرتبة وفي الرواية يجب على الافطار
 بالحرم كفارة الجمع الثالث للنجاسة
 في شئ من الصيام على شهر رمضان
 والنذر للمعتن وقضاء شهر رمضان
 بعد الزوال والاعتكاف على وجه

في قوله وجوب البقاء على الجنابة الى الفجر
 اي في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في قوله وجوب شهر رمضان
 اي في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في قوله والنذر للمعتن
 اي في كل وقت من وقتها الى وقتها

او على وجه التعيين
الرابعة

الرابعة من اجنبونا مما ويا للفضل حتى
 طلع الفجر والقضاء كفارة ولو انتهت ثمنها
 ثانيا فعليه القضاء ولو انتهت ثمنها
 ثالثة قال المشايخ عليه القضاء والكفارة
الخامسة يجب القضاء دون الكفارة في
 الصوم الواجب للتعين بسبعة اشياء
 فعل المفطر والفجر طالع طاعة بقاء الليل مع
 القدرة على مراعاته وكذا مع الحيض
 والحبر بقاء الليل مع القدرة على طاعة
 والفجر طالع وكذا لو ترك فطر الحبر بالفجر

انفسهم
 بيد شهود

الاخذل
 انعاد

لظنه كذا ^{بده} ويكون صافا وكذا لو
 الخ ^{الخطا} اليد في دخول الليل فافطر وبان كذا
 مع القدرة على المراءات والافطر للظلمة ^{التي}
 للوجهية دخول الليل ولو غلب على ظنه
 دخول الليل لم يقض ونعم الغي ولو ذر
 لم يقض وايضا الى الما على الما ^{المعتمد}
 لا للصلاة وفي ^{المعتمد} القضاء بها
 كذا في قولنا اشبهها انه للقضاء
 وكذا من نظر الى امرأة فامتنى
 السادسة يتكرر الكفاة مع

تغابر

تغابر الايام وهل يتكرر الوطى في اليوم
 الواحد قيل نعم والاشبه لا يتكرر ويحذر
 من افطر لاستحالة امره وثانيا فان عادنا
 لثمة قتل ^{السابعة} من وطى ^{بده} زوجته
 هاتين الزمة كفارتا ^{بده} ويعز ^{بده} دونها
 لو طاء وعنه كان على كل منهما كفارة
 ويعز ^{بده} ان الثالثة من يصح منه ومخير في كل
 الفعل والاسلام وكذا في المرأة مع اعتبار
 المتكلمين الحيض والنقاس فلا يصح
 من الكافر وان وجب عليه ولا من المجنون

والغنى عليه ولو سبقت منه الذببة على الا
 شبه ولا يصح من الحيض والنفساء و
 لو صادف ذلك اول جزء من النهار واخر
 جزء منه ولا يصح من الحيض المميز ومن المنيخ
 مع فعل ما يجب عليها من الاغتسال ولا يصح
 من المنيخ في التذمر للعائين لمشتراط سفر
 وحضر على قول مشهور وفي ثلثة الايام
 الدم المنع وفي بلد المدينة لمن افاض من
 عروق قبل الغروب عاملا ولا يصح
 في واجب غير ذلك على الاظهر الا ان

يكون سفرة اكثر من حضوره او يعزى
 الاقامة عشرة والحي للمميز ^{في بلد} ويؤخذ
 بالواجب لسبع استحبابا مع الطاقه ويلزم به صوم
 عند المبالغ ولا يصح من المريض مع الضرر به
 ويصح لوم ينظر ويوجع في ذلك النفساء
 في اقامته وهي اربعة واجبة وذنب ومكروه
 ومحظور فالواجب ستة شهر رمضان
 والكفارات وهم المنع والندم في معناه
 والاعتكاف على وجه وقضاء الواجب للمعسر
 اما شهر رمضان فالنظر في علامته ^{شوطه}

المجنون أو المغمي عليه لم يجب على أحدهم الصوم إلا
ماله كشجرة كاملة والصحة من طهر ولا مدة ^{قاه}
أو حكمها ولو زال البت قبل الزوال لم يتنذر
أمسك ولجباً ولجزاه ولو كان بعد الزوال
أقبله وقتناول أمسك فلها وعليه القضاء
ولم تلزم من الحيض والنفس ^{قال} شرط
القضاء وهي ثلثة البلوغ وكمال العقل و
الاسلام فلا يقضى ما فاته لصغير
أو جنون أو غيباء أو كفر والمرد
يقضى ما فاته وكذا كل نارك على الإجماع

عاملاً

عاملاً وناسياً ^{أو ماله} فقيه مسائل الأول
للمريض إذا استمر به المرض حتى لا يتمكن
آخر سقط القضاء على الظاهر ^و يصدق عن
المريض لكل يوم مبدد ولو بدأ وكان في مرضه
القضاء ولم يقض ما الحاضر وقضى الأول ولا
كفارة ولو ترك القضاء نهياً وناصاً للحاضر
وقضى الأول وكفر عن كل يوم منه بمدة ^{للتغية}
يقضى عن الليالي الكبر ولا ما تركه من صيام مرض
وغيره مما تمكن من قضاؤه ولم يقضه ولو مات
في مرضه لم يقض عنه وجوباً واستحب ^{وجوب}

القضاء عن المسافر ولومان وفي السفر والاولى
 مراعات التمكن ليحقق الاستقراء ولو كان ثلثين
 قضيا عنه بالحصص ولو تبرع بعضهم مع ويقضي
 عن طاعة ما تركته على فرد **الثالثة** اذا كان
 الاكبر انثى فلا قضاء وقيل يتصدق من الزكاة
 عن كل يوم بمثل لو كان عليه شهران متتابعين
 جاز ان يقضي الولي شهرا ويتصدق عن شهر
الرابعة قاضي رمضان تحريم حتى تروى الشمس
 ثم يلزمه ان يفلو او فطر لغيره طعم عشرة ميثاق
 ولو تبرع صام ثلثة ايام الخالصة من نفس غسل

الجنابة

الجنابة حتى خرج الشهر والمروى قضاء الصلوة
 والصوم ولا يشبه قضاء الصلوة حسب
 واما بقية اقسام الصوم فسيالح في امكانها
 انشا الله وللمندوب من الصوم منه ما لا يخفى
 وقتا فان الصوم حنة من النار ومنه
 ما يخص وقتا وللؤك منه اربعة عشر صوم
 او اخير من الشهر واول اربعة من العشر الثالث في
 واخر خميس من العشر الاخير ويجوز تأخيرها
 مع المشقة من الصيف الى الشتاء ولو تكرر فقد
 من كل يوم بمثل الصوم ايام البيض ويوم الغدير ^{بشهر}

الجنابة قضاء الصوم

محرم

حجته من الحج

بكره من جهاد يوم يارزوم

فصل في ما يقع في الأضحية

باب ما يقع في الأضحية

باب ما يقع في الأضحية

ومولدا النبي عليه السلام ومبعثه ودخول الأرض
 ويوم عرفة لمن يضعفه مع تحقق الحلال وصوم
 عاشور حنثا ويوم للباحلة وكل خيس وكل
 جمعة وأول ذي الحجة وجب كل وشعير
 كله وتسحب الأماك في سبعة موطن
 المسافر إذا قدم ببلده أو بلاد يعزم فيه الصلاة
 بعد الزوال وقبله وقد تناول وكذا المقيم
 إذا برئ وتمسك الحائض والنفساء
 الكافر والصبي والمجنون والمغمى عليه
 إذا التا عذرهم في أثناء الزمان

باب ما يقع في الأضحية
 باب ما يقع في الأضحية

باب ما يقع في الأضحية
 باب ما يقع في الأضحية

ولم يتناولوا ولا يصح صوم الضيف من غير أن
 مضيفة نذرا ولا للموت من غير إذن الزوج ولا
 ولا الولد من غير إذن المولود ولا المملوك من
 غير إذن مولاه ومن صام نذرا ودعى إلى طعام
 فلا فضل الا فطانه للمخيط وصوم العيدين
 وليام التشرع كان بمنى وقيل القابل في شهر الحرام
 يصوم فيها وان دخل فيهما العيد أيام التشرع
 لرواية زرارة والمشهور وعمره المنع وصوم
 آخر شعبان بنية لفرضه نذر للعصية و
 الصوم والوصاب يصران بعمل عاشور
 سخن نكفن بامه

باب ما يقع في الأضحية

للمأمر في الواجب وهو ما لا يلازم المريض
بالفطر لا يفطر مع الظن الضرب ولو تكلفه
لم يجزبه الثانية للسافر يلزمه الإفطار
لوصام علما بوجوبه قضاء ولو كان جاهلا
لم يقض الثالثة الشروط للعتبة في قصره
معتبرة في قصر الصوم ويشترط في قصر الصوم
تبليغ الغنية وقيل الشرط خروجه قبل الزوال
فقل يقصر ولو خرج قبل الغروب وعلى التقديرين
لا يفطر إلا حيث يتوارى عنه جدران البلد
التي يخرج منه ويخفى إذا دنا الرابعة الشيخ
وديب

أذنه عن القيام
والشجيرة أعجز تصدق عن كل يوم بتقيل لا
يجب عليها مع العجز ويتصدق مع الشقة
وذوالعطاء يفطر ويتصدق عن كل يوم بذ
ثم إن برأه قضى والحامل للقرب والمرء ضعه
القلية اللبن لهما الإفطار ويتصدق كل
يوم بمكة وتقضى الخامسة للصوم
النافلة بالشرع فيه ويكره إفطاره قبل
الساخنة كما يشترط فيه التابع إذا
افطر لعذر بنا وإن افطر لا لعذر استأنف
الآيات لأنه موضع من وجب عليه الصوم شهرين

متتابعين فصام شهر او من الشهر شيئا
 ومن صام على شهر بنذر فصام خمسة عشر
 يوما وفي ثلاثة الايام عن عدل المتعمد اذا
 صام يومين وكان الثالث العيد افطر
 اتى الثالث بعد ايام التشريق كان
 بمنى ولا ينبغي ان كان الف صل غير
كتاب الاعتكاف والكلام
 في شرطه واقامه وحكامه اما الشرط فخمسة
 النية والصوم فلا يصح الا في ذلك يصح صومه
 ممن يصح منه والعلة وهو الثلاثة ايام لمكان

وهو كل مسجد جامع وقيل لا يصح الا في اصلك والبقعة
 مكمل المدينة وجامع الكوفة والبصرة والاقامة
 في موضع الاعتكاف فلو خرج ابطلا الا الفرة
 او طلع مثل تشيع جنازة مؤمن او عيادة
 مريض او شهادة ولا يجلس ولا يعيش تحت ظل
 ولا يقبل خان المسجد الا بملكه واما افكاه فهو واجب والمنسوب
 فالواجب ما وجب بنذر وشبهه وهو كل من شرع
 والمنسوب ما اتبع به ولا يجب بالشرع فاذا
 مضى يومك ففي وجوب الثالث قولان للمري
 الله يجب وقيل لو اعتكف ثلاثا فهو بالخيار في الزا

فان اعتكف في يومين آخرين وجب الثالث
 احكامه فمثل الاول يستحب للعتكف ان
 يشترط كالحرم فان شرط جازاه الوجوع ولم
 يجب القضاء ولو لم يشترط ثم مضى يومه
 وجب الاتمام على الرواية ولو عرض عارض
 خرج فاذا اوجب القضاء الثانية
 يحرم على العتكف الاستمتاع بالمتاع
 والبيع والشراء وشتم الطيب وقيل يحرم
 عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت الثالثة
 فيسأل العتكف ما يفصل للصوم وجب الكفا

اللهم احسن
 حيث نصبتني

ما روي

في

بالجماع في مثل كفارة شهر رمضان ليلة كان
 او نهارا ولو كان في رمضان نهارا او
 كفارة ولو كان بغير الجماع مما يوجب الكفا
 في شهر رمضان فان وجبه بالندر العتق ان
 منه الكفارة وان لم يكن معينا او كان تبرعا
 فقد اطلوا الشيء لزوم الكفارة ولو خصا
 ذلك بالثالث كان اليقين بمذنبهما
 كتاب الحج والتكفير في المقدمات
 وللقاصلة للقدمه لا على الحج اسم
 لمحمود للناسك للزاد في المسالك

في المسالك ما روي
 في المسالك ما روي

وهي فرض على المستطيع من الرجال والنساء
ويجب باصل الشرع مرة وجوبا مضيقا وقد
يجب بالنذر وشبهه وبالاستيجار والافناء
ويستحب لفاقد الشرايط كالفقير والمملوك
مع اذن مولاه للقعدة الثانية في شرائط
حجة الاسلام وهي ستة البلوغ والعقل و
الحرية والوارد والرحلة والتمكن من المسير
وبلغ فيه الصحة وامكان الركوب وتخلية
السرب فالجيب على الصبي ولا على المجنون
ويصح الاحرام من الصبي المجنون بالصبي

غير المجنون وكذا يصح بالمجنون ولو حج بهما
لم يحرم بهما عن الفرض ويصح الحج من العبد
مع اذن مولاه ولكن لا بحرية عن الفرض الا
ان يدرك كل من الموفقين معتقا ومن لا رحلة
له ولا زاد لو حج كان غلبا ويعيد لو استطاع
يذلل له الراد والرحلة من مستطاع ولو حج
بعض ^{بجانبه} الحوائج اجزاء ولا يلزم فخل عن الراد
والرحلة يمشون به عياله حتى يرجع ولو
استطاع فنهه كبر او مرض او علة تكفي
وجوب الاستنابة قولان للروى انه يستنب

ولو زال العذر ج ثانيا ولو ما مع العذر ^{جزء}
 النيابة وفي اشتراط الرجوع الى الصنعة وايضا
 قولنا اشبهما ان لا يشترط ولا يشترط في
 المراجعة وجود محرم ويكفي ظن السلامة مع
 الشرايط لو حج ماشيا او في نفقة غيره اجزا
 واج الحج ماشيا افضل اذا لم يضعفه عن
 العبادات فاذا استقر الحج فلهي قضى عنه
 من اصل تركه ولو لم يخلف بسوء الاجرة
 قضى عنه من اقره لا ما كن وقيل من اقره
 مع السعة ومن وجب عليه الحج تطوعا لا ^{للزوجة}

نفا الابا من زوجها ولا يشترط الله في ^{الزوجة}
 وكذا في العدة الرجعية مسائل ^{الاول} اذا
 نذر غير حجة الاسلام لم يتدخلا ولو نذر
 حجا مطلقا خيل بحري ان حج بمينة النذر
 عن حجة الاسلام ولا تجزي حجة الاسلام
 عن النذر وقيل لا تجزي احداهما عن الاخرى
 وهو شبه الثانية اذا نذر ان يحج ماشيا
 وجب ويقوم في موضع العبور فان
 ركب طريقه قضى ماشيا ولما كب بعضا قضى
 ويمشي ركبا وقيل يقضى ماشيا لا ^{للمركب}

في طريقه

بالصفة ٢

ولو عجز قيل يركب ويسوق بكفة وقيل يركب
ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا ترفع
للكفة ان كان معينا اجبته سقط العجز
الثالثة للتحالف اذا لم يخيل بركن لم يعد
اذا استبصر وانما اعادة القول في
النية ويشترط فيه الاسلام والعقل
ولن لا يكون عليه حج واجب فلا يصح
نيابة الكافر ولا نيابة للمسلم عنه ولا
عن مخالفا عن الاكابر ولا نيابة للمجرب
ولا الصبي غير المميز ولا يثبت نيابة النيا

وتعيين

وتعيين للنوب عنه في الواطن ولا ينوب
من وجب عليه الحج ولو لم يجبه عليه جاز ان لم يكن حج
ويصح نيابة للمرأة عن المرأة والرجل ولو لم يكن
بعد الاحرام دخول الحرم اجزاء وبيا في النية
بالنوع للشرط وقيل يجوز ان يعمل في التمتع
ولا يعمل عنه وقيل لا يشترط عليه الحج على
طريق جاز الحج بغيره لا يجوز النية بلا
سنة نيابة التمتع الحاذق ولا يجوز نفسه
بغير المستجر فحسنة التي استوجرها
ولو صدق في الكمال استعبد من الاجرة

بنسبة للتخلف ولا يلزم اجابته او ضمن الحج على
 الاشبه ولا يطاف عن خارج ممكن عن الطريق
 لكن يطاف به ويطاف ممن لا يجمع الوصفين
 ولا جعل به ادنا فاطاف به احتسب لكل منها
 طواف ولو حج عن مدينتين بغير لآلئ
 ويضمن الاجير كفارة جنايته في ماله
 وليتحب ان يذكر للمزبحة في اللولول
 يعيد غاضل الاجرة وان يتم له ولو عوقب
 وان يعيد للحج اذ حجة اذا استبصر ولو
 كانت مخيرة ويكره ان يتزول للمرة ما قبل

المذموم
 ولو

لو اوصى بحجة ولم يعين انصر فنتل الاجرة
 للمثل الثانية لو اوصى ان يحج عنه ولو لم يبين
 فان عرف المثل حجه حتى يستوفي ثلثة
 والا اقتصروا على المرة الثالثة لو اوصى ان يحج
 عنه كل سنة بما لا يقصر فقصر لجمع ما يمكن
 به الاستيعاب ولو كان نصيب اكثر من سنة
 الرابعة لو حصل بيدك مال المبيت عليه حجة
 مستقنة وعلما ان الواحدة تؤدو مجازا ان
 يقطع قد لا يحسن الحج الخمسة من مك وعاجية
 الا سالهم من الاصل والمذمومة من الثلث

واخوه مذمومة اخوهم
 في الاسلام

هذا هو الحج المبرور
الذي لا يقبل له عذر

وفيه وجه آخر للقائمة الثالثة في أنواع الحج وهي
ثلاثة تمتع وقران وافراد للمتع هو الذي يقدم
عمرته امام حجة ناولا بها التمتع ثم يذبح ^{عمرته} ثم
احراما بالحج من مكة وهذا فرض من ليس
من حاضري مكة وحده من يقبل عنهما بمكة
ولا بعد من ميل من كل جانب وقبل اثنا عشر ميلا
فصاعد من كل جانب ولا يجوز لهؤلاء العدول
عن التمتع الى الافراد والمقران لا مع الضرورة
والشرطه اربعة الذبيحة ^{واستمتعوا في اشهر}
الحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل

فوعده

عشرة

عشرة من ذي الحجة وقيل تسعة وحاصل الخلاف ان
انباء الحج في الزمان الذي يعلم انراك للناسك
فيه وما زاد يصح ان يقع فيه بعض افعال الحج
كالطواف والتسبيح والذبح وان ياتي بالعمره و
الحج في عام واحد وان يحرم بالحج له من مكة
وافضلها للمسجد وافضله مقام ابراهيم عليهم
السلام او تحت الميزاب ولو لم يجرم حج التمتع
من غير مكة لم يجز وليست انفسه بها ولو
لني وتعدت العود لص من موضع ولو
بعرفة ولو دخل بمكة بمكة وخشي ضيق
عن مكة

وقيل لا يجزئ أحدهما إلا بالذنية لكن الأولى
 تجلبد التلبية ويجوز للمفرد إذا دخل
 مكة ^{بنيك} العدول ^{للمتعة} إلى ^{للمتعة} المتابعة لكن لا يلزم
 بطلانها وسعيه ولو لم يجلد أحدهما
 بطلت متعته ^{بنيك} ويؤدي إلى جنته على راقبه
 ولا يجوز للعدول للقارن ^{لا الأول} والملك إذا
 بعد ثم حج على ميقات ^{لا الأول} أحرم منه جذا
 وللمجاور بركة إذا راجعها لاسلام
 خرج إلى ميقاته فاحرم عنه ولو تغذر
 فخرج إلى أدنى الحل ولو تغذر أحرم من بركة

ولو أقام سنتين ^{دور} واستنقل فرصته
 إلى الأفراد والقارن ولو كان
 له منزلا بركة اعتبر أغلبهما عليه ولو
 ساءل يا تحير في التمتع وغيره ولا يجب
 على المفرد والقارن هدي ^{للمفرد} وتختص
 الوجوب للتمتع ولا يجوز القارن
 بين الحج والعمرة ولا إدخال أحدهما
 على الآخر ^{تبت} والمقدمة الرابعة في التزائم
 وهي ستة لأهل العراق العتيق
 وأفضله المصالح وأوسطه غرة وأخره
 ذابح ^{تبت} وأهل المدينة ^{تبت} سجد النحر
 وعند الضرورة الحفنة وهي ميقات أهل الشام

دناءة
 دور
 دور

جمع ميقات

اختيارا واليه ينسب ولا اله الا ان يقرب للنكاح
 ميثاق للتمتع بحجة مكة وكل من كان منزله
 اقرب من الميثاق فيقائه منزله وكل من
 حج على طريق فيقائه ميثاق اهلهما ويجرد
 الصلحان من الحج واحكامه للواقيت ^{تتم}
 على مسائل الاولى ^{نحو} لا يحرم قبل الميثاق
 الا للناذر بشرطان يقع في اشهر الحج او
 للعمرة المفردة في رجب من خشية قصبة الشاة
 ولا يجاوز للميثاق الا محرما ويعود اليه ولم
 يحرم منه فان لم يتمكن فلارجح لان كان
 عاملا ومحرم من موضعان كان جاهلا
 او ناميا او لا يريد النكاح ولو دخل مكة

الصليح
لا يصح

خرج للميثاق ومع التعذر من ادنى الحل ومع
 التعذر يحرم من مكة الثالثة لو نسي الحرم
 حتى اكمل مساسكة فلم يرد الله لا قصدا وفيه
 وجه بالقضاء مخرج للمقصد لا في اقل
 الحج وهي الاحرام والوقوف بعرفات والمشي
 والذبح بمنى والطواف النساء ^{من انما لا يصح الغروب} وركعتا
 وفي وجوب الجمار والحلق والتقصير ترد
 شبه الوجوب وليتحب الصلوة امام التوجه
 وصلوة ركعتين وان يقف على باب
 كان ويدعوا ويقرأ فاتحة الكتاب اتما

الشمس
الطلوع
الصبح
من
الغروب
السعي
وركعتا
والطواف

الحج

وعن مجنبه وشماله وآية الكرسي كذا كذا
يلعنوا بكلمات الفرج وبالأدعية لما أثورة
القول في الأحرام والنظر في المقامات
وكيفياتها وحكامها ومقدماته كلها مستحبة
وهي توفير شعر راسه من أول دعا القعدة
إذا اراد التمتع ويتأكد إذا اهل على الحجة و
تطيف جده وقصر لطفان ولا اخذه من
شأبه وإنزاله الشعر عن جده وأبطيه ^{بأ}
لونه ولو كان مطلقا اجزاه مالم ^{يبقى} يمسسه
عشر يوم أو الفل لو اكل ولا يسر ^{في} الجوز
أعاد غسله استحبابا وقيل يجوز تقديم الفصل

على الجوز

على اليقائن لمن خلف عوز الماء أو بعيدا وجده ويجزى
غسل النهار ليومه وكذا غسل الليل ليلة ^{طلب}
نعم ولو لم يحرم بغسل أو بغسل أو بغسل أو ^{أعلاه}
وإن يحرم عقيد في ريضة الظهر أو عقيد
في ريضة ولو لم يتفق فعقيد ^{تحت} ركبت
وأقله ركعتان يقرأ في الأولى الحمد والحمد
وفي الثانية الحمد والحمد ويصل نافلة
للأحرام ولو في وقت الفريضة ^{طلب}
يتصدق وأما الأضحية ^{فتمثل}
على الوجبة ^{في} الذب فالواجب ^{في} الخالية
جاء

وهي ان يقصد القلبه الى الجنس من الحج او غيره

والنوع من القبح وغيره والصفة من

واجبا وغيره وحجة السلام وغيرها

ولو نوى نوعا ونطق بغيره فاعتبر

النية الثاني التلبات الاحرام

للمفرد والتمتع الا بها واما القارن

فله ان يعتقد بها او بالاشعار او

التقليد على الاظهر وصورته التلبك

اللهم لك لبك لا شريك لك لك

وقيل ويضاف الى ذلك ان الحمد

كذلك لا شريك لك وما ذا هستحب لو اعتد

احرامه ولم يلبس بلباسه كفارة ما يفعله

والاخر من يحزن به تحريك ولسانه والاشارة

الثالث لبس ثوبي الاحرام وهما واجبت

والاعتبر ما تصح الصلوة فيهما لرجال وجوز

لبس القباء مع عدمها مقلوبا وفي جواز

لبس الحرير للمرأة ولينان اشهرها اللع

وجوز ان يلبس اكثر من ثوبين وان

يملك ثياب احرامه ولا يطوف بطوف

الا فيهما استحبابا والندب رفع

بيدهم

الصَّوْتُ بِالتَّلْطِيقِ لِلرَّجُلِ إِذَا عَلَتْ رَأْسَهُ

الْبَيْدَاءُ أَنْ تَخُجَّ عَلَى طَرِيقِ الْمَلَكِيَّةِ ^{لِلْمَلَكِيَّةِ} وَأَنْ

كَانَ رَجُلًا أَحَدًا بِحَرَمٍ وَلَوْ أَحْرَمَ

مِنْ مَكَّةَ رَفَعَهَا إِذَا شَرَفَ عَلَى

الْأَبْطَحِ وَتَكَرَّرَهَا إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ

عِنْدَ الزَّوَالِ لِلْحَاجِّ وَلِلْمُعْتَمِرِ بِمَنْعَةٍ

حَتَّى يَشَاهِدَ بَيْتَ مَكَّةَ وَبِالنَّزْدِ

حَتَّى يَدْخُلَ الْحَرَمَ أَنْ كَانَ أَحْرَمَ

مِنْ خَارِجِهِ وَإِذَا يَشَاءُ الْكَلْبَةُ أَنْ

أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ وَقِيلَ بِالْخَيْرِ ^{أَشْبَهَ} وَهُوَ

وَقِيلَ

وَقِيلَ بِمَا يَعْنِي عَلَيْهِ وَالْأَشْرَطُ

أَنْ يَحْسَبَ الْحَرَمَ حَيْثُ حَبَسَهُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ

حُجَّةً فَعَمْرٌ وَأَنْ يَحْرِمَ فِي الشَّيْبِ

الْقَطْنِ وَأَفْضَلُهَا الْبَيْضُ وَأَمَّا

أَحْكَامُ مَغْفِرَةِ الْإِبِلِ الْأُولَى الْمُسْتَمْتَعِ إِذَا طَافَ

وَسَمِعَ تَمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْقَصْرِ نَاسِيًا

مَضَى فِي حَجِّهِ حُجَّةً وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي رَوَاةٍ

عَلَيْهِ دَمٌ وَلَوْ أَحْرَمَ عَامِلًا بَطَلَتْ مَنَعَةُ

عَلَى رَوَاةٍ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَقِيلَ

الثانية اذا احرم الولي بالصبي فعله
ما يلزمه المحرم وجنبه ما يجنب المحرم
وكل ما يعجز عنه نيابة الولي ولو فعل
ما يوجب الكفارة ضمن عنه ولو كان
مميز لحاز الزامه بالصوم عن الهوى
ولو عجز صام الولي عنه الثالثة
لو ان شرط الحرمان ثم حصل للمانع
فقال ولا يقطع هذه التحال بالشرط
بل ما يلقه جوار التحال ^{محرر} للحصر من

عز و

غير تزويج ولا يقطع عنه الحج لو كان واجبا
واما اللوط ^{الزنا} التزويج وهي محرمات ومكروهات ^ت فالحمل
اربعة عشر صيد البر اسكا وكلها ولو صاده ^ت قتل
وطيارة ودلالة واغلاقا وذبها ولو ذبحه كان
مدينه حراما على الحمل والمحرم النسا وطيارا ^ت وقبلا
ولما وتظرا بشرة وعقد اله ويغزو وشهامة
على العند والاستمتاع والطيب وقيل
لا يحرم الا اربعة فليسك والعنبر والزعفران
والعود ^ت واضاف الشيخ في الخلاف الى قود
والعود وليس للخييط للرجال وفي النساء

قوله اصحها الجواز ولا لباس بالغلالة

للمحايص يتقى بها على القوايين ويلبس

الرجل السروال اذا لم يجد اذ اراد ولا

باس بالطيالك فان كان له اذله

فلا يتركه عليه ويلبس ما يستتر به القدم

وكالحفين النعل السندع فان اضطر

جاز وقيل يشق عن القدم والفسوق

وهو الكذب والجدال وهو الخلف

نقل هوام الجسد ويجوز نقله

ولا يبي

ولا لباس بالقاء القرا والحم ويجرم

استعماله وهو فيه طيب ^{دعوى} ولا ^{هوام} لباس

بما ليس بطيب مع الضرورة ويجرم

ازالة الشعر قليلة وكثيرة ولا لباس به مع

الضرورة وتقطيعه الياس للرجل دون

للرزة وفي معناه الارتماس ولو غطاه ثيابا

القاه ولجا وحده والتبسة استحبابا

وتسفر المرأة عن وجهها ويجوز

ان تسدل حماتها الخافضها ويجرم

تظليل المحرم ساكنا ولا لباس به للمرأة

يؤخذ

والرجل نائلا ولو اضطر جازد لوزامل عليه

او امرأة اخضا بالظلال دون حرم قصر

الاطفار وقطع الشجر والحشيش الا ازيلت

في ملكه ويجوز قلع الاخضر وشجر الفواكه

والنخل وفي الاكتماء بالسواد والنظر

فالمراءة وليس للثانم الزينة وليس

للزينة ما لم تقته من الحلو والحلي منه

ولا الضروية وذلك الحرام الا مع الضرورة

فان اشبهها الكراهية ^{بغير} والمكرها

الحرام

الاحرام في غير البياض ويدأكد في السواك وفي

الثياب الوسخة وفي ^{الميل} للعلية والحنا للزينة

والنقاب للمرأة ودخول الحمام وتلبسة

للنساء واستعمال الرياحين والابان

حج الجبل والسواك ما لم يدع مسك

الاولى لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا حرمها

لما للدين ومن يكره كالخطاب والحشاش

ولو خرج بعد احرامه ثم عاد في حرمه ^{فحرم}

اجزاء وان عاد في غيره احرم ثانيا ^{لثانيا}

احول للمرأة كاحرام الرجال ^{لها} استثنى

ولا يمنعها الحيض من الحرام لكن لا يقبل
أه ولو تركته فلنا أنه لا يجوز رجعت إلى
للبيات وأحرمت منه ولو دخلت مكة
فإن تعدد الحرام من أدنى الحلال
ولو تعدد من موضعها أحرمت القو
في الوقوف بعرفات والتطريف للمقدمة
والكيفية والواجب أما الملقمة فتشمل
منذ بدأت خمس الخروج إلى متى بعد
صلوة الظهر من يوم التروية لئلا
يضعف عن الحامد الإمام يتقدم

نحو

ليصل الظهر عنى والبيت بها حتى يطالع
الفجر ولا يجوز راد به محتر حتى تطلع الشمس
ويكره الخروج قبل الفجر إلا المضطر كما
حالف والمريض وليستح للامام الحاقة
بها حتى تطلع الشمس التمام عند
نزلها وعند الخروج منها من
وأما الكيفية فالواجب منه الدنية
والكون جهالة العرب ولو لم يتمكن

من الوقوف نهار الجزاء الوقوف

لثلا ولو قبل الفجر ولو افاض قبل المغرب

عامدا عالما بالتحريم لم يطل حجة

فعبيرة بيده ولو عجز صام ثمانية

عشر يوما ولا شيء عليه لو كان

جاهلا او ناسيا او غرة وثوية وذو

الحج ان وعزته والاراك

حذرة لا يجرى الوقوف بها ولا يذبح

وقوف

ان يضرب بخباءة بمقربة وان يقف في السفح

مع مسكة الحبل في السهل وان يجمع حمله

وليست الخلال به وينفقه والاعاءق اما

ويكون الوقوف في اعلى الحبل وقاعد

او راكبا واما الكواحق فبسيال الكوا

الوقوف كن فان تركه عامدا يطل حجة

ولو كان ناسيا قلده ليل ولا الفجر

ولو فات لحب تراه بالمشعر النبيلة

قالوا اجبات
 وفي الكيفية واجبات ومنهيات ^{فانما}
 النية والوقوف به وحدة ما بين ^{الامرين}
 الى ^{موضع} الخواص ^{فكلمة} محتر وعجز لا
 رتقاء الى الجبل مع الزحام ويكره
 للمعدة ووقف الوقوف ما بين
 طلوع الفجر الى طلوع الشمس والمضطر
 الى الزوال ولو قاض قبل الفجر حاملا
 عالما بجبره بشاة ولم يطل حجة
 ان كل وقوفات ويجوز
 الاقامة ليلا للمرة والثاني والثالثة

في الوقوف
 في النية
 في الكيفية

صلوة

صلوة الغداة قبل الوقوف والدعاء
 وان يطأ الصبورة المشرفة عليه وقيل
 يستحب الصعود على فزح ^{يذكر الله}
 عليه ويستحب لمن عد الايام الاقامة
 قبل طلوع الشمس ولا يجاوز تحت احتي
 يطلع والهرولة في الوادي داعيا بابا
 للمرسوم ولو كشي الهرولة رجع فتد اكها
 والامام ^{او للقول} ينأخر جمع حتى طلع الشمس
 واما اللوح ثلثة الاول الوقوف
 بالمحرم ^{فكلمة} طرفة عين لم يقف به ليلا

وادي محرم

في ليلة الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٥
 في مكة المكرمة
 في دار الحديث
 في دار الحديث
 في دار الحديث

لا يذبح خمسة عشر ذكرا وان تبي خلت
 والادعاء مع كل حصة وليستقبل حين العبة
 وليستقبل القبلة وفي غير حال استقبال
 والقبلة واما الادعاء ففيه طواف الا
 في الحلق وهو واجب على المتنع خاصه
 مفتوحا ومتغلا ولو كان ملكا ولا
 يجب على غيره المتنع ولو فتح للملوك
 كان لمولاه الزامه بالصوم ^{اي على المغير في القاموس} ولو
 يهدي عنه ولو ادرك احد الموقوفين
 معقالاته الطهور والقدره و

الصوم

والصوم مع التعذر لا يشرط الذية في الذبح
 ويجوز ان يتولاه بنفسه وبغيره ويجزى عنه ^{الله}
 ولا يجزى الولد الا عن واحد ^{او هو الوط} في الواجب
 وقيل يجزى عن سبعة وعن سبعين عند الضرورة
 لا عمل الخوان الولد ولا باس به في الذبح ولا
 مباح شباب التعل في الهدى ولو ضل فذبح غير
 ما يجزى عنه ولا يخرج شيئا من لحم الهدى
 من منى ويجب صومه في وجهه ويذبح يوم
 النحر وجوبا مقدما على الحلو ولو قدم الحلق
 اجزى ولو كان عاملا وكذا الزوج في بقية

في الحجة الثاني في صفته ويشترط ان يكون من

النعمة ثانيا غير مهزول ويجزى من الضمان

خاصة الجذع لسنة وان يكون تاما فلا يجزى

العلاء ولا العرجا ولا العصباء ولا ما

نقص منها شيء كالنقصي ويجزى المتفرقة

الاذن وان لا يكون مهزلة مجيشلا

يكون على كثرها شحم لكن لو اشتراها

على انها سائمة فبنت مهزولة لا جزاة

والتي من الابل ما حصل في التماسه من

البقر المعن ما دخل في الثانية وليست

الجميع من الضمان ما كان
سبعة اشهر ودخل في الثانية

ان يكون

ان يكون سائمة في سواد وعشي
في سواد وتبركة في مثله اعلى لها ظل عشي
وقيل ان يكون هذا الموضع سوادا وان

يكون فاعرف به ان انا من الابل او البقر

ذكر ان انا من الضان والمهزول اني الابل

قائمة من بوطه بين الخف والركبة

ويطعن بها من الجانب الايمن وان يتوكله

بنفسه ولا يجعل يد مع يد الذايح ولا

قائمة اثلثا ياكل ثلثه ويهدى ثلثه

ويطعم القانع والمعتر ثلثه وقيل يجب لكل

لا يحج

في باب

ضم

اقل الاثرين من وصوله الى اهل الله ومضى شمس

دون التبعية ومن وجب عليه يلزمه في كفاية

المملوك ومات اخيه من اصل تركته الرابع

الممارة بقوله العروة واذا عايناه فتناء

العبدة بالخروج والرجوع
فيما لم يملكه ولا المولى من وضعه

كانت حكمة ائمة البيت النبوي

فتح اوله ذبيحة واعلمه ولو اصابه كسر كان يبعده
 والصلقة بتمنه او اقام ببلده ولا يتعين
 الصلقة الا بالندوان اشعره وقلة
 ولو ضل فذبح عن صاحبه اجزاء
 ولو ضل فاقام ببلده ثم وجبه فان
 ذبح الاخيل استحب ذبح الاول
 ويجوز ان يكون بشرب لبنه ما لم يضر به
 وبولده ولا يعطى الجزار من اللحم
 الواجب الكفارة والندوان
 باخذ الفاذر من جلودها ولا يكل

مها

منها فان اختلف منه ومن فله ذبيحة فان
 عين موضع النحر والاخرها بملك الخمر
 للاضحية وهي مستحبة ووقتها بمنى يوم النحر
 وثلاثة بعلد وفي الامصار يوم النحر ورواها
 بعلد ويكون ان يخرج من اضحية شيئا
 عن يمينه ولا بأس بالسنام وما يضيعة غير
 ويجزى صلح للتمتع من الاضحية والجمع
 افضل ومن لم يجد الاضحية تصدق

بتمنها ولو اختلفت فانها جمل
 والثالث والثالث وتصدق بثلثها

من الاضحية فله ذبيحة
 او فله ذبيحة
 او فله ذبيحة
 او فله ذبيحة
 او فله ذبيحة

وبكره التضيعة بما يرضيه واخذ منه من
جلاوتها واعطاهما الجبرار واما الخلق فالحق
مخبر عنه وبين التقصير والركون ضرورة او
ملائكة على الاظهر والخلق افضل والتقصير
والجبر لا يجوز ^{والخلق} اللطيف
متعين على اللزوم ويجزى الجبر ولو قلنا الخلق
والخلق ليس ولو دخل فلهما قبله اعاد للخلق او
او التقصير ولو نفذ رمل او قصر حيث
كان وجوبا وبعث بشعر الامني لين
بها استحبابا ومن ليس على رايه شعر
يجزبه امرار اللوسى عليه والبداهة يرى

چلو عاقد کز بر / میماند از برای دفع شمشیر
میگویم که اگر
علیها

للجنة العقبة ثم بالفتح ثم بالخلق واجب
فلو خالف ^{الفتح} لم يعد ولا يزور البيت
٢ الطواف للرجل ^{الفتح} لا عبد الخلق أو التقير ولو طاف
قبل ذلك عاملا لم يزد من ثأه ولو كان
ناسيا لم يزد من شئ وأعاد طوافه ويحل من
كل شيء عند فراغ مناسكه بمنى على الطيب
ولنساء والصيقات طواف الحج ^{الطيب} حله
فاذا طاف طواف النساء ^{الفتح} حللن ^{الفتح} لو كن
المحيط حتى يطوفن الحج والطيب حتى يطوفن
طواف النساء ثم يحضرن مكة للطواف

والسعي ليومها أو آمن العبد ونكاد
في جانب الموضع ولو اضرام ^{من} وموضع
للقادح وللغرد ^{للمسافر} وللملحجة على
مكة لهية وليتحب له إذا حبل
مكة الغنم وتعالج ^{للمسافر} لا الطمار واخذ
المسارب والرياء عند باب المسجد
الرفوف الطواف والنظر في مقدمته
وكيفيته وحكامه ^{للمسافر} أما المقدمة فيشترط
فيه تعدد الطواف لآلة النجاسة
عن الشرب واللبس والحسنات ^{للمسافر}

بإيمانه
والتحليل

ويستحب مضغ الذخيرة قبل دخول مكة ودخولها
من أطرافها ^{بإيمانه} فإيا على سكينه وبقائه مغتسل
من ^{بإيمانه} بئر زمزم أو فح ^{بإيمانه} ولو تغذر اغتسل
بعد الدخول والدخول من باب بني شيبه
واللعا عند ^{أو عند باب} وأما الكيفية فواجبها الذية
والهداه بالبحر والختم به والطواف على البيت
وادخال الحجر في الطواف وان يطوف سبعا
ويكون بيني لل مقام البيت ^{بإيمانه} وطاف على كفتي
في المقام وان منعه زحاما على حباله عقب خالته ^{بإيمانه}
ويطعم النافلة حيث شاء من المسجد وله

نسما رجع فاقى جهنم فيه ولو شق صلواتها حيث
الصلوات

ذكر ولو مات قضي عنه الولي ^{بطل} والقرآن ^{القرآن} ولو ذاب
في الفريضة على الاظهر ثم ويكفي في التافه ولو ذاب

الصلوات طوافين بلون
الصلوات

سهوا اكل اسبوعين وصل ركعتين الواجب منهما
استحبنا

قبل التبع وركعتي الزيادة بعدة ويعيد من طواف

في ثوبه نجس مع العلم ولا يعيد ولو لم

يعلم ولو علم في اثناء الطواف اذا لم يأت

وفصل ركعته في كل وقت ما لم يتفقوا في

ولو فقم من طوافه وقد عباوا النصفان

ولو رجع الالهة استتاب ولو كان دون

خلا

فكذلك استأنف وكذا من قطع الطواف فحدث اوله

ولو قطع فله صلاته فريضة حاضرة صلى ثم انتم

طوافه ولو كان دون الاربعة وكذا لو تكرر ولو دخل

في السعي فذكر انه لم يطفا استأنف الطواف ثم

استأنف السعي ولو ذكر انه طاف ولم يتم قطع السعي

وانما الطواف ثم انما السعي ومنه وبها الوقوف

عند الحجر والدعاء واستلامه وتقبيل راسه

لم يقبلوا من ابيه بيده ولو كانت مغطاة

فموضع القطع ولو لم يكن له يد اشار برأسه

وان يقصد في مشية وذكر الله سجد في

اعاشي في حال الطواف

بشيء مستويا للشرعة والادب

طوافه ويلتزم للتجارة وهو مجزأ بالبنيان
 التزامهم في تركه
 من رواة الكعبة ويبسط يديه وحده على
 حائطه ويصق بطنه به ويذكر خنوبه
 ولو جاوز للتجارة رجع والتزم فكذلك سلم
 الاكل والاكلها كالحجر واليها في
 ويتطوع بثلاثمائة وستين طوافاً في
 لم يتمكن جعل العدة اشولها ويقتره كمن
 الطواف بالحمد والحمد في الاولى والحمد للحمد
 في الثانية ويكره الكلام فيه بغير الدعاء
 والقرأة واما احكام ثمانية الاول

الطواف

الطواف ركناً فلو تركه عامداً بطل حجته
 ولو كان ناسياً الى بيده ولو نذر العود
 استأنف فيه وفي رواية ان كان على
 حماله احماء عليه بدنة الثا في
 من تركه في عده بعد الانصراف فلا حاجة
 ولو كان اثنتا عشرة وكان بين السبعة وما
 واد قطع ولا اعاده عليه ولو كان في القصة
 اعاد في الفريضة وبني عليه على الاقل في الثالثة
 ولو عباد في الحج في الثامن وذكر قبل الركن
 قطع ولم يعد الثالث لو ذكر انه لم يطهر

رواه عن كماله وعلية بدنة رواية
 عن ابن جعفر عن ابي الحسن
 عليه السلام في الزيادة في
 وتجب هذه البدنة على الحائض
 تكراراً بالنسبة للثنية الشبهة على

الموع

طواف الفريضة وضلوكته ولا يعيد طواف
النكح ولا يعيد ضلوكته استجابا ولو نسي
طواف الزيارة حتى رجع إلى أهله وروا
قع عادوا حتى به وضع التعذر ^{أي عفا} يستحب
فيه في الكفاية تركه الشبهة أنها
لا تجب إلا مع الذكر ولو نسي طواف
النساء استأنف ولو مات قطع
الولي الرابع من طوافه لا فضل له
تجيل السعي ولا يجوز تأخيرها
عنه الخامس لا يجوز للمتمتع

تقديم

تقديم طواف حجة وسعية على الوقوف وقفا
لأنه أسهل للأمة ثم طواف الخيضر أو من يرضى أو حرم
وفي صواب تقديم طواف النساء مع الضروة
مراتين أشهرها الجواز ويجوز للفان وللزور
تقديم الطواف اختيارا ولا يجوز تقديم طواف
النساء للمتمتع ولا غيبه ويجوز مع الضروة
والخوف من الحيض والبقية على السعي ولو
قلعه عليه ساهيا لم يعد السادس قيل
لا يجوز الطواف وعليه بر طاعة والكراهية
أشبه ما لم يكن المستحب ^{أي طاعة} كل حرم

يلزمه ملوفا النساء والكلان او امرأة او صبيا او حنثا
للأحق العرة للتمتع بها الثامن من نذر ان يطوف
على أربع قبل يجب عليه طوافان درهم في كل مرة
فذلك وقيل لا يعتد الله لا يعتد بصوت النذر
القول في السعي والنظر في مقدمته وكيفية وطائفة
أما المقدمة فتدورات عشرة الطائفة واستلام
الحجر والشرب من زمزم والاحتساب من الدول للقتل
للحجر والخروج للسعي من باب الصفا والصود على
الصفا واستقبال ركن الحجر والتكبير والتهايل
سبعا والدعاء بالمائة وأما الكيفية ففيها

الوجه

الواجب والتدبير الواجب أربعة طائفة والنية والنية
بالصفا والختم بالمروة والسعي سبعا فبذلك
شوطا وعوده آخر والتدبير أربعة للسعي
في طرفة عين والاسراع ما بين الطائفتين
زقاق الطائفتين ولو نسي الصود له رجع
الفقير ويؤذركم والدعاء وان يسعي
ما شيا ويجوز الجلبوس في خاله للرحلة
وأما الأحكام فاربعة الأول السعي ركن
يطلب الحج بتركه عدا ولا يطلب سحره أو يتركه
فان فعلا استتاب فيه السعي يطلب السعي

بالزيادة عمدا ولا يطل بها لزيادة سهوا
ومن يتيقن عددا مشوطا وسكت فيما بداوبد
فان كان في المفرد على الصفا احد ولو كان
على الروة لم يعد وبالعكس لو كان سعيه
زوجا ولو لم يحصل العدة احد ولو يتيقن
المنقصة التي بها الثالث لو قطع سعيه
لصلاة او لحاجة او لتدارك ذكر في الطرف
او غير ذلك اتم ولو كان مشوطا الرابع
لوطن اتمام سعيه فاحل وواقع اهله
او قلته اظفاره ثم ذكر انه مشوطا

اتم في بعض الرواية يلزم دعترة القول
في احكام متى بعد العود فحبس البيت بمبنى
ليلة الحادي عشر والثاني عشر ولو سافر بها
كان عليه شاتا الا ان يبني بمكة متشظلا
بالعبادة ولو كان ممن يجب عليه البيت بمكة
من الليل الثالث لزمه ثلاث شاة و
وحد البيت ان يكون بها ليل حتى تجاوز نصف
الليل وقيل لا يدخل مكة حتى يطلع الفجر ويروي
ابن حبان في الحيام التي يقع فيها كل من يسع
حصيات مرنبا يبدء بالاول ثم بالوسطى

ثم جرة العقبة ولو نكس اعادة على الوسطى وجره
 العقبة بحبل الترتيب ^{أي تقدر} باربع جمرات ووقت
 الرمي ^{من طلوع الشمس} طلوع الشمس لغروبها ولو نسي
 روي يوم قضاها من الغد رتبها ^{أي رتب} كرتب
 ان يكون ملائمة غدوة وما اليوم بعد
 الذوال ولا يجوز الرمي ليل الا لعذر كالخا ^{أي ان يترك}
 والدرجات والعبد ويرمي عن المعذور كما
 للمريض ولو نسي جرة وجعل موضعها في
 على كل جرة حصاة ويستحب الوقوف عند
 كل جرة رويدا عن ^{أي} مستقل القبلة ^{أي} بقدر

دعوا

داعيا لجره العقبة فانه يستلزم القبلة ويترتب
 من بينهما ولا يقف ولو نسي الرمي حتى دخل
 مكة رجع ونادى ركضوا فخرج فلا حرج ولو خرج في القاء ^{بل}
 استحباب المقضا ولو استأنف بجاز ^{أي بالركعة}
 يحب الإقامة بمعنى ايام التشرية ويجوز
 التفرق لاول وهو الثالث عشر من ذي الحجة
 لمن انتهى الصيد والنساء ^{أي تفراد} وانما في الثالث
 وهو الثالث ^{أي} الثالث عشر ولو لم يتوقف ^{أي} على ليلة ^{أي} الفرم
 الاخير وكذا الوغيب الشمس ليلة الثالث عشر ومن
 تفرق الاول لا تفرق الا بعد الزوال وفي الاخير يجوز

قبله ويتجنب الامام ان يخاطب ويعلمهم ذلك
 والتكبير عنى مسح وقيل يجب من قضا
 منامكه فله الخيرة في العود الى مكة والا
 فضل العود لوداع البيت ودخول الكعبة
 خصوصا للضرورة ومع عوده يجب
 الصلوة في زوال الكعبة وعلى الترحامه الحرم
 والطواف بالبيت واستلام الاركان والمستحبات
 والشراب من زمزم والخروج من باب الحناين
 والدعاء والتجود مستقبل القبلة والدعاء
 والصلوة بتمر شترية بدرهية ومن لم يجد

يام

الحج

التخصيب والتزود بالمقربس على طريق مكة
 وصلاة ركعتين به والغرم على العود
 ومن للمكروهات المجاوزة بمكة والحج على
 المابل لجلالة ومنع دور مكة من السكنى
 وان يرفع بناء وفوق الكعبة والطواف للمجاورة
 بمكة افضل من الصلوة والمقيم بالعكس
 اللولحق اول من احدث والتجاء الحرم
 لم يقم عليه حد الجنائية ولا تعزير وصيف
 عليه في الطعام والمشراب يخرج من الحرم ولو
 احدث في الحرم قوبل بما يقتضيه جنائيه

الحرم

الثالث لمترك الحاج زيارة النبي صلى الله عليه وآله
 أجبروا على ذلك وإن كانت ندبا لآفة جفاء
 الثالث للمدينة حرم ^{من عاين} وحده ^{من عاين}
 من عاين لا يعقد شجرة ولا باس
 بصدقه ^{لما صيد} من الحرثي الرابع كسب
 الفسل لخوا لهما وزيارة النبي ص استحبابا
 مؤكدا وزيارة فاطمة عليها السلام
 من الرخصة والائمة عليهم السلام
 بالبيع والصلوة ^{في القبر} والمنبر ^{وهو روضة}
 وإن يصا بها الأربعاء ويومان بعد
 جمادى الثانية

يام

في المحرم

وجه

الحاجة وإن يصلي ليلة الاربعاء عند أسطوانة
 أبي بابة وليلة الخميس عند الأسطوانة ^{سبعة}
 التي يلي المقام الرسول علم والصلوة
 في المساجد وأديك قبور الشهداء خصوصا
 قبر جعفر ^{عليه السلام} المقصود الثالث في العمرة وهي راحة
 في العمرة مرة على كل مكلف بالترديد للمعبرة
 في الحج وقد يجب بالنذر ونشبهه ولا
 يتجأر والافاق والفوات وبلغوا مكة
 عدا من ينكر ركعتي ^{في} والمطهر ^{بعض}
 وأما المقاصد النية والحرام والطواف
 وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه

والتقصير أو الحلق ويصح في جميع أيام السنة ونظرا
موجب ومن أحرم بها في أشهر الحج ودخل مكة
جازان ينوي بها التمتع ويلزمه الدم ويقع
الأنباء إذا كان بين العزمين شهرا قبل
عشرة أيام وقيل لا يكون في السنة إلا
عمرة واحدة ولم يقد علم الهدي
بينها حداً ولم يمنع بها تجزئ عن الفرفة
ويلزم من لبس من حاضري المسجد الحرام
ولا تنقض إلا في أشهر الحج وينبغي فيها
التقصير ولو خلق قبله لزمه ثاة وليس
فيها لحواف النساء وإذا دخل مكة متمتعاً

كوله

كثرة له الخرج لأدائه مرتبط بالحج ولو خرج
وعاد في شهره فلا حرج وكذا الواحد بالحج وحج
بعث إذا أرفق الوقوف عند عرفات ولو خرج
لا كذا لك وعاد في غير شهر جدد عمرة وجوبا
ويتمتع بالآخرة دون الأولى للفصل المشا
والأول حق وهي ثلاثة أول في الإحصاء ^{الصد}
للصلاة من منعه العتق فإذا أتى بالحق
فقد به نحره عليه وأحل من كل شيء آخرته
وينبغي الصلح عدم التمكن من الوصول إلى
مكة أو للموقوفين بحسب لا طريق غير موضع الصلاة

اوان كان كذا لا تنقذ ولا تقطع الحج الوجوب مع
 الصيد وتسقط المذنب وفي وجوب الهدي
 على المصدود قولان اشبههما الوجوب فلا
 يقع التحلل الا بالهدي ونية التحلل وهل
 يقط الهدي لو شرط حله حديث فيه قولان
 ظهورهما انه لا يقط خيسته وفائده الا
 بشرط جواز التحلل من غير توقع وفي
 اجزاء هدي الشياقع هدي التحلل قولان
 اشبههما انه يجوز والجيش في المعتمر
 اذا اصابه ملكة كالجيش في الحاج والمحصر

هو الذي يمنع للرض فهو بيعت هدية لو لم
 يكن ساق ولو ساق اقتصر على هدي الشيا
 ولا يحل حتى يبلغ محله وهو منى ان كان
 حلياً ومكة ان كان معتمراً فهناك يفقر
 ويحل الا لمن النساء حتى يخرج في القابل
 ان كان ولجياً او يطاف عنه النساء
 ان كان ندباً وبيان ان الحج هدي
 لم يذبح لم يطل تحلله الحج ويذبح
 في القابل وهل يحل عسك مما يمسك عنه
 الحرم الوجه لا ولو احصر فبعث ثم زال
 العارض لا التحقق فان ادرك احد التبعين
 صح حجه فان فاته تحلل بمرة
 ويقضي الحج ان كان ولجياً والا فلا
 والمعتمر يقضي عمرته عند
 زوال المنع وقيل في الشهر

في القابل
 فاشبه به

التلاخل وقيل لواحصر
 القارن حج في
 القابل قاربنا
 وهو على الافضل
 الا ان يكون
 القران مصبنا
 بوجه روى استحبابا
 بعث هديك للمواعدة
 لاشعاره وتقليده

والجنت

واجتناب ما يجتنب المحرم وقت المواعدة حتى يبلغ
 محله ولا يلحقه كمن يكفر لو اني ما بكسر له الحرف استجابا
الثاني في الصيد وهو الحيوان المحلل للمتع ولا
 صيد البحر ومائتيه وبيع فيه ولا الذئب الجعبي
 ولا يامر قبيل الحية والعرب والفارة وريح القار
 والحياة ولا الفارة في قتل الشباع وروى في
 كبره اذا لم يردده وفيها ضعف ولا كفارة في قتل
 الزبور خطاء وفي قتله عدا صدمه بئس من
 فعلم ويجوز شراء القناري والديا في حر
 من سلكه لا يجزى وانما يجزى على المحرم صيد
 ويعتقم فتمين **الاول** ما البخارة بدل على المحرم
 وهو خسة **الاول** النعامة وفي قتلها بدنة فان
 لم يجد فضل بين البدنة على البر فاطعم كل مسكين
 ولا بد منه ما زاد على ميتين فلا ما زاد على ميتها
 فان عجز صام من كل بدنة ومائة فان عجز صام ثمانية
 عشرين **الثاني** في الحرث فان احبته فان لم يجد

الجنت في
منه

جاء في

بئس من

لشئ مسكين

الفض

الجنت في
 الجنت في
 الجنت في

مكينا كل مسكين مدين ولو كانت قيمة البقرة اقل
 افقر على قيمتها وان لم يجد صام عن كل مسكين ثوبا
 فان عجز صام ثلثة ايام وكذا الحكم في جوارح الخمر على
 الاشر **الثاني** الطبق فيه شاة فان لم يجد فغنم
 الشاة على البر واظم عشر كل مسكين مدين ولو صمت
 قيمتها افقر عليها فان لم يجد صام عن كل مسكين ثوبا
 فان عجز صام ثلثة ايام والابدال في الاضلاع ثلثة
 على الخنير وقيل على الفخير ليرتد وهو الاظهر في
 الثغالب والادب شاة وقيل البدل فيها كما
الرابع في بعض النعام اذ يحرك الفخ فكل بيضة
 بكرة وان لم يحرك ارسل فحولة الابل في اناث
 بعد البيض فابح كان هديا للبيت وان عجز عن
 كل بيضة شاة ولو عجز فاطعام عشرة مساكين فان
 صام ثلثة ايام **الخامس** في بعض العظيمة والقيم
 اذ يحرك الفخ من صغار النعم وفي رواية من
 البيضة غناض من النعم وان لم يحرك ارسل فحولة

مسكين

قام
قسط

فحولة
المنز
ليخرج

الاصحاب عدا
 كذا قالوا
 التولين
 الخافض
 ما يكون
 حامل
 وهو
 النعم

النعم في اناث بعد البيض فابح كان هديا ولو عجز
 فيه ما في بعض النعام **الثاني** ما لا بد له للنفدية
 وهو خمس الحمار وهو كل ما يربى ويبيع ويباع
 وقيل كل مطوق ويلزم المحرم في قتل الواحد **الثالث**
 وفي فريضة حمل وفي بيضها درهم وعلى الحمل فيها درهم
 وفي فريضة نصف درهم وفي بيضها ربع درهم ولو كان
 محرما في الحرم اجمع عليه الاخران ويسوي فيه
 الاهلي وحمار الحرم غير ان حمار الحرم يشري
 بثمنه علفا لحماره وفي القطاات حمل ولا يطم رخي
 النحر وكذا في الدجاج وشبهها وفي رواية وفي
 الصب حدي وكذا في السيف والبرقع وفي الصفر
 مدين طعام وكذا في العترة والصفحة وفي الجراد
 كف من طعام وكذا في القليلة يلبسها عن حبيد
 وكذا ميت في قتل النطاة ولو كان الجراد كثيرا فدم
 شاة ولو لم يكن القرد منه فلا امر ولا كفارة
 الضان اما مبسقة واما مساك واما اتب

الذئب يذود
كذلك

المعوية
دفع طول

اما المباشرة فمن قتل صيدا ضمنه ولو اكله او شرب
 منه لزومه فداء اخر وكذا لو اكل ما ذبح في الحرم ولو نجسه
 الحرم ولو اصابه بدمه او بغيره فلا مذبة ولو جرحه
 او كسر رجله او عينه فمؤا^ة من ذبح في الحرم فدية
 حاله فداء كامل قبل ذلك ولو لم يعلم ان فيه املا
 وقيل في كسر يد الغزال نصف قيمته وفي يدية كمال القيمة
 وكذا في رجله وفي يديه نصف قيمته وفي كل واحد
 ربع وفي المستد صنف ولو امسك جماعة في وقت
 لزوم كل واحد فداء ولو ضرب طيرا على الارض قتله
 لزومه ثلثه قيمه وقال الشيخ دمر وقتان ولو شرب
 لبن طيبة لزومه دمر وقيمة اللبن واما الامساك
 فاذا احرم ومعه صيد زال عنه ملكه وجب
 ارساله ولو تكلف قبل ارسال ضمنه ولو كان الصيد
 ما يشاء عنه يخرج من ملكه ولو امسكه محرر في الحرم
 وذبحه مثله لزومه كراهة من فداء ولو كان محررا
 عتقه ضمنه الحرم وما يصيد الحرم في الحرم الجحور

قلت

اما الاول

الحرم

على الحرم واما التبيت فاذا افلق على حمار وفرج
 وسحق من بالاعلاء والحمامة شاة والفرخ نجل
 والبضة بدسم ولو افلق قبل احرامه ضمن الحمامة
 بدسم والفرخ بنصف والبضة ربع ومطرط الشيخ
 مع الاهل في الهلاك وقيل اذا افترج حمار الحرم
 تعد من كل طير شاة ولو هاد في الجمع شاة ولو حي
 اثنان فامساك احدهما ضمن كل واحد فداء ولو اوقد
 جماعة نارا فاحترق فيها حمامة او شبهها لم
 فداء ولو قصدوا ذلك ليؤمر كل واحد فداء ولو
 على صيدا او غري كلبه قتل ضمن واما الحكم الصيد
 ما يلزم الحرم في الحرم والحمل في الحرم ما يملكه
 النامية يضمن الصيد بقتله عدا ومنه حمله
 واذا اتكده خطاء ضمن ولو كره عدا ففيه نية
 في الشاة روايان ائمه ما انه لا ضمن
 لو اشتري محلا من غلام الحرم فاكله الحرم غير كل سنة
 شاة ومن الحرم من كل بضة هذا **الرابعة** ملك

يجتمعان على الحرم الجحور

الحرم صيدا على ملك مالك ما ليس معه **الخامس** اذا اضطر الى اكل
صيد وميته فيه روايتان ائتمرها باكل الصيد
وفيقه وقيل ان لم يكن الفداء اكل الميت **ان**
لو كان الصيد مملوكا فهداه للمالك ولو لم يكن مملوكا
به وحمام الحرم لا يترى بغيره علف لحمامه **السادس**
ما يلزم الحرم بذيجه او حفره يعني ان كان حائطا ولو كان
معمرا فلكة **الثامن** من اجاب صيدا فداءه متا
فان لم يجد اللحم عشرة ساكين فان عجزه صام ثلثه
اما في الحج **فصل في صيد الحرم** وهو يبيح
بصيد من قتل فيه صيدا منه ولو كان محلا وحمل
وهو يحرّم الحرم الا شتر الكراهية ولو اصابه
الحرم ومات اضر على شتر الوادي ويمكن الصيد
البريد والحرم ويحتمل الصدقة بشيء ولو كسوفه
او صبيء عينه والصيد المربط في الحل يحرم اخراجه
ولو دخل الحرم ويغني الحل كورد الصيد من الحرم فقتله
في الحل تكذا لو رماه في الحل فقتله في الحرم ولو كان

على غصن في الحل واصله في الحرم فقتله القاتل بمن ادخل
الحرم صيدا وجب عليه ارساله وتولي في يده
فمنه وكذا لو اخرجته فقتل قبل الارسال ولو كان
طائرا معصوما حفظه حتى يحل بيده ثم ارسله
وفي بحر ميم حمام الحرم في الحل مرة واحدة الكراهية
ومن شق ريشه من حمام الحرم فعليه صدقة
بثلثي اربل اليه ما يخرج من الصيد في الحرم ميتة
ولا باس مما يخرج للحل في الحل مملوك الحل
صيدا في الحرم الا شتر انك لا يملك ويجوز ارسال ما
معه **الثالث** وفي باقي المخطوطة **وهو تسعة** الامتثال
بالنساء فمن جامع اهلكه قبل احد الموضعين قبل
عامدا عالما بالحرمة امر محبة ولزمه بذنوب الحج
من قابل فرضا كان محبة او قفلا وهل الشا عتية
قبل نعم والاولى فرضه وقيل الاولى فاشا
فرضه والاولى من العوى ولو اكرهها ربي محرمة
فحل منها الكفارة والحج عليها في القابل ولو طاق

لزمها ما يلزمه ولم يحل منها كفارة وعليها الاخر اذ اذا
 وصلا موضع الخطيئة حتى يقضي الناسك ومعناه ان لا يحل
 الا مع ثالث ولو كان ذلك بعد الوقوف بالشر لم يلزمه
 الحج من قابل وجبه ببدنية ولو استغنى بيد لزمه
 البدنية حسب وفي رواية والحج من قابل ولو جامع
 امته الحرمه باذنه محله لزمه بدنية او غيره او شاة
 فلو كان معصرا فشاء او صام ولو جامع قبل طواف
 الزيارة لزمه بدنية فان عجز فقيرة او شاة ولو طاف
 من طواف النساء خمسة اشواط ثم واقع لم يلزمه
 الكفارة وان طوافه وقيل يكفي في البناء بجائز
 النصف ولو عقد للحرم لمحرم على امره ودخل على كل
 كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية معاصرة
 ومن جامع في احرار العرة قبل السج فعليه بدنية وقضا
 العرة ولو امنى بنظره الى غير اهل بيته فبدنية ان كان
 مومنا وبقرة ان كان متوسطا او شاة ان كان
 معسرا او معترا ولو نظر الى امرته لم يلزمه شيء الا ان ينظر
 اليها بشهوة فبني فعليه ولو لم ينظر بشهوة فشاء
 بدنية فلو مسها

امنى او لم ين ولوقبلها بشهوة كان عليه جزير وكذا
 لو امنى عن ملامية ولو كان عن تمتع على جامع او تمتع
 الى كراهة من غير نظر لم يلزمه شيء الطيب والنجس
 باستعماله شاة صغارا او كبرا وعجزا وفي الطعام لا
 باس بخلاف الكهنة وان مازجه الرضوان والقسم بغير
 طهر مدمر الطعام وفي يديه ورجليه شاة اذا كان
 حليما ولو كان كل واحد منهما في مجلس فدايان ولو ا
 متن بالقسم فادنى طهر فعلى المصطفى شاة والخطي
 لمن يسهو ولم ولو اضطر ولو لم يسهو في مكان حلت
 التعريفه شاة او اطعام ستة مساكين كل
 مدان او عشرة لكل مسكين مد او صام ثلثة ايام
 ومضطرا وفي ثقب الاطمين شاة وفي احدا اطمين
 ثلثة مساكين ولو من لحية او راسه فقط من شعرة
 يكت من الطعام ولو كان بسبب الرضوء للصلوة فلا كفارة
 والتطيل فيه سائر شاة وكذا في تعطيل الرأس ولو ا
 والاحتباس او حمل ثايبته والجدال ولا كفارة فيما

والخطي

الثلاث مائة وفي الثالث شاء وفي المرة كذا شاء في
 المئين بقرة وفي الثالث بنية وقيل في الدهن الطيبة
 وكذا قيل في قلع العرس **سائل السائل** لا بد في قلع العرس من
 الحسد والام عدا ما استنى ماله كان اصلها في الحرمان
 وقيل في غنابة وقيل في الصغيرة وفي الكبير بقرة
الثاني لو كذا لو كذا كذا كذا وكذا وكذا وكذا
 المجلس لا يتكبد وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
الثالث اذا اكل اللحم او لبس من اخرج عليه لزمه شاة
 ونقط الكفارة عن النامى والجاهل الا السيد
كتاب الجهاد والنظر في امور ثلثة **الاول** من
 عليه وهو فرض على كل من استكمل شروطها الخمسة المبررة
 والشغل بالحرية والدعوة وان لا يكون هناك ولا ريب
 والايان ولا غنى ولا هوى لا يغرضه وانما يجب مع وجوده
 العادل او من نفسه لذلك ودعاؤه اليه ولا يجوز
 مع الحيوان الا ان يدعى المسلمين من حيث من على
 بقتل الاسلام او يكون بين قومه وقتلهم هذا

فيعتد الدفع من نفسه في الحالين لا معونة الجاهل ومن عجز
 بنفسه وقدر على الاحتساب وجبت وعليه القيام بطلب
 اليه الثأب ولو استأب مع العدة جاز والمراطة
 ارصاد لخطب الثغور محسوبة ولو كان الامام فقيرا
 لا يمتنع جهاد ابل خطار اعلامه ولو عجز جاز ان يربط
 هناك ولو نذر المراطة وجبت مع وجود الامام
 وكذا لو نذر ان يصرف شيئا الى المراطة وان لم
 ظاهرا او رخص الشبهة ولا يجوز صرف ذلك في غير
 من وجوه البر على الاشياء وكذا لو اخذ من غيره شيئا لزم
 به الحجب عليه اخذته عليه وان وجب وحاز للمراطة
 او وجبت **الثاني** فمن يجب جهاده وهم ثلاثة الاول
 يجب قتال من خرج على امان عادلا اذا دعا اليه هو او
 وان اخرج منه كية ويقط بقيام من فيه غنا ماله
 الامام على التقيين والفرار في جرمهم كالفرا في التقيين
 ويجب مساكنهم حتى يفيقوا او يقتلوا من كان له فقه
 اجتمع على مذبذبهم وقتل اسيرهم من لا ارادة

الاركان

ادغام
 التفرقة للفرقة
 بين الجاهل والاركان

الحديث

له اقتصر على قتلهم فلا يذبح ولا يحرق ولا يبيع ولا يهدم
 ولا يقتل اسيرهم ولا يبرق ذريتهم ولا يقاتلون
 ولا يأتونهم بالهبة التي ليست في المكر وعمل خي
 ما حوله العكر مما يقتل فيه قولان اظهرهما الجليل
 فقسم كاقسام اموال الحرب **الثاني** اهل الكنائس والنجس
 من قومخذ الخريبة منديتها ومرايط الذمة وهي
 من البيرو والنصارى من له شبه كتاب وم الجرس
 ويقاتل هو لا يقاتل اهل الحرب حتى يقاتلوا التراب
 الذمة فبها **الثالث** من على مقدم ولا يوقد الخريبة
 من الصبيان والمجانين والنساء والبله والمهمل على الا
 من بلغ منهم امر بالاسلام والتم الامن والاطمان
 صار حربيا والادلى ان لا يقد الخريبة فانه انما الصفا
 وكان على عليه السلام باخذ من الفسخ ثمانية واربعين
 من التوسط اربعة وعشرين ومن الفسخ اثني عشر
 لاقتضاء المصلحة لا توطئ الارما ويجوز دفع الخريبة على
 الرئوس والارض وفي حيز الحج قولان اسمها الجوز

لانهم اذا لم يعلم
 المقتدر عليهم كان
 حرمهم انشد صحيح

ففي

وسلم الذي قبل الحول سقطت الجزية وكان بعد ذلك
 الاداء فقال ان اسمها القوط وقومخذ من تركته لوصا
 بعد الحول ذميا **اما** الخريبة قول الجزية وان لا
 المسلمين كاذن بانفسهم او البرقة لا موالهم وان لا
 بالمحبات كثر في الجوز والربا وكالحلح المار وان لا
 كفت ولا يضر بانا قوسا وان لا يحرق عليهم حكاه الامم
والخريف في الكنائس والمساجد والمسكن والنجس
 استيناف البيع والكنايس في بلاد الاسلام وتزال الكنا
 ولا بأس بما كان عاديا قبل الفتح وبما احتشروا في
 الصلح ويجوز ردمها ولا يعلو الذي بناه من قبل
 وقبر ما ابتاعه من مسلم على حاله ولو انما يفرم
 به ولا يجوز لاحد من دخول المسجد او امر ولا غيره
 له المسلم **مسألة** الاولى يجوز اخذ الخريبة من اثنان
 المحبات **الثاني** ينجى الجزية من قام مقام
 في الذمة عن الاجلاء **الثالث** من ليس له كتاب يبيد
 قتال من يلبه الامم اخلاص الا بعد الخطر ولا يذبح

مودة للمسلمين

الأعداء الدعوة إلى الإسلام فإن استغفر أهل جهادهم و
بعضهم الأمام أو من يأمره وتقطر الدماء من قوا
بها وعرضها وإن اقتضت المصلحة لها في جوارك
مولاها إلا الأمام أو من يأذن له ويذكر الواحد
المسلمين للواحد ويعني في مامه على الجماعة ولو كان
ومن دخل بين المسلمين بشبهة الأمان ففر آمن حتى
إلى ثامنه ولو استدر فضيل الأيدي فظن أنهم إذ
فدخل رجب أعادته إلى مامنه نظر إلى الشبهة ولا يجد
الفرا إذا كان العدو على الضعيف وأقل الالتفات لثاله
أو محتجز إلى الفشة ولو غلب على الظن العطف على الأهل
ولو كان أكثر جاز ويجوز المحاربة بكل ما رجي
افتح كهدم الحصون ورجى المناجعة ولا يضمن
بذلك للمسلمين بينهم ويكره بالقتال النار ويحرم
بالقتال الشر ومثل يكن ولو يتر مويا بالصبيان
والجائعين أو النساء ولا يمكن الفتح إلا بجاهد
وكذا الرقبه مويا بالأسارى من المسلمين ولأدوية

وفي الكفارة قولان ولا يقتل نسائهم ولو عاونت الأعداء
وغيره المقتل بأهل الحرب والغدير والغلول منهم ويقتل
في الأئمة المحرم من لا يرى لها حرمته ونكتة عن بري حرمها
ويكفر القتال قبل الزوال والبيت وإن ترقب الدابة
والبارزة بين الصفتين بغير إذن الأمام **الطرائف**
في التواضع وهي أربعة **الأول** في قبة الفخ يحجب أخرج ما
الأمام أو لا كالمجامل ثم يحالج إليه الغنمة كالحافظ
والزاعج وبها يرفع لمن لا قسمة له كالنساء والكفارة ثم
الحبس ويقيم الباقي بين الفاتلة ومن حضر القتال إن
يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيان قبل القسمة
وكذا من يلصق بهم من المدة للراجل منهم وللصار من
سهمان وقيل للصار من ثلثه ولو كان معافا من سهم
دون ما زاد وكذا قسم لوقا تلوا في الفرس وإن استقر
من الخيل لا يسهم لغير الخيل يكون وأكبهما في
كالراجل والاعتبار يكونه فأوسا عند الحيان
لا يدخل في المعركة ولا يحبس لبارك من سيرة ولا يملك
مكر البلد ومناجح النبي عليه السلام الأعراب عن

للمسلمين بان ياعدوا اذا استغفروا ولا نصب
 في الغنيمة ولزمنهم المكون اموال المسلمين وذواربهم
 ارجعها الى محل في الغنيمة ولا عرف بعد الستة فلو ان
 اشبهها ودها على المالك وبيع الغنم على الامام جنبها
 مع الشوق الاضطرار الغنيمة **الثاني** في الاسارى والامانات
 منهم والاطفال يبرقون ولا يقتلون ولا يستبغ
 بالبالغ اعتبار الامانات والذوق البائعون يتلون
 حتى لان احدثوا الحرب فانه ما لم يسلموا ولا اقام
 بين مذبذب اسماهم وارجلهم من خلاف ويتركهم
 لغير قوا وان اخذوا بعدا فقتلوا فقتلوا وكان
 الامام يحيا بين المن والعداء والامانة والامانة
 هذا الحكم لو اسلموا ولا يقتل الا يبرق من الشوق
 ولا بعد الزمان له ويكره ان يصير على التل ولا يجوز
 ذفن الحرب ويحب ذفن المسلم ولو اشبهوا اميلوا الي
 من كان كذا كما امر الله على السلام في قتالهم
 الطفل لهم اريد فان اسلموا اسلم احداهم
 ولو اسلم الحرب في دار الحرب حتى دمه وماله ما

دون العتارات والارضين والحرث بذلك الاصل
 ولو اسلم عبد في الحرب مثل يولاه ملك قسري
 استراطر وجهه نردو والمروى استرطر **الثالث**
 في احكام الارضين كل ارض فتح عنوة وكانت
 محبة للمسلمين كافة والعاقبة في الجلة لا يعلم
 ولا عرف ولا يفت ولا يملك على الخصوص والسطر
 الى الامام بصرف حاصلها في المصالح وما كان منقرا
 في وقت فتحها لزم الامام لا يصرف فيه الا باذن الامام
 وكل ارض فتح صلحا على ان الارض لاهلها والجزية
 منها ولو باعها المالك صح وانقل ما علبها من الجزية
 الى فقه البائع ولو اسلم سقط ما على ارضه ايضا
 لانه جزية ولو شرطت الارض للمسلمين كانت كالمسرة
 عنوة والجزية على رعايهم وكل ارض اسلم اليها
 طوعا او كرها لم يملكها المسلمون سوى التوقف
 تحت فيها التوقي وكل ارض ترك اهلها امنها ما لم
 فلتها الا من يبرحها ان عليه طوعا لا يبرها وكل
 ارض موات سبوا اليها سابق فاحياها من فلتها

ولا يملك
 في وقت فتحها
 لا يملك على الخصوص
 لا يملك على السطر

فهي لا يبرها ولا يملك
 التوقف فيها

السلطان والامانة والامانة
 طوعا او كرها

كان
 او لم يكن لها ملك

الاول من لا يتقرب من المسوخ بريبة كانت كالديت
 والوادة او بريبة كالحي والاسلح والابصار
 والاطافي ولا باس من يساع الطير والفرس في
 بقية السبع فقلان اسمها الجواز **الثاني** الاحمال
 كعمل الصولحمة والفتاة لوزن العرس
 اذ لم يبق بالباطل لم يدخل عليه الرجال النصف
 بالباطل انما بالحق فاجاز وجاء المومنين وحفظ
 كتابه من وفتحها غير المقصود تعلم الله والحيات
 والقيام والسيد والقرار والغنى بالمعروف
 ليس الماشقة لا باس بكيماس مع عدي ومريين
 الرجل من غير عليه وزخرفه السيد والمسا
 والنور على الطام وامرة الزائدة **الثاني** الامية
 على قدر الواجب من نفس الامانة ونكسهم
 وحلفهم ودفنهم والرشا في الحكم والاجرة على الصبر
 بالناس من الفتنة لا باس من المذنب من بيت
 المال كذا على الاذان ولا باس من الاجرة على النسخ

ووجه النص
 لا يعمل على خروج
 لغيره

الكهنة في بيوتهم
 الشبه
 من غير

والشئ بما يشي
 عمال الشئ كلهم
 في شجرة

لان ذلك هو
 العاقل
 والحق

واكون

الثاني ما لا يضاهي الخمر غالباً كالصوف يسبح
 والطعام والرفيق والصياح والذباحة وسبع ما يكن
 من السراج لاهل الكهركا الحنين والذرع **الثاني** الصفة
 كالحماكة والحجامة اذا شرط وضرب الحبل ولا باس
 بالختانة وخص الحماري ليطرد الشبه اليه كالعينا
 ومن لا يحب الحمار ومن المكرون الاجرة على تسليم
 القرآن ونحوه وسب القابلة مع الشرط ولا باس
 لو جرد ولا باس بلعن تعليم الحكم والاداب وقد
 الاكتاب باسياء اخواني انشاء الله مسائل
الاول لا باس ما ينشر في الاحرام الا ما يعرف
الثاني لا باس بيع الطعام الفيل والخذ الامانة
 منها **الثاني** يجوز ان يشتري من السلطان الحمار
 باسم الفاسمة واسم الزكن من عمر وجوز
 وان لم يكن حق له **الثاني** لا باس من ادعى اليه ما لا
 في الخارج وكان منهم فلا ينفذ منه الا باس
 على الامع ولو اعطى عليه جاز اذا كانوا بالصفحة

قوله والطعام ورفيق
 الذي في الزيادة في الامانة

واما نظن الشئ
 وبما يكونه
 اجرت الله راه
 من يابره بشي

اراع الحمار للسلطان

والاداب
 كالصوف والنحو

بالاذن من قالوا

في الصفة الاولى

لعل

۶۷۸
۶۷۹
۶۸۰
۶۸۱
۶۸۲
۶۸۳
۶۸۴
۶۸۵
۶۸۶
۶۸۷
۶۸۸
۶۸۹
۶۹۰
۶۹۱
۶۹۲
۶۹۳
۶۹۴
۶۹۵
۶۹۶
۶۹۷
۶۹۸
۶۹۹
۷۰۰
۷۰۱
۷۰۲
۷۰۳
۷۰۴
۷۰۵
۷۰۶
۷۰۷
۷۰۸
۷۰۹
۷۱۰
۷۱۱
۷۱۲
۷۱۳
۷۱۴
۷۱۵
۷۱۶
۷۱۷
۷۱۸
۷۱۹
۷۲۰
۷۲۱
۷۲۲
۷۲۳
۷۲۴
۷۲۵
۷۲۶
۷۲۷
۷۲۸
۷۲۹
۷۳۰
۷۳۱
۷۳۲
۷۳۳
۷۳۴
۷۳۵
۷۳۶
۷۳۷
۷۳۸
۷۳۹
۷۴۰
۷۴۱
۷۴۲
۷۴۳
۷۴۴
۷۴۵
۷۴۶
۷۴۷
۷۴۸
۷۴۹
۷۵۰
۷۵۱
۷۵۲
۷۵۳
۷۵۴
۷۵۵
۷۵۶
۷۵۷
۷۵۸
۷۵۹
۷۶۰
۷۶۱
۷۶۲
۷۶۳
۷۶۴
۷۶۵
۷۶۶
۷۶۷
۷۶۸
۷۶۹
۷۷۰
۷۷۱
۷۷۲
۷۷۳
۷۷۴
۷۷۵
۷۷۶
۷۷۷
۷۷۸
۷۷۹
۷۸۰
۷۸۱
۷۸۲
۷۸۳
۷۸۴
۷۸۵
۷۸۶
۷۸۷
۷۸۸
۷۸۹
۷۹۰
۷۹۱
۷۹۲
۷۹۳
۷۹۴
۷۹۵
۷۹۶
۷۹۷
۷۹۸
۷۹۹
۸۰۰
۸۰۱
۸۰۲
۸۰۳
۸۰۴
۸۰۵
۸۰۶
۸۰۷
۸۰۸
۸۰۹
۸۱۰
۸۱۱
۸۱۲
۸۱۳
۸۱۴
۸۱۵
۸۱۶
۸۱۷
۸۱۸
۸۱۹
۸۲۰
۸۲۱
۸۲۲
۸۲۳
۸۲۴
۸۲۵
۸۲۶
۸۲۷
۸۲۸
۸۲۹
۸۳۰
۸۳۱
۸۳۲
۸۳۳
۸۳۴
۸۳۵
۸۳۶
۸۳۷
۸۳۸
۸۳۹
۸۴۰
۸۴۱
۸۴۲
۸۴۳
۸۴۴
۸۴۵
۸۴۶
۸۴۷
۸۴۸
۸۴۹
۸۵۰
۸۵۱
۸۵۲
۸۵۳
۸۵۴
۸۵۵
۸۵۶
۸۵۷
۸۵۸
۸۵۹
۸۶۰
۸۶۱
۸۶۲
۸۶۳
۸۶۴
۸۶۵
۸۶۶
۸۶۷
۸۶۸
۸۶۹
۸۷۰
۸۷۱
۸۷۲
۸۷۳
۸۷۴
۸۷۵
۸۷۶
۸۷۷
۸۷۸
۸۷۹
۸۸۰
۸۸۱
۸۸۲
۸۸۳
۸۸۴
۸۸۵
۸۸۶
۸۸۷
۸۸۸
۸۸۹
۸۹۰
۸۹۱
۸۹۲
۸۹۳
۸۹۴
۸۹۵
۸۹۶
۸۹۷
۸۹۸
۸۹۹
۹۰۰
۹۰۱
۹۰۲
۹۰۳
۹۰۴
۹۰۵
۹۰۶
۹۰۷
۹۰۸
۹۰۹
۹۱۰
۹۱۱
۹۱۲
۹۱۳
۹۱۴
۹۱۵
۹۱۶
۹۱۷
۹۱۸
۹۱۹
۹۲۰
۹۲۱
۹۲۲
۹۲۳
۹۲۴
۹۲۵
۹۲۶
۹۲۷
۹۲۸
۹۲۹
۹۳۰
۹۳۱
۹۳۲
۹۳۳
۹۳۴
۹۳۵
۹۳۶
۹۳۷
۹۳۸
۹۳۹
۹۴۰
۹۴۱
۹۴۲
۹۴۳
۹۴۴
۹۴۵
۹۴۶
۹۴۷
۹۴۸
۹۴۹
۹۵۰
۹۵۱
۹۵۲
۹۵۳
۹۵۴
۹۵۵
۹۵۶
۹۵۷
۹۵۸
۹۵۹
۹۶۰
۹۶۱
۹۶۲
۹۶۳
۹۶۴
۹۶۵
۹۶۶
۹۶۷
۹۶۸
۹۶۹
۹۷۰
۹۷۱
۹۷۲
۹۷۳
۹۷۴
۹۷۵
۹۷۶
۹۷۷
۹۷۸
۹۷۹
۹۸۰
۹۸۱
۹۸۲
۹۸۳
۹۸۴
۹۸۵
۹۸۶
۹۸۷
۹۸۸
۹۸۹
۹۹۰
۹۹۱
۹۹۲
۹۹۳
۹۹۴
۹۹۵
۹۹۶
۹۹۷
۹۹۸
۹۹۹
۱۰۰۰

ويضمن المشتري لو تلف الجميع مع قبضه ونقصانه وكذا في
 كل ابتاع فاسد ومريده عليه ما زاد قبضه كقبضه البعثة
 والصنع على الاستبداد اذا اظهر البعثة انصرف الى
 السبله وان عين فساد الزمر ولو اختلفا في قدر الثمن فالمرء
 قول البائع مع مبيد ان كان المبيع قائما وقول المشتري
 مع مبيد ان كان ناقصا ويوضع لغيره وفي الثمن المهر
 ما لم يمتد ولا ما يريد **الفصل الثاني** في العقد على القسمة
 فالربح المبكر مفرط لم يبع ويصح لو تم اليد **فانما**
 فالمحب التمس فيه والتسوية بين المبتاعين **فانما**
 فمن استقال الشاكران والتسوية عند البيع
 وان فوجئ ناقصا يعطى النقص والمكروه ملاح
 وذم المشتري والمخلص والمبيع في موضع يترفع
 العيب والربح على المومن **الفصل الثالث** في العزوة **فانما**
 بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر والطلوع
 ودخول السور **فانما** في الادنين وذو النعل
 والاكراد والتمتع الكيل والوزن اذا لم **فانما**

في البيع
 في البيع
 في البيع

والامحطاط بعد الصفقة والزيادة وقت النداء
 في سورة احسبه ان ^{المرء انفق في بيعه من ثمنه} قبل الحاضر للباقي ومثل
 وتلقى الركبان وحدث اربعة فراح فادون **فانما**
 ان ثبت الثمن والزيادة في البعثة **فانما**
 ابيع وهو الفسخ والامحار وهو حبس الاوقات
 بحره وانما يكون في الحنطة والغير والقران
 والتمن وقيل في السلم ويحقو الكراهية اذا **فانما**
 لزيادة الثمن ولم يوجد بايع ومثل ان يبيعه
 الرجعي اربعين يوما وفي الغلاء ملك ويجوز
 على البيع ومثل بيع عليه **الفصل الرابع** في الخيار
 وانظر في اقسامه واحكامه **فانما**
 خيار المجلس وهو ثابت **فانما** في كل بيع
 فيه سقطة مالم يضر **فانما** خيار المجلس وهو ثابت
 للمشتري بعد العقد او ذوقه في المشتري **فانما**
 كان تصرفا لانما كالباع او غير لاضرر **فانما**
 او الحبة قبل القبض **فانما** خيار الشرط وهو

خاصة على الام
 وسقط لو شرط
 بسقوطه او سقطا
 للمشتري

ما يترط ولا بد ان يكون مدته مضبوطة ولو كانت
لم يجز كهدوم الغزاة وادراك الثمرات ويجوز ان يترط
مدة بيرة فحقا البائع الممن ويبرجج البيع فلو انقضت
فلما يرد له لزوم البيع ولو تلف في المدة تلف من المشتري
وكذا لو حصل له مناء كان له **الرابع** خيار الغرض
بثبوته وقت العقد بالاعتبار فيه غالباً رجالة
المعنى يثبت له الخيار في النسخ والامضاء **الخامس**
من باع ولم يقيض الممن ولا يقبل البيع ولا شرط
التأخير فالبيع لا يفسخ اياماً ومع انقضاءها يثبت الخيار
للبائع فان تلف قال المبيد يتلف في الثلث من المدة
وبعدهما من البائع والرجوع تلف من البائع في
لان التقدير ان لا يقبل ولو اشترى ما يفسد من
ففي رواية يلزم البيع الى الليل فان لم يأت بائناً فجميع
السادس خيار الزيادة وهو يثبت في بيع الامور
من غير مشاهدة ولا بيع حصة من المصنف فانما
لزومه الا كان المشتري الزود وكذا لو لم يره البائع

واشترى بالوصف كان الخيار للبائع لو كان بخلافه
وفي خيار العينة الله تعالى **واما الاحكام فاثلاث الاولى**
خيار المجلس تحقيق بالبيع ودون غيره **الثانية** الضرف
خيار الزوط **الثالثة** الخيار بغير شرط كان اولاً
بالاكمل **الرابعة** البيع بالوصف قبله وباقضاه
واذا كان الخيار للمشتري جاز له الضرف وان لم يره
بيع على نفسه **الخامسة** اذا تلف البيع قبل قبضه فهو من
مال بائنه وكذا بعد قبضه وقيل انقضاء خيار المشتري
سالم يترط ولو تلف بعد ذلك كان من المشتري **سادس**
لو اشترى شيئاً رأى بعضه ووصف له سائرهما
كان له الخيار فتمت البيع اذا لم يكن على الوصف **السادس**
في لزوم البيع وهو خمسة **الاول** النقد والنسيئة
اتباع مطلقاً قال الممن حال كماله شرط تعجيله ولو شرط
تأجيل مع تعيين المدة صح ولو لم يبين بطلان وكذا
لو عين اجد محله كهدوم الغزاة وكذا لو قال بكذا
فقدأ وبكذا نسيئة وفي رواية له اقل الشئين نسيئة

الاجلين بطل ويقع ان يتباع لمباعه نسبة قبل ^{حل}
زيادة ونقصان بحسن الثمن وعين حالاً وموت
اذا لم يشرط ذلك فلو حل فابا من المشتري غير
حسن الثمن لا يحبه من غير زيادة ولا نقصان
مخرج لوزاد من الثمن ونقص رويان ^{للمشتري}
ولا يجب دفع الثمن قبل حله وان طلب ولو بشرع
بالدفع لم يحيا القبض فلو حل فدفع وخيا القبض
ولو امتنع البايع فملك من غير قريط من ايراد
تلك ^{السابع} وكذا في طرف البايع لو باع مسلماً
ومن ابتاع باجل وبيع مرلحة فليغير المشتري بالاجل
فلو لم يغيره كان للمشتري الزه والامساك بالثمن
حالا وفي رواية ^{للمشتري} من الرجل ^{مسئله} **الاول**
ان باع مرلحة فليطلب الرجوع الى السلعة ولو لم يمسك السلعة
فقل ان ^{التي} **الثاني** من اشترى عسقه
منته لم يخرج بيعه ^{منها} **الثاني** سواء فرمها او ريط
المن عليها او بيع خيارها ولو اخبر بذلك جاز

يخرج

يخرج عن وضع المرلحة ولو قوة على الدلال ^{تأخا}
ويجبه البيع وجعل له الزائد ارشادك فيه او جعل
لنفسه منه قسطا والدلال الزائد لم يخرج مع ذلك
ويخرج لو اخبر بالصوره كاطناه في الاكل ويكره للدلال
الاجرة والعائدة للتاجر سواء كان التاجر دعاه او
الدلال ابتداء ومن الاحباب من فرق **الثاني**
فما يدخل في البيع من بيع ارشام يدخل في البيع ولا
الا ان يشرط وفي رواية اذا اشباع الاذن ^{بها}
وما اخلت عليه باء باءا جميع ما وقع في البيع
دارا دخل الاصل والاصل الى ان ^{بها} **الثاني** ^{بها}
يصل الى الاجرة ولو بيع بخلافه موافقة للبايع الا
ان يشرط وكذا لو باع نخرة مشقة او دابة واحدة
على الاظهر ولو لم يشر في النخلة فالبايع للمشتري
الثاني في القبض الملاقاة ^{بها} **الثاني** ^{بها}
والثمن والعقود هي القليلة فاما لا يقبل فانه ان كان
في الاصل ^{بها} **الثاني** ^{بها} **الثاني** ^{بها}

هو نقله ويجب تسليم البيع مغفرا ولو كان فيه عيب
 فعلى البائع ازالته ولا بأس ببيع ما لم يتبين وكبر
 فيما يكال أو يؤزن وفيما كذا كراهية في الطعام وقيل
 بحرمه وفي رواية لا بعد حتى استيفه إلا أن
 ولو قبل المكيل وأدعى نقصا منه فان حضر الاختيار
 فاقول قول البائع مع يمينه وإن لم يحضر فاقول
 قوله مع يمينه وكذا القول في الموزن والمعدود
 والمزروع **البيع** في الشروط وبيع منهما ما كان
 داخل تحت العدة كقبضه القرب ولا يجوز له
 غير المعدود بيع الذرع على أن يبيعه منه ما
 باشتراط يقينه ومع اطلاعي الابتياح بمنزلة البائع
 ابتاعه إلى أدلكه وكذا الثمرة ما لم يشترط الأزالة
 وبيع اشتراط العرق والتدبير والكتابة ولو
 أن لا يعقوا ولا يطا إلا أنه قبل مطلق الشروط
 البيع ولو شرط في الآلة أن لا تباع ولا تؤخذ فله
 له ولا يباع أرضا جريانا معينة فقط فله

اختيار بين الفسخ والامتناع بالتمن وفي رواية إن
 أو يفسخ البيع بمحض من التمن وفي الرواية إن كان
 أرضا يفسخ هذه الأرض لزوم البائع أن يؤمنه
 ويجوز أن يبيع مختلفين صفته وإن يجمع بين
الخامس في العيوب وضابطها ما كان زائدا عن الخلقة
 الأصلية أو ناقضا واطلاعي العقد يقتضي السلامة
 عيب سابق بخير المشتري بين الرد والامتناع
 ولا خيرة للبائع ويحيط الرد بالبرائة من العيب
 ولو اجمعا لا وبالعلم به قبل العقد وبالرضا فيه
 بعده ويجوز عيب عنده وبإحدا في البيع حشا
 كركوب الدابة والصوف الناقل ولو كان قبل
 بالبيع **واما** في قطع الملامة الأولى دون
 ويجوز بيع العيب وإن لم يذكر العيب وذكره مفعلا
 أفضل ولو ابتاع الثوبين ضاعدا ففقد نظيره
 في البعض فله رد العيب مفرد أو رد الجميع
 ولو اشترى ثوبان شيئا نفقة فلهما الرد بالعيب

من قبل المشتري
 ولو كان العيب
 في العيب
 في العيب

ولو كان العيب
 في العيب
 في العيب

الحرير كفاء الامتلاء واذا اختلفا جازا ^{من العرف} من جاز
 النفاصل صدا وفي النسبة قولان اشبهما الكرام
 وانحطه والعير جنس واحد في الرب وكذا ما يكون
 كالسوية والفقير لغز ثمة الغل ما يعل منها جنس
 واحد في الرب وكذا غيرة الكرم وما يكون منه واللوم ^{بمعناه}
 الحيوان في الاختلاف ما يخرج من اللبن ^{حشيش} بمثل واحد
 وكذا الادهان تنبع ما يتخرج منه وما لا يكون له رتبة
 فليس بربي كالنوب بالثوبين والعبد بالعبدية وفي
 النسبة خلاف لاشبه الكراميه وفي ثوبه الدبر وفي العتق
 تعدد اشبه لانقفاء ولو به شئ كيلة او رزنا وفي بلد
 اخبرنا فان لكل بلد حكمه وقيل يقبل بحرم النفاصل
 بيع الرطب بالتمر واثبات اشعهما المنع ^{وعلى} على اشترى
 العلة في ميره كالزبيب بالعنب والعنب بالرطب لا يشبه
 ولا يثبت الربوا بين الولد والولد ولا بين الزوج
 والزوجة ولا بين المملوك والمالك ولا بين ^{المسلم} الحر ^{وعلى}
 ثبت فيه وبين الذي فيه روايتان ^{منهما} ما اشترى

علا

وبله

ويباع الثوب بالثوب ولو تفاضلا وبكرة الحيوان
 ولو تماثلا وقد يتخلص من الربوا بان يجعل مع الناف
 ساعا من غير جنس مثل درهم ومدة من تمر بدينار
 او يبيع احدهما سلمة لصاحبه ويشترى الاخرى
 بذلك الثمن ومن هذا ^{انما} الكلام في الصرف وهو
 بيع الاثمان بالاثمان ويشترط فيه التقابل في الجنس
 ويطلب لوافترقا قبله على الاظهر ولو قبض البعض
 صح فيما قبض ولو فارق المجلس مصطحب لم يطل
 ولو ركل احدهما في القبض فافترقا قبله بطل ولو ^{اي ان الزبون}
 منه العبد لم يمت استرى بهاد فافترقا قبل الصبي ^{بيع}
 اثنائي ولو كان عليه دنانير فامره ان يحولها الى ^{السلعة}
 وساعه فقبل صح وان لم يقبل لان التقدين
 من واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد مما
 ويجوز في المختلف ويستوى فاعتبار التماثل
 الصحيح والمكسور المصوغ واذا كان في احدهما غش
 لم يبيع ^{بجانب} الا ان يعلم مقدار ما فيه فزاد الثمن ^{عن}

شئت الثمن ولو قال الرج كذا ولا خسران عليك
 لم يلزم الشرط في رواية اذا شارك في خيار
 وشرط للثمن بالرجع دون الخيار جاز يجوز
 النظر الى وجه الملوكة وعائنها اذا اراد شرائها
 ويحتل لمن اشترى راسا ان يغير اسمه ويغير
 شيئا حلوا ومصيدا وفسد بربعة دراهم ويكون ان يرد
 منه في الوزن **يبيع** هذا باسئائل **الاول** الملوكة
 تلك فاصل الثمن وقيل لا يملك شيئا **ان** من ا
 عبدا له مال كادما له البايع الاتع الشرط **ان** يجب
 على البايع منبراء الامه قبل بيعها بخمسة ان كانت
 من تخيض وخمسة واربعين يوما ان لم تخض بها
 في سن من تخيض وكذا يجب الاستبراء على المبرء
 اذا لم يستبرأ البايع ويقتط الاستبراء عن الصغيرة
 والياشبة والمستبرأة وامه المرأة وقيل هو
 العذل اذا احبر بالاستبراء ولا يوطأ الحامل
 قبله حتى ينفى حملها اربعة اشهر ولو وطئها
 غزل ولو لم يولد كره له بيع ولدها واستحب ان
 الرزق المبر

سئل عن رجل اشترى امراة
 فوطئها قبل ان تستبرأ
 فولد له ولد هل هو
 له او لا

او سئل عن رجل اشترى
 امراة فوطئها قبل ان
 تستبرأ فولد له ولد
 هل هو له او لا

سئل عن رجل اشترى
 امراة فوطئها قبل ان
 تستبرأ فولد له ولد
 هل هو له او لا

ليرل ان من ميراثه قطا **الاول** يكون الفرق **الاول**
 وامهاتهم حتى يستقروا عنهن وجد مع سنه وقيل
 من يستحق عن الرضايح ومنهم من حرمه **ان** اذا
 وطئ المبرء الامه ثمة بان استحقاتها وانتهى بها
 وله مهرها نصف العريان كانت ثمة والعثران كانت
 بكر او قيل لمن مهرها مثلها وعليه ثمة او لذي
 سقطه حيا ويرجع بالنكاح وقيمة الولد على البايع في
 رجوعه بالحق قولان اسبهما الرجوع **ان** يجوز
 ابتياع ما يبيد الظاهر وان كان للامام مضافا
 كله ولو اشترى امه مرفوعة من ارض الصلح وقها
 على البايع واستعاد ثمنها فان ماتت ولاعت به
 بيعت الامه في قيمتها على رواية مسكين الثمان
 وقيل يحط بها كاللقطة ولو قبل منه الى الحاكم ولا
 اتعى كان حشا **الباب** اذا دفع الى ما ذون مالا
 لم يبرئ منه ويعتق بايع بيقين المال فاشترى
 اياه ونحوه من لاه ومنه الايت وورثه الايت
 الفوت ولا فكل موقوف اشترى بماله في رواية ابن اسيم

سئل عن رجل اشترى
 امراة فوطئها قبل ان
 تستبرأ فولد له ولد
 هل هو له او لا

من لا ٤٥
 مفتوحة ويرد المصنف على ما يلي لتمام أي الفرضين
 التي كانت له رقاً وفي المستضعف وفي الفتوحا منظر
 ونياسا لأمثل الحكم بامضاء ما ضله الماذون
 ما لم يبق بينة متافية **انما** اذا اشترى عبد فذبح
 البائع اليه عشرين لغتاً واحداً فاقبوا واحد قبل
 يرجع نصف الثمن ثمان وجب خبز والإكوان الخبز
 بينهما نصفين وفي الرواية نصف ونياسا قبل
 ان يضمن له الابن وبطالب بما ابتاعه ولو ابتاع
 عبداً من عشرين لم يبع وحكي الشيخ في الخلا والموازن
انما لو وطى أحد الزوجين الأمة سقط عنه من
 الحد ما قابل نفسه وحد بالباقي مع إعتناء
 البتة ثمان حملت فومت عليه حصص الزوجات
 وقيل فومت بحرد الوطى ونقص الحد جراً على
 الوطى فتمت حصص الزوجات منه عند الولادة **انما**
 الملوكان الماذونان لمسا اذا ابتاع كل منهما
 صاحبه حكم التاب ولو اشتبه مسحت الطرق
 وحكم للأقرب فان اقتضا بطل الصدق في بدات

ما لا يضمن له الابن وبطالب بما ابتاعه ولو ابتاع
 عبداً من عشرين لم يبع وحكي الشيخ في الخلا والموازن
 انما لو وطى أحد الزوجين الأمة سقط عنه من
 الحد ما قابل نفسه وحد بالباقي مع إعتناء

يتبع بينهما **الثاني** في الشك وهو ابتاع مضمون للأجل
 يوعين بمال حاضر وفي حكمه والنظر في شروطه
 واحكامه ولواحدة **الأول** الشروط وهو خمسة **الأول**
 ذكر الجنس والوصف فلا يبع فيها الا بصفة الوصف
 كاللحم والخبز والجلود ويجوز في الامتعة والحيوان
 والحبوب وكل ما يمكن ضبطه **الثاني** قبض المال قبل
 التفرق ولو قبض بعض الثمن ثم افرق قايح في المضمون
 ولو كان الثمن ديناً على البائع صح على الاسباب
 كونه **الثالث** تقدير المبيع بالكيل والوزن فلا يكفي
 العدد ولو كان متاعاً ولا يبع في القصب الطائفاً
 وفي الخطيب خزانة ولا في الماء قيرلاً وكذا في
 التقدير في الثمن وقيل يكفي الشاهدة **الرابع** تيسر
 الاجل ما يرفع احتمال الزيادة والنقصان
الخامس ان يكون وجوده غالباً وقت حلوله
 ولو كان معدوماً وقت العقد **الثاني** في الحكم
 وهو خمسة مسائل **الأول** لا يجوز بيع التيمم
 قبل حلوله ويجوز بعده وان لم يصفه فليكن

العتق بغير مال غير صحيح

في الطعام على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعضه ^{بشيء}
 بعضه وكذا بيع الدين فان باعه بما هو حاضر صح وكذا ان ^{كان}
 باعه بمضون حال لو شرط باجيل الثمن مثل بحر لانه
 بيع دين بدين ومثل يكره ^{اي ان يبيع الدين بالدين} وهو الاصل اما لبيع دين
 في ذمة زبيد بدين المشتري في ذمة غيره لم يجز لانه
 بيع دين بدين **انما** اذا دفع دون القصد ودفع المثل
 صح ولو دفع بالقصد وجب القبول وكذا لو دفع فورا القصد
 ولا كذلك لو دفع كثر **انما** اذا تعذر عند الحل او قطع
 فيطالب كان غير ادين المنع والمصر **الاصح** اذا دفع
 من غير الجبر وفيها الغريم ولو باعه احب
 بيمينه لغير الاختصاص **الاصح** عند السلف قابل الاستبدال
 ما هو معلوم فلا تبطل بالشرط بيع او هبة او عمل
 ارضعة ولو اسلف في غنم وشرط اصراف فجات بسبها
 قبل بيعه والاشبه المنع للهبالة ولو شرط ثوبا من فزل
 امرأة حية او آفة من قراح بعيد لم يغير **الطرائف**
 في الواحد ومقتان **الاصح** في دين المالك وليس كذلك
 الجمع الاذن ولو با در لزوم في ذمة وبيع به اذا تمت

في بيع الدين

ولا يلزم المولى ولو اذن له المولى لزمه دون المالك
 ان استبقاه او باعه ولو اعتقه فزاد بيان احديهما
 يبي في الدين والاخرى لا يقط من ذمة المولى
 الا ^{المذكور} المهر ولو مات المولى كان الدين في تركته ولو كان
 له غرماء كان غريم المالك كاحدهم ولو كان مازونا
 في الخيانة فاستدان له يذير المولى وهل يبي
 وقيل نعم وقيل يبيع به اذا اعتقه وهو اشبه **الاصح**
 في القرض وفيه اجر عظيم يشان من معونة الحاج
 تقربا وبحب الاقتضا وعلى العرض ولو شرط النفع
 بزيادة الوصف حر ويغير لو بيع المقتضى بالزيادة
 في العين او الصفة لم يحرر ويغير من الذهب ^{في الفضة}
 وزنا والجوهر كالحطية والغير كيد ووزنا والخير
 وزنا وعددا او ملكا الشيء المقتضى بالبيع ولا يلزم
 الاستبدال الاجل فيه ولا يباحل الدين بحال من كان
 او عين ولو قاب صاحب الدين فبيعته فقطعت
 الدين ضائع وعذله عند وفاة من صاحبه ولو لم

بل كانت الاستدانة بغير الدين
 فبأنه المولى وان لم يبيع

وإذا شرط بغيره او بغيره

في هذين الذكور والانات والسن وهو بلوغ خمسين
 سنة وفي رواية من ثلث عشرة سنة الى اربع
 وفي اخرى بلوغ عشرين في الاخرى يبلغ **الاربع**
 وهو ان يكون مسلما لا بد وفي اعتبار العدالة ^{مريض}
 ومع عدم البصيرة ادا حد ^{الاربع} بغير محرم ولو ^{الاربع} في
 وكذا في الزنا لصبي واخت ^{الاربع} بغير محرم من النكاح
 وبنت بعبادة الرجلين في الرجال وبعبادة الرجال
 او النساء في النساء ^{مريض} والفقهاء من الذين يعتبر في احواله
 في غير الخمر والضيق في بيع والحال هذه لم يفسد
 وكذا في البيع وهب او قرض بالبيع طهره وطهره
 بالايحيا لا والملوك ممنوع من التصرفات ^{المريض} الامانة
 والمريض ممنوع من الوصية بما زاد على الثلث وكذا
 في البتة طاب ^{المريض} في الحجرة على الخلف والاب والجد
 ببيان على الصغير والحسين فان قتل او الرضوخان
 فقد فاقمكم **كما** ^{المريض} وهو عقد كسر سيق
 بنسب او مال واقامة ثلث **الاربع** فثمان المال
 في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح

في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح
 في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح
 في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح
 في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح

اتكليفه

في الضمان لله ^{اتكليفه} التملكيف وهو جواز الضمان
 ولا بد من رضا المضمون له ولا عسرة
 بالمضمون عنه ولو علم فانكر لم يتطل
 الضمان على الاصح وهو ينقل من فقه
 للمضمون عنه الى الضمان وبغير المضمون
 عنه وبشرط فيه للملأه او عليه
 للمضمون له باعذاره ولو بان اعمه
 كان للمضمون له اختيار والضمان للمجمل
 جابر وفي المجمل قولان اصحهما الجواز
 ويرجع الضامن على المضمون عنه
 ان ضمن بسوالة ولا يردى اكثر مما
 دفع ولو وهبته للمضمون له او ابرأه
 لم يرجع على المضمون عنه بشئ ولو كان
 باذنه واذا تبرع الضامن بالحق
 فلا رجوع ولو ضمن ما عليه صح ولا يلزم

في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح
 في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح ^{المريض} في النكاح

كمية على الاظهر وثبت عليه ما يقوم به
البيته لا ما ثبت في دفتر وحسب ولا
ما يقربه للمضون عنه القسم الثاني
الحوالة وهي مشروعة لتحويل المال من
ذمة الى ذمة مشغولة بمثلها ويشترط
رضاء الثلاثة ورهماً أقصر بعض
على رضاء المحيل والمحال ولا يجب
قبول الحوالة ولو كان على مائتي نغمو
قبل الزمت ولا يرجع المحال على المحيل
لو افتقر المحال عليه ويشترط ملائته
وقت الحوالة او علم المحال باعدله
وبان فقره مرجع ويرى المحيل وان لم
يرى المحال وفي رواية ان لم يبر
فله الرجوع القسم الثالث الكفالة
وهي التقيد بالنفس ويعتبر رضا
الكافل والكفول له ودين المكفول

عنه وبما اشترط الاجل قولان فان اشترط
اجلاً فلا بد من كونه معلوماً واذا دفع
الكافل الغريم او ما عليه فقد برى
فان امتنع كان للمكفول له حبس حتى
يخطر الغريم او ما عليه ولو قال ان لم
احضر الى كذا كان على كذا كفيلاً ابداً
ولم يلزم للمال ولو قال على كذا كذا
ان لم احضر كان ضمان للمال ان لم
يحضره في الاجل ومن خلى غريمه عن يمينه
فهر الزم باعادته او اداء مثاليه ولو كان
قائلاً اعاده او دفع الدية وتبطل الكفالة
بموت المكفول عنه **كتاب**
الصالح وهو مشروع لتطوع الناس بغير
ويعتبر مع الامراء والاكابر الامانة
حلالاً او حلال حراماً ويصح مع العلم

للمصالحين بما وقعت المنازعة فيه ومعها
 لهما دينان متنازعا او عبنا وهو لازم
 من طرفيه وبطل بالتقابل ولو اصلح
 الشريكان على ان يخسرا على احدهما
 بما الى وقال الاخر هما بيني وبينك
 والله تعالى الكل درهم واحد ونصف
 والاخر ما بقي وكذا الواو
 انسا درهمين واخر درهمين فامتنعت
 لا عن تقديط وتلف واحد فلصاحب
 درهم ونصف ^{ان} والاخر ما بقي ^{الدين} درهمين
 لراحت ثوب بعشرين درهما والاخر
 ثوب ثلثين فاشتهرهما فان خيرا لهما
 ما جدد فقد انصف والاخر ما بقي
 انصفه

والرجل والآخر
 راس ماله من فلو
 سببا شين درهمين
 فقال احدهما ٣

الدين

الدين بينهما الخامس اذ ظهر استحقاق احد ^{الدين}
 بطل الصلح **كتاب الشركة** وهي اجماع
 حول المالين فصاعدا في الشيء على سبيل
 الشباع ويصح مع امتزاج المالين المتجانسين ^{فيهم}
 على وجه الامتنان احدهما عن الآخر ولا ينفد
 بالامتنان والاعمال ولو اشتركا كذلك
 كان لكل واحد اجر عمله ولا اصل
 لشركة الوجوه والمغاوضه واذا
 تساوى للمالان في القدر والربح
 بينهما سواء وان تفاوتا فالربح كذلك
 وكذا الخسران بالنسبة ولو شرط احدهما
 في الربح زيادة فالاستيطان الشرط
 لا يلزم ومع الامتنان ليس لاحد الشريك
 النقص الا مع اذن الباقيين ويتصرفون

للمفاوضة
 واكثر است
 بمراسم الزمان
 للمحود كان من
 بمسكده اذ كان
 قسرا يدايم

على ما يتناول له الاذن ولو كان الاذن مطلقا
صح ولو شرط الاجتماع لزوم وجوب جازية
من الطرفين وكذا الاذن في التصرف على كل واحد
الشركاء الامتناع من القسمة عند الحاجة
الا ان يضمن ضررها ولا يلزم من كل واحد
اقامة راس المال ولا ضمان على احد
الشركاء كما هو في ريبك بعد ما اوردنا
ولا يصح من جهة بطل الميثاق وفكره
ما ذكره الذي وايضا في وليه
كتاب المصاريف وهي
ان يدفع للاسنان مالا ليعمل فيه بحسب
من ربحه ولكل منهما الرجوع سر
كان للمال قاضيا او مستقلا فلا يلزم

فيما اشترط العامل وقتصر على بعض له التصرف
ولو اطلق في الاستعمال كمن ساء ويشترط
كون الرجح مشتركا ويثبت للعامل اجرة ما شرط
من الرجح ما لم يعف عنه وقيل للعامل اجرة للنقل
وينفق العامل في السفر من الاصل كما لا نقعة
ولا يشترط على العامل ان يعين للمال ولو اشترى
فالمدة وقع الشراء له والرجح ولو امر بالسفر
للمجته نقصد غير ما ضمن ولو ربح كان الرجح
بينهما بحسب الشرح وكذا لو امر باتباع شيء
فعدا الى غيره وصوت كل واحد منهما
بطل للمضاربة ويشترط في مال المضاربة
ان يكون عينا داهيا ودائرا ولا يقع
بالعروض ولو قور عرضا وشرط للعامل
حصة من ربحه كان الرجح للمالك

والعامل الاجرة ولا يكتفى شاهد راس المال للضاربة
ما لم يكن متعلقا القعدة وفيه قول بالجواز
ولو اختلفا في قلدراس للمال فالقول قول العامل
مع يمينه وبملك العامل نصيبه من الربح
وان لم ينص ولا خسران على العامل الا
ان تقربط او تعد بطريقه وقوله مقبول
في التلف ولا يقبل في الرد الابدية على الاشياء
ولو اشترى العامل اياه فظهر فيه ربح
عق نصيب العامل من الربح وسعى العبد
في باقي شتمه ومتى فسح للمالك المصلحة
ضح وكان للعامل اجرة الى ذلك الوقت
ولو ضمن صاحب المال العامل صار الربح
له ولا يطاء للصاحب جارية القراض
ولو كان المالك اذن له وفيه
مدلية بالجواز متحركة ولا يقع للمالك

بضم الميم

بالدين

بالدين حتى يقبض ولو كان بيده
مضاربة فمات فان كان عينها
لواحد بعينه او عرفت منفردة ولا تخال
فيها الغرماء كتاب للزائر عنه وللمالك
اما للزارعه فهي معاملته على الارض بحصه
من حاصلها ويلزم للمتعاقدين كقول
تقايلا صح ولا يطل بالموت وشروطها
ثلاثة ان يكون التمام مباحا وبانه
او تفاضلا وان يقدل لها مدة معلومة
وان يكون الارض مما يمكن الانتفاع
بها ولا ان يزرع الارض بنفسه
وبغيره ومع غيره الا ان يشترط عليه

زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا ان يقين
له وخارج الارض على صاحبها اللان يثقله
على الزارع وكذا لو زاد السلطان زيادة
ولم ياحب الارض ان يخرج من على الزارع
والزائر بالخيل في القبول فان قبل كل
شروط ابلامة الزرع ويقتاجرة
للكل في كل ~~الموضع~~ موضع تبطل فيه ملا
رعه وتكره اجارة الارض للزراعة
بالخطة والتغير وان يوجرها اكثر
مما استأجرها به الا ان يحدث
فيها حدثا او يوجرها بغير الجنس

الذي

الذي يستأجرها به اما المسافات
فهي معاملة على الاصول بحصة من ثمرها
تنظم للمتعاقدين كالاجارة ونصح قبل
ظهور الثمرة اجماعا وبعدها اذا للعامل
عمل فيه المنزاد ولا تبطل موت احدهما
على الخشب الا ان يشترط تعيين العال ويصح
على كل اصل ثابت له ثمة ينفع بهما
مع بقائه ويشترط فيها الملك للعلومه
التي يمكن حصول الثمرة فيها غالبا ويبرر
العامل من العمل ما فيه من ثمر او الثمرة وعلى
الملك بناء الجدران وعمل النواضع وخارج
الارض الا ان يشترطه على العامل ولا بد
ان يكون الفائدة مائة فلما خص بها
احدهما لم يصح وتلك بالظهور وماذا دخل
احدهما شروط المسافات كانت القايمة لك

بقي

والمعامل الاجرة ويكون ان يشترط المالك مع
 الحقنه شيئا ^{مستقرا} ذهب وفضة ويجب
 الوفاء لو شرطه ما لم يلف الثمرة كتاب
 الوديعة والعارية اما الوديعة
 فهي استئابة في الاحتفاظ بغير فائدة
 القبول في مكان او فعلا ويشترط فيهما
 الاختيار ويحفظ كل ^{شئ} باجرة به
 العادة والوقت للمالك حرمة ان يقر عليه ولو
 نقلها الى اكداد او ارض من الامم لم يضر
 وهي جائزة من الطرفين ويتجلى عموم
 كل واحد منهما ولو كان دابة يجب
 علفها وسقيها ويرجع عما على المالك
 والوديعة امانة لا يضمنها المستودع
 الا مع تقريط او العدوان ولو قرضت
 اقرض

بالحرف

ان يشترطه وكان المالك والوديعة
 اللزوم كما لو تلفت في يد من يتعدا وتقرط
 فدمارها الى المهرز بل لا يبرأ الا بالانتساب للمالك
 او من يتوهم مقامه ولا يضمنها الوقره عليها
 ظالم لكن ان امكنه الدفع وجب ولو
 احلفه انها لم يمت عنده حلف مؤبدا
 ويجب اعادتها الى المالك مع اللطافة
 ولو كانت غصبا منعه ونفصل في
 وصولها الى المستحق ولو جهله عثرها
 كما للقطعة حولا وحده والمالك تصدق
 بها عن المالك ان شاء ويضمن ان لم
 يرض ولو كانت مختلطة بمال المودع ردها
 عليه ان لم يتميز واذا ادعى المالك التقريط
 فالقول قول المستخرج مع بينة ولو اختلفا
 فالقول قول المودع او دبرين فالقول قول

للمالك مع بيمينه انه لم يردع اذا اقتدر الرد
وتلف العين ولو اختلفا في القيمة فالقول
قول المالك مع بيمينه وقيل قول المستودع
وهو اشبه ولو اختلفا في الرد والقول
قول المستودع مع اليمين ولو اختلفا في الرد
فكان الوارد جماعة دفعها اليهم
او الى من يرضونه ولو دفعها الى
البعض ضمن حصص الباقين ولما العارية
فهي الاذن في الانتفاع بالعين بغير
وليست لازمة للتعاقدين ويشرط
في المعير كمال العمل وجواز التصرف و
المستعير للانتفاع بما جرت به العادة
ولا يضمن التلف ولا النقص لو تقن

بالأذن

بالانتفاع بل لا يضمن الا مع تقريط او
علوان او الا اشتراط الا ان يكون
العين ذهباً او فضة فالضمان
يلزم وان لم يشترط ولو استعار
من المعاصم مع العلم ضمن وكذلك
للمستعير جاهلاً لكن يرجع على المعير
بما يغتره وكل ما يصح الانتفاع به
مع بقائه يصح اعادته ويقصر للتغير
على ما يورث له ولو اختلفا في التقريط
فالقول قول المستعير مع بيمينه ولو
اختلفا في الرد فالقول قول المعير ولو
اختلفا في القيمة فقولا ان اشبهها
قول الغارم مع بيمينه ولو استعار
واثره من غير اذن للمالك انتزع للمالك

كتاب الاجارة

العين ورجع للرفق بماله على الراهن كتاب
 للاجارة وهي قهرك منفعة معلومة بعوض
 معلوم ويلزم الطرفين وينفسخ بالتقابل
 ولا ينحل بالبيع ولا بالعق وهو سبيل الموت
 قال الشيخان نعم وقال للرفق لا ينحل
 وهو شبهه وكل ما يصح اعارته
 يصح اجارته واجاره للمشاغ جازية
 والعين امانة لا يضمنها المستاجر
 ولما ينقص منها الا مع تعدد او
 تقريط وسر اطماخة ان يكون
 للتعاقد ان كاملين جازين للتصرف
 فان يكون الاجارة معلومة كيلا
 او دناءة قبل بيع كفي المشاهدة ولو

كان مما يكال او يوزن وعملك الاجرة
 بنفس العقد مما يتحمله مع الاطلاق شرط
 التجمل ويقع تاجيلها بخوما او الى
 اجل واحد ولو استاجر من يحمل له
 متاعا الى موضع في وقت معين باجرة
 فان لم يفعل نقص من اجرة شيئا
 معيناً فحاله محظوظ بالاجرة وان
 يمكن للنفعة معلومة كالموجبا ولو
 توجرعنه والمستاجر ان يوجب له
 ان يشترط عليه استيفاء للنفعة بنفسه
 وان يكون للنفعة متدة معينة
 في نفسها كخياطة الثوب للعتي او
 باليلة للعتية كسكنى الدار وعملك
 للنفعة بالعقد واذا مضت

اصلا
 راجعة
 ان يكون
 بالوقت
 للشرط

مدة يمكن استيفاء المنفعة بنفسه والعين
في الاستحجار استقرت الاجرة ولو لم ينتفع
واذا اتفق جميعه الانتفاع لم يتقدم
للمستاجر ويضمن مع التعلق ولو تالت
العين قبل القبض او امتنع للموخر
من التسليم مدة الاجارة بطلت الاجارة
ولو وضعه الظالم بعد القبض لم يبطل ولا
المرتكب على الظالم ولو انهم لم يسكن
تخير المستاجر في الفسخ وله الزام المالك
باصلاحه ولا يقط مال الاجارة لو
كان الخدم يفعلون المستحجار وان
يسكون للمنفعة مباحة فلا اجر
لجمل خمر او لبيعته القناء لم ينفقد
فلا يصح الاجارة الا بغيره ولا يفن
صاحب الحمام القيات الا ان

يودع

يودع في فطره ولو تان عا في الاستحجار فا
يقول قول للمكر مع يمينه ولو
اختلفا في التردد العين فالقول قول
للمالك مع يمينه وكذا لو كان
في فطر الشيء للمستاجر ولو اختلفا
في فطر الاجارة فالقول قول للمستاجر
مع يمينه وكذا لو اذاع عليه التقريرط و
ثبتت اجرة المثل في كل موضع تبطل
فيه الاجارة ولو تعلل في الدابة
للمسافة للشرطة ضمن ولزمه في
الزائد اجرة للمثل وان اختلفا في
قيمة الدابة او ارش بقصرها فالقول
قول الفارم وفي رواية قول للمالك
ويجب ان يقطع من يستعمله على
جرة ونجب ايقاعه غلظا غه ولا

كذلك

الاجابة على سؤالي
 في قوله لا يملك الغير للمساكن **كتاب**

الوكالات وهو ما يستدعي فصول
الاول الوكالة عاغبان عن الاجابة
 والقبول الدالين على الاستيابة
 في التصرف ولا حكم له في التصرف
 من شرطها ان يقع في حيز معلقة
 على شرط ولا حصة ويجوز تخييرها
 وتاخير التصرف الى امد وليست لافقة
 لاحدهما ولا يغزل ما لم يعلم الغزل
 ولا شهد بالغزل على الاصح وقصرته
 قبل العلم طاض على الموكل كل
 بطل الوكالة بالموت والمجنون
 ولا غناء ونلف ما يتعلق به ولو
 باع الوكيل بثمن فانكر الموكل

الاجابة على سؤالي
 في قوله لا يملك الغير للمساكن
 في قوله لا يملك الغير للمساكن
 في قوله لا يملك الغير للمساكن

الاذن بذلك القدر فالقول قول الموكل
 مع يمينه فترتيب العبد ان يثبت
 موجوده ومثلها ان كانت مفقودة
 او قبيها ان لم يكن لها مثل وكذلك
 لو تعذر استعادتها **الثاني** ما يصح فيه

الوكالة وهو كل فعل لا يتعلق غرض
 الشارع فيه بمشكلة معينة كالبيع والهبة
 ويصح الوكالة في الطلاق الغائب مع القدرة واللايمان
 والحاضر على الاصح ويقتصر الوكيل
 على ما عينه الموكل ولو عظم الوكالة
 صح على ما يقتضيه الاقرار **الثالث**

للموكل كل ويشترط كونه مكلفا جائز
 التصرف ولا يتركل العبد الا باذن
 مولاه ولا الوكيل الا ان يؤذن

الوكالة
 في قوله لا يملك الغير للمساكن
 في قوله لا يملك الغير للمساكن
 في قوله لا يملك الغير للمساكن

مدعيًا وكالته فانكر للوكل فالقول قول النكر
 مع يمينه وعلى الوكيل مهرها وروى
 نصف مهرها لانه ضيق حقيها
 وعلى الزوج ان يطلقها ان كان
 وكل **كتاب الوقوف والتبعا**
والتمبا اما الوقوف فهو تحيس لاجل
 واطلاق للنفعة ولفظه الصريح
 وقف وما عداه يفتقر الى القرينة
 الدالة على التابيد ^{الى امر} يعتبر فيه
 القبض ولو كان على مصلحة كاه
 طر وموضع عبادة كاللجان تبضه
 الناظر فيها ولو كان لطفل قبضه
 الحق

التي كالاب ولجبد للاب او الوصي ولو
 وقف عليه الاب او الجبد صح لانه مقبول
 بيده **والنظر** اما في الشروط واللوحق
 والشروط اربعة **او** **الاول** في
 الوقوف ويشترط فيه التميز واللد
 والافاض والخراجة عن نفسه فلو
 كان الى المدك ان حبسا ولو
 جعله لمن ينقض غالباً ويصح
 بعهود للوقوف عليهم الى الورثة
 الواقف طلقا وقيل ينتقل الى
 ورثة للوقوف ^{ممن} عليهم والا ولى
 مروي ولو شرط عوده عند الحاجة

الرضا في الوقوف

فقولان اشبه به البطلان **الثاني**
 في الموقوف بشرط ان يكون عيناً
 مملوكة يتفع بها مع بقاها انتفاعاً
 محلاً ويقع اقباضها **الثالث** في الوقف
 بشرط البلوغ وكما للعقل وجواز
 التصرف وفي وقف من بلغ عشر تردد
 للرؤى جواز صدقته والا في المنع
 ويجوز ان يجعل الواقف النظر لنفسه
 على الاشبه وان اطلق النظر لارباب
 الوقف **الرابع** في الموقوف عليه وقدر
 وجوده وتعيينه وان يكون صحت
 ملكه وان يكون الوقف عليه محرماً

مشاع كانت
 او مقسومة

ولو وقف على من سيوجد لم يصح ولو وقف
 على موجود ^{بمكسر واو} وبعد على ^{بفتح واو} يوجد ولو وقف
 على الميراث لا الفقراء وجوز القرب
 ولا يصح وقف للمسلم على البيع والكنايس
 فلو وقف لذلك كافر ضح وفيه
 وجه آخر ولا يقف للمسلم على الحرام
 ولو كان رجلاً ويقف على الذمي ولو
 كان لاجبياً ولو وقف للمسلم على
 الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين ولو
 كان كافراً انصرف الى فقراء مخالفة
 للمسلمين من صلى الى القبلة ^{بفتح واو} وللنور

الاثنا عشرية ^{رغمهم} كذا الامامية وقبل مجتبوا الكتاب
 خاصة والشيعة الامامية والحارونية
 والزهيدية من قال ^{قوله من الزيد} بامامه زيد والفطحية
 من قال بامامه ^{ابن زين العابدين} الفطيم والاشماعكية من
 قال باسمه ^{ابن الصديق} جعفر بن جعفر والناو
 وسية من وقف على جعفر بن محمد
 والواقفية من وقف على موسى بن
 جعفر والكنسية من قال بامامه
 محمد بن الحنفية ولو وصفهم بلية
 الى العالم كان لمن دان بمقالته ^{اي تزديك عقيدة} كالم
 الحنفية ولو نسبهم الى اب كالم

الشيعة على خمسة فرق
 الزيدية من قال بامامه زيد
 الفطحية من قال بامامه الفطيم
 الاشماعكية من قال بامامه
 الكندي من قال بامامه الكندي
 الواقفية من قال بامامه موسى بن جعفر
 الكنية من قال بامامه محمد بن جعفر
 الناصية من قال بامامه علي بن ابي طالب
 الجعفرية من قال بامامه جعفر بن محمد

للمهدي محمد بن الحسن صاحب الزمان له اخبر

انقلب اليه بالاثني عشر دون البنات
 على الخلاف كالحلوتية والهاشمية
 وتساوي فيه الذكور والامهات وقوم
 اهل الفقه وعشرية الاخوان في نسبة
 وترجع في الجبركان الى العرف وقيل من
 هو على داره الى اربعين ذراعا وقيل
 الى اربعين دارا وهو مطهر و
 لو وقف على صلحة فبطلت قيل يصرف
 الى البر والشرط ادخال من يوجد
 مع للوجود فتح ملوا اطلق الوقف واتقن
 لم يفتح ادخال غيرهم معهم اولاد اكانوا
 اواجانب فكل له ذلك مع اصاغر ولد

اي بني يتيم فقط
 لا بني يتيم

ابن بابويه اي غير مرضي

فيه خلاف والجواز مرقى اما للنقل عنهم
فغير جائز **واما اللواحق فمسائل الاولى**

اذا وقف مسجلا لله انصرف الى الغرب
كالحنبل والجماد والعمرة ربنا للسجدة

الثانية اذا وقف على ماله دخل

الاعلون والمأذون **الثالثة** اذا

وقف على اولاده ^{او اذا ذكره او} اشترك اولاد البنتين

والبنات الذكور والاناث بالسوية

الرابعة اذا وقف على الفقراء انصرف

الى فقر البلد من محضه وكذا كل

قبيل متبذل كالعلوية والهاشمية

والتميمية ^{او بنو تميم} لا يجب تتبع من لم يجر

هـ

الخامس لا يجوز اخراج الوقف عن شرطه

ولا بيعه الا ان يقع ^{بشرط} خلق يودي الى

افساد على ترده **السادسة** اطلاق

الوقف يقتضي الشربة فان فضل ثم

التابعة اذا وقف على الفقراء وكان

منهم جائز ان يشركهم **ومن اللواحق**

مسائل التكني والعري وهي نفقة الى الا

عجاب والقبول والقبض وفائدة

التسلط على استيفاء للنفقة تبرعا

مع بقاء للمالك المالك ويلزم لو عين

للمدة وان مات المالك وكذا الوفاة

له عمر كما لا ينطلموت للمالك ويطل

عموت الساكن ولو قال احياء للمالك لم يطل

بموت الساكن وانتقل ما كان له الى ورثته وان
اطلق ولم يمتين مدة ولا غير اختيار المالك
في اخراجه مطلقا ولو مات المالك والحال
هذه كان للسكن ميراثا لو ورثه وبطلت
السكنى وسكن الساكن معه من جرت العادة
به كالولد والزوجة والخادم وليس له ان
يكن غيره الا باذن المالك ولو باع المالك
الاصل لم يبطل السكنى ان وقفت بامره
او غيره ويجوز حبس الفرس والبعير في سائر
والغلام والجارية وخدمت بيوت العباد
وليزم ذلك ما دامت العين باقية
واما الصدقة فهي التطوع بتملك
العين بغير عوض ولا حكم لها ما لم يقبض

بإذن للمالك وتلزم بعد القبض وان لم يعرض
عنها ومنه وضعا محرم على نبيهم الا صدقة
اما لهم او مع الضرورة ولا بأس بالصدقة
والصدقة سرا افضل منها جهر الا ان
يتهم واما الهبة في عليك العين بترعا
محرم دامن القرية ولا يلفيها من الايجاب
والقبول والقبض ويشترط اذن الواهب
في القبض ولو وهب الاب والجد للولد
الصفين لزم الا انه مقبوض بيد الوهبة
للسامع جائزة كما المقسوم ولا يرجع في
الهبة لاحد الا بيمين ولا بد بعد
القبض وفي غيرهما من ذوالرجم على
الخلاف ولو وهب احد الزوجين الآخر
ففي تردد اسمها الكراهية ويرجع في
الهبة الا حثني ما دامت العين باقية

ما لم يقوض عنها وفي الجميع مع التقرف

السبق ^{سبقت} قولان اشبههما الجواز **كتاب السبق**
والرماية ^{والرماية} ومستندهما قول ٤ لا يبق

الا في نضل او خقب وحافر ويدخل تحت

النصل السهام والحراش والسبق وتحت

لحظ الابل والفيل وتحت لظ الحمار

والبغال والحمار ولا يصح في غيرها

ويقترا انعقادها الى الجباب وقبول

وفي لزومها نرددا اشبهه اللزوم

وتصح ان يكون السبق عينا او مينا

ولو بذل غير ذلك ^{السبق} بغير حار وكذا لو بذله

احدهما لا بدل عن بيت المال ولا يشترط

المحلل عندنا ويجوز جعل السبق للشيء

منهما

منهما هو المحلل والمحلل ان سبق ويقتر للشيء للمحلل هو الذي يرضى

لا تقدر للمساقة ^{السبق} والخط وتعين ما يقتر بين الملتزمين

عليه وتساوي ما به التمسك ^{السبق} احتمال التمسك اخذوا سبق لم يفرعوا

وفي اشراط التمسك في الوقف تردد وتحت

السبق بتقدم التمسك ويقتر للراماه

له شروطه تقدير الرشق وعدة الاضامه ^{السبق} وصفي الرشق

وقد للمساقة لا الغرض والسبق وفي اشراط الرشق

للمبادره ^{السبق} ولا يشتر تعيين

السهم ولا قوس ^{السبق} ويجوز للفاظله على

الاصابة وعلى التباعد ولو نضل احدها

الاخر فقال اطرح الفصل بكذا لم يصح كذا

منان للفرق من النضال **كتاب السبق**

لهي يستدعي فصولا **الاصابة** الوصية تملك

الاصابة

عينا او متعة او تسليط على تصرف ببدل الرقاة
 وفيتقر الى الايجبة والقبول ويكفي الاشقة
 الدالة على القصد ولا يكفي ^{الكفاية} ما لم
 ينضم الترتيب الدالة على الارادة ^{وغيره}
 العمل بما يوجد بخط للميت وقيل ان عمل
 الورثة ببعض الزم العمل بجميعها ^{وهي}
 ضعيف ولا يصح الوصية في معصية
 كماء كماله الظالم وكذا وصية للمسلم للبيعة
 والكنيسة ^{التالي} في الموصى ويعتبر
 فيه كمال العقل للمرية وفي وصية
 من بلغ عشرين في البرقة والموصى
^{وفي غير البر لا فلا} الجواز ولو خرج نفسه ^{فيها} فلا
 ثم اوصى لم يقبل ولو اوصى ثم خرج

قلت للموصى الرجوع في الوصية متى ^{شأ}
الثالث في الموصى له ^{الوصية} ويشترط وجوده فلا تصح
 لمعدوم ولا لمن ظن بقاؤه وقت
 الوصية فان ميتا وتصح الوصية للوارث
 كما تصح للاجنبي وللحمل بشرط وقوعه ^{حكما}
 وللميت ولو كان اجنبيا وفيه اقوال
 ولا تصح للمرتبة ولا للمملوك غير الموصى
 لو كان ميتا او ايم ^{او ولد} نعم لو اوصى لمكان
 قلنا ^{انما تصح} بعضه مضت الوصية في ذلك ^{نفسه}
 للمرية ويصح العبد للموصى وصديقه ^{وتما}
 وام ولد له ويعتبر ما يوصى به للمملوك
 بعد خروجه عن الثلث فان كان
 قبل قيمته اعتق وكان الموصى به

للورثة وان زاد اعطى العبد الرايد
وان نقص عن قيمته سعى البلى
قل ان كانت قيمته ضعف الوصية
بطلت وفي المستضعف ولو اعتقه
عند موته وليس له غيره وعليه ما
الدين ^٢ الثلث فان كانت قيمته بقدر الدين
موتين صح العتق والابطال وفيه وجه
آخر ضعيف ولو ارصى لام ولد صح
وهل يعق من الوصية او من نصيب
الولد فيه قولان فان اعتقه من
نصيب الوالد كان لها الوصية و
في رواية اخر يعق الثلث ولها
الوصية واطلاق الوصية يقتضي
النسبة ما لم ينص على التفصيل في

الوصية لاعامه واخوانه رواية بالتفصيل
كالميراث والاشبه التسوية ولو ارصى
لقربة فهم للعرفون لنسبة وقيل لم يقرب
اليه باخراب في الاسلام ولو ارصى
لاهل بيته دخل الآباء والاوال والافراد
في العترة والحيران والسبيل والتبر والفقراء
كما ترى الوقوف واذا ملك للموصي قبل
الموصى انتقل ما كان للموصي له الى ورثته
مالم يرجع الموصى على الاشهر ولو لم يخالف
وارثا رجعت الى ورثته للموصى واذا
قال اعطوا فلانا كذا رقع اليه بضيغ
به ما ساء ويستحب الوصية للذي القربة
بم

وارثا كان او غيره الرابع في الاوصياء
ولغيره فيه التكليف والاسلام وفي اعتبار
العدالة تردد واشبه انه لا يعتبر املو
او ص الى عدل فقنف بطايت وصيته ولا
يوصى الى للملوك الا باذن من لا يوضح
الى الصبي منقضا الى كامل لا منفردا
ونصرفنا الكامل حتى يبلغ الصبي ثم
لشركا كان وليس له نفقضا ما انقضى الكمال
قبل بلوغه ولا تصح وصيته للمسلم الى
الكافر وتصح من مثله وتصح الوصية
الى المرأة ولو اوصى الى اثنين واطلق
او شرطه الاجتماع فلا يلزم احدهما الا

فلو

فلو تناحرا لم ينفذ الا مالا يملكه
كمثونة اليتيم ^{او شرا} وعلى الحاكم جبرها
على الاجتماع فان تعدد الاستبدال
فلو التما القسمة لم يجز ولو عجز
احدهما ضم اليه اسما قما لو شرط
لهما الانفراد تصرف كل واحد
وان اتفرد ويجوز ان يقسموا ولو
تغير الاوصياء والموصى اليه ثم الوصية
ويصح ان يبلغ الرد ولو الوصى قبل مات
بلوعة لزمه الوصية واذا اظهر
من الوصى حيانه استبدله ولو
امير لا ينفذ الا مع تعدد او شرط
ويجوز ان يستوفى دينه مما في يده وان

يقوم مال اليتيم على نفسه وان يعرضه ان كان
ملكاً ويختص ولا يني الوصي بما عين له
للوصى عموماً كان او خصوصاً ويأخذ
الوصي اجرة للثل وقيل قدر الكفاية
هذا مع الحاجة واذا اذن له في التولية
الى غيره جاز ولو لم ياذن فقولا باسمها
انه لا يصح ومن لا وصي له فالحاكم ولي
تركته الخامس للوصي به وفيه
اطراف الاولى في متعلق الوصية يعتبر
للملك فلا يصح بالخمر ولا بالآلات
الدمر ولو وصي بالثلث فانقص وان
اوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث
ويطال في الزيادة فان اجاز الوريثة

بطل الوفاة صح فان اجاز بعض الورثة
صح في حصته وان اجازوا قبل الوفاة
ففي لزومه قولان للروي اللزوم
ويمكن للوصي به بعد الموت ونقص
الوصية بالمضاربة عال ولله الا
صغر ولو اوصى بواجب وغيره
اخرج الواجب من اهل التاب
من الثلث ولو حصص الجميع في الثلث
بداء بالواجب ولو اوصى بشياً
تطوعاً فان سقته بداء بالاول
فلاول حريته في الثلث ويطل بالاول

وان جمع اخرجت من الثلث ووزع
في الثلث ^{في الثلث} القسط واذا وصي بعقبة مال كدخل
في ذلك للمنفرد وللشرك ^{الشيء}
في البعده من اوصي ^{جزء} يخرج من ماله كان
العشر وفي رواية التبع وفي اخرى
سبع الثلث ولو اوصي بغيره كان ثلثا
ولو كان بشئ كان سدسا ولو اوصي
بوجه فثنى الوصي وجهها صرف في
البر وقيل يرجع ميراثا ولو اوصي
بشئ وهو في جفن وعليه حلية
دخل الجميع في الوصية على رواية

يجزئ عنها الشقة وكذا الراوي بصحة
وفيه مال دخل لئلا في الوصية وكذا
قيل لو اوصي بغيره وفيها طاعة استنفاد
المفقود رواية ولا يجوز اخراج الولد من
الارث ولو اوصي بالاب وفيه رواية
مطروحة الطرف الثالث في الاحكام فيه
مسائل الاولى اذا اوصي بوصية
ثم عقبها بمضادة لم يعمل بالاحسن ولو
تضادها عمل بالجميع فان قصر الثلث
بدا بالاول فالاول حتى يستوفي
الثلث الثانية تثبت الوصية بال
شهادة رجلين وبشهادة اربع ذكرا
وبشهادة الواحدة في الربع ونحوها

وإيه مال اعتق
الباقى من ثلثه
ولو اعتق ثلثه ٢

سید فیضی
اذا اوصی

د : برآمد

يعتق رقبة اجزا ٤ دله -
 الصغى والكبرى ولو قال موصية لزمها
 لم يجد اعتق من لا يعرف بنصب ولو ظن
 موصية ثم بان خلاف اجزا ٢ البقرة
 اذا وصى يعتق رقبة بثمن معين وان
 لم يجد تدفع وان وجب باقل اعتقها
 ووقع اليها الفل الفل منه تصدقة للمريض
 ان كانت منجزة مشروطة بالوفاة ففي
 الثلث وان كانت منجزة وكان فيها حياة
 او عطية محضة تقولان اشبهما
 انهما من الثلث اما الاخر لا يجزئ
 فان كان متعينا على الرقة



موسر
على لطفه

تبعه ١ من الحرج ودية النفس
يتعلق بهما اللبوس والوصايا كذا
أموال للميت **كتاب الكاچ**
أسماء ٢ وأحكامه ثلاثة **الاول** في اللوا
وهو يستدعي فصلا الإل في صيغة
العقد وأحكامه وأدائه أما الصيغة هو
الاجاب والقبول بشرط النطق بحد
ثلاثة ٣ الفاظ فلاحه زفجيك وانكرك ومفتك
والقبول هو الرضا بالاجابة وهل
يشترط وقوع تلك الالفاظ بلفظ لا

ابى الكاچ في الفقه المتفق ودر اصاب
حقيق است در وصى ويجاب ودر اصاب
الفا

